الحقيقة؟
THE TRUTH?

تداعيات اغتيال الرئيس الحريري

□ ملف من إعداد: سماح إدريس وياسين الحاج صالح

المشاركون
(ألفبائيًا)

- سعد الله مزرعاني
- سعد محيو
- سماح إدريس
- عماد هرملاني
- عمر أميرالاي
- ميشيل كيلو
- نزيه أبو عفش
- ياسين الحاج صالح

طوال ترؤّسي تحريرَ هذه المجلة (١٤ عامًا) لم يَحْدثْ أنْ أَخّرني الكتّابُ أسابيعَ بطولها قبل تسليمي المقالاتِ التي طلبتُها منهم (بل إنّ بعضَهم اعتذَرَ في اللحظات الأخيرة) ـ ومن هنا تأخُّرُ هذا العدد عن الصدور. ذلك أنّ الحدثَ اللبناني ـ السوري جَلَلٌ، بكلّ ما في الكلمة من معنى؛ والقنوات التلفزيونية تتقاذف المثقفين بين نشرةٍ ونشرةٍ، وبين حوارٍ وحوارٍ مضادّ. وها هو الشعبُ اللبناني يَنْزل إلى الشارع، فيُفاجئنا جميعًا، ولاسيّما مَنْ كاد يَيْأس من أن يجرَّ ولو عشرةً إلى اعتصامٍ أو ندوة.

بَيْدَ أنّ «الشعب» لا يَنْزلُ موحَّدًا، وإنِ التَحَفَ العلمَ اللبنانيَّ نفسَه: فالسيادة في ساحة الشهداء غيرُها في رياض الصلح، وقُلِ الأمرَ عينَه بالنسبة إلى الشعارات الأخرى كالحريّة والاستقلال. بل إنّها قد تختلف حتى ضمن المظاهرة الواحدة.

في هذه الأيام العاصفة صَدَرَ هذا الملفّ. إنّه أشبهُ بالتقاطِ صورةٍ لقطارٍ يسير بأقصى سرعته. وهو، لهذا السبب، يَحْمل ما يَحْمل من ثبات المبادئ... واضطرابِ المشاعر.

بيروت

الحقيقة؟ THE TRUTH?

«١١ سبتمبر الثاني»: يوميات العار

«السياسة هي فنّ المتاجرة بالعار!»

□ نزيه أبو عفش

«أُنجزَ» اغتيالُ الحريري، ولا أحد يريد أن يقرأ الرسالة.

«أُنجزَتْ» صياغةُ الزلزال، ولا أحد يريد أن يقرأ الرسالة.

لبنانيّو الاستقلال الثاني يَصْرخون: «برّا يا سوريا برّا...» وسوريّو البلاغة الوطنية يقولون: «جئنا حماةً ومُنْجدين.» ولا أحد يريد أن يقرأ الرسالة.

الشظايا أصابت الجميعَ، وهستيريا «القوقعة» تَفْتك بعقول الجميع، وخندقُ الحماية أوشك أن يتحول مقبرةً للجميع. ولا أحد يريد أن يقرأ الرسالة.

هنيئًا، وهنيئًا.

I ـ الخاتمة

بعد شهر من الزلزال

نعم، نحن أيضًا كنّا نتمنّى أن نَسْمع كلمة «شكرًا» من أفواه جيراننا اللبنانيين. لكنْ: على ماذا؟ ولقاءَ ماذا؟

ونحن أيضًا كنّا نتمنّى أن نودّع بالورود والأغاني بدل أن نَخْرج، أمام عدسات الكون الشامت، مَرْجُومين بصيحات الكراهية. لكنْ: لماذا؟ وعلى ماذا؟!

طوال عقود ثلاثة ونحن نتحاشى قراءةَ الحقيقة وإعرابَ الوقائع. بَذَلْنا كلَّ ما أَمْكن (من الدم والبلاغة) لنَخْطب ودَّ «الزعماء».. فحظينا بكراهية الشعب!

أهذا كلُّ ما استطعنا فعلَه؟

هذا كلُّ ما فعلناه.

وها نحن الآن على أبواب المحنة. ها نحن، مرةً أخرى وأخرى، واقعون في كمين المتاهة. كأنما ـ في كلّ مناسبة ومحنة ـ يتوجّب علينا، نحن الشعبَ المغلوبَ، أن نَدْفع ثمنَ أخطاء أنظمتنا ونسدِّدَ فواتيرَ الخيبات والألم وحمّى الصبر. ثم: عودة إلى نقطة الصفر.. بانتظار المحنة التالية.

علينا أن نَسْأل الآن (بالأحرى: نكرِّر ما سبق أن سألناه): ما الذي فعلناه ـ نحن أهلَ هذا البيت المثْخن ـ لنستحقّ كلَّ هذه المهانة؟! ما الذي فعلناه؟ ما الذي لم نفعله؟!

وإذ يقال الآن ـ في ما يخصّ لبنانَ تحديدًا ـ: «فَعَلْنا ما كان يجب أن...» يقول صوتٌ آخر: «بل فعلنا ما كان يجب ألاّ...» وأيًا كانت نسبةُ الصواب في مزاعم «الواجب» أو ادّعاءات «الاقتراف،» فإنّه يُمْكننا أن نعترف الآن، اعترافَ مَنْ يتألم ويَدْفع الضريبةَ، بأنّ المسافة بين خُيَلاء المستنجَدِ به وانكسارِ مَنْ يُطْرد غيرَ مشكورٍ على شهامته هي بالضبط المسافةُ بين الكرامة والمذلّة. هل ثمة مَنْ يتحمل المسؤولية ويدفع الثمن؟!

فَعَلْنا ما كان يجب أن.../سيقولون.

ونقول: نحن لسنا بُدلاءَ عن الله لنقومَ بحراسة مزارع الآخرين وبيوت الآخرين وأوطان الآخرين وجنون الآخرين (تحت أيّ ذريعةٍ... حتى ذريعةِ الأُخوّةِ والشهامةِ وسواها من مشتقّات الإنشاء الوطني).

أبدًا، نحن لسنا بُدلاءَ عن الله (الأَوْلى بالله أن يدير بالَه على رعيّته ويهتمَّ بأَل بيته). وهنا أستعيد ما سبق أنْ قلتُه في مناسبة أخرى: إذا كنّا قد هُزمنا في معركة الحرب وازدُرينا في معركة السلام، فلماذا نتوهّم الآن أنّنا على أرض لبنان ـ الشقيقِ أو الشقيّ ـ قادرون على كسبِ معركة الحرب وغسلِ الأخطاءِ القاتلة لمعركة السلام؟!

من هنا ـ من داخل هذا البيت الذي يَضيق ونُحبّ ـ يتوجّب الإعدادُ للنصر... إذا كان ثمة نصرٌ موعودٌ ما. وهنا ـ داخلَ هذا البيت ـ يتوجّب ترتيبُ المعادلة المشرِّفة للفوز بنعمة السلام... إذا كان ثمة مَنْ يَرْغب في التصدّق علينا بهذه النعمة.

لقد كان دخولُ جيشنا إلى لبنان مثارَ جدل كبير في أوساط الناس ـ مثقفين وساسةً ومواطنين عاديين. وإذا سَلّمنا الآن بضرورةِ ذلك الدخول أو التدخّل، فما من أحد الآن ـ الآن: أقصد الأمس ـ يستطيع التسليمَ بضرورة التشبّث والبقاء.

كان علينا، حفاظًا على كرامة الجيش والشعب معًا، أن نَخْرج منذ ثلاث عشرة سنة (بل وأكثر...) من دون أن ننتظر اللحظةَ التي يُرغَم فيها كلُّ مواطن على دفع ضريبة المهانة والإذلال. نستطيع أن نتفهّم ضراوةَ صراخ اللبنانيين في ساحة تحريرهم: «برّا.. برّا...» إنهم لا يَقْصدون جيشَنا ورجالَ استخباراته فحسب، بل يَقْصدون «السوري» دونما استثناء.

ما كان يجب أن نحميَه تحوّلَ فجأةً محميّةً، والمحرِّرُ ـ في نظر أهل البيت ـ تحوّل غازيًا. وهكذا توجّب أن نَخْرج صاغرين.

نعم: لقد خرجنا صاغرين، بعد أن فَوّتْنا على أنفسنا فرصةَ الخروج اللائق، تحفّ بنا مواكبُ الوفاء والشكر. وإلاّ فبأيّ صيغة أخرى يُمْكن إعرابُ ما حَدَثَ ويَحْدث: الجنود ـ أبناؤنا وإخوتنا وأصدقاء قنوطنا ـ ينسحبون على ظهور شاحناتهم المريضة، والناس ـ تحت وطأة الإحساس بالمذلة ـ تتشقّق قلوبُهم وأدمغتُهم أمام شاشات التلفزيون التي تَقْصفهم بالحقائق دونما شفقة أو تَفَهُّمٍ أو نأمةِ غفران.

رايةٌ شامخة وقلوبٌ منكّسة: تلك كانت الصورة. ونريد تفسيرًا.

نريد ما يضمّد الكرامةَ ويوقف نزيفَ الجرح. بل وأكثر: نريد من أحدٍ ما

إذا كان من واجبنا حقا حمايةُ لبنان، فمن واجبنا قبل ذلك التطلع إلى حماية سوريا

أن يتبنّى لقيطَ الخطيئة ويَدْفعَ الثمنَ، ثمنَ الإهانة أولاً، وأولاً أيضًا: ثمنَ إخراج الشعب اللبناني من بيت العائلة الكبير.. بيتِ الصداقة الذي يتصدّع.

المهانة التي قصفتْنا بها الفضائياتُ الشامتة لم تَسْقط على رأسِ جيشنا فحسب (وهذا من بعض مهامّه أحيانًا) بل على رؤوس الشعب كلِّه... تحديدًا.

نعم، كنّا نتمنّى أن نَسْمع كلمة «شكرًا.» لكنْ.. على ماذا؟

لقد تحاشيْنا «زعلَ» أمراء السياسة ومقاوليها، فحظينا بكراهية الشعب.

أعتقد (ولستُ الوحيدَ) أنّه لم يبقَ أحدٌ في لبنان إلا وصَبَّ جامَ كراهيته على سوريا، وعلى شعبها أحيانًا، حتى أولئك الذين قالوا ـ وفاءً أو استحياءً أو تسليمًا ـ : «شكرًا، سوريا...» لكنْ، ثمة كثيرون (مئاتُ الآلاف من شعب لبنان) قالوا: «شكرًا لسوريا...» وقالوها من القلب.

هؤلاء، بتصنيف علماء الأجناس اللبنانيين، كانوا مجرَّدَ «أغنام.» والأغنامُ لا يُعتدّ بأصواتها في حسابات القضايا الكبرى.

فإذًا: هل ثمة مَنْ يتحمّل المسؤولية ويَدفع الثمن؟

بلى، ربما الشعبُ مرةً أخرى.

.. .. ..

أكرِّر: نحن لسنا بُدلاءَ عن الله. بل.. ولسنا رُسُلَه ومُسَحاءه لنتلقّى الصفعةَ ونديرَ الخدَّ. نحن بشر يتألمون ويغضبون ويُوجعُهم جرحُ الكرامة. إذًا، فلنسمعْ ونتوجّعْ:

«مواطنون لبنانيون يُحَطِّمون تماثيلَ الزعيم السوري، إلخ...»

لم يسبقْ لي، طوال حياتي، أنْ عملتُ غارسونًا لدى النظام الحاكم في سوريا.. ولن يَحْصل ذلك في ما بعد. لكنّني، مثلَ كثيرين من مواطني سوريا الذين تابعوا عمليةَ الفتك على شاشات الفضائيات، كنتُ أَشْعر أنّ طعنات الفؤوس الحانقة لم تكن تصيب النحاسَ والحجرَ فحسب، بل ولحومَنا أيضًا.. نحن الذين نتفرّج على تهشيمِ ما يُفترض أنّه رموزُ كرامتنا الوطنية ذاتها.

تُرى ـ أمام هذه المذبحة المعنوية ـ مَنِ الذي يستحقّ كراهيتَنا أكثر: مرتزقةُ لبنان المنافقون الذين شَيَّدوا التماثيلَ ليَغْنموا الجوائزَ والإكراميات، أمْ «منتَدَبو» النظام السوري الذين باركوا هذه الأحابيلَ النفاقية.. غاضّين النظرَ عمّا قد يجيء به الغد؟!

يا أمناءَ سوريا الحزينة: ما الذي فعلتْه سوريا لتستحقّ منكم كلَّ هذه الإهانات؟!

نسأل فحسب. نسأل.. ولا ننتظر جوابًا.

.. .. ..

أيضًا وأيضًا: نحن لسنا بُدلاءَ عن الله.

وإذا كان من واجبنا حقًّا حمايةُ لبنان، فمن واجبنا قبل ذلك التطلُّعُ إلى حماية سوريا. وإذا كانت النيّاتُ الخيّرة إزاء الشعب اللبناني هي ما دَفَعَنا إلى التحصّن في حديقة الجيران كلَّ هذه السنوات، والتشبُّثِ المفتوحِ بها وكأنّها الامتدادُ الشرعيُّ لحديقتنا الوطنية، فلنعترف الآن:

أنّ شعب سوريا أَوْلى وأحقُّ بمكرمة هذا المعروف (معروفِ العدالة والحرية والكرامة والثقة بالمستقبل والتأكيدِ على القيمة الإنسانية للمواطن وفكرته النبيلة عن مفهوم الوطن...). وبالتالي: إنّ مَنْ يحتاج إلى حمايةٍ ورعايةٍ ودعم النظام السياسي السوري هو شعبُ سوريا قبل الجميع. إنّ لقمةَ حياةٍ كريمة، وجرعةَ حريةٍ مَصُونةٍ وكريمة، وفُرصَ عيشٍ متكافئةً وكريمة، والنهوضَ بدولةِ قانونٍ يَرْدع ويحاسِب ويَحْمي، وإعادةَ الاعتبار إلى جامعاتٍ (أيُّ اهتراء!) قادرةٍ على مواكبة العصر الإنساني والارتقاءِ بقيم الثقافة والعقل، ومناهجَ تعليمٍ (أيةُ أميّةٍ مقنّعة!) تنتقل من تكتيكات محو الأمية إلى استراتيجياتِ إعادة تنسيب الإنسان إلى الزمن، وحريةَ تعبيرٍ مكفولةً، ومؤسساتٍ إعلاميةً منفتحةً مؤهّلةً للانتقال من حظيرة البلاغة إلى فضاء العقل المغامر والشجاع، و.... إلخ، إلخ، إلى آخره؛ ذلك ما يحتاجه شعبُ سوريا، وذلك ما ينتظره ويَجُوع إليه. أمّا شعب لبنان ـ أو سواه ـ فبإمكانه أن يتدبّر أمرَ نفسه.

أما نحن.. فمرّةً أخرى: لسنا بُدلاءَ عن الله. بل ربما **نحن** مَن هم الآن في حاجة إلى رأفته.

هل فات الأوان؟

آمل أنْ لا. ثمة متّسعٌ من الوقت للتصالح مع الحياة. متّسعٌ من الوقت؟! ربما، ولكنّ التاريخ لا يحبّ إطالةَ الانتظار.

II ـ ١٤ شباط ٢٠٠٥: «أُنجِزَ» اغتيالُ رفيق الحريري

أعترف أنّني لم أكن، في أيّ يوم مضى، مغرمًا بالرجل. ولكنّ مغزى الرسالة التي حَمَلها دويُّ الاغتيال الدراماتيكي وصلني: حان الآن موعدُ تسديد الاستحقاقات الأخيرة. حان موعدُ تنفيذ الحكم بإعدام سوريا.

لكنْ، مَنْ قتَلَ رفيق الحريري؟!

المطالبون بالثأر هَبّوا جميعًا، واثقين من متانة واتّساع مظلّة الحماية الدولية، ليؤكّدوا: «ما بَدْها ذكا.. معروفة...» وكانت الألسنةُ والأصابعُ كلُّها تشير إلى «المعروفة» سوريا.

في تلك اللحظة اكتَشَفَ الجميعُ أنّ لهم عدوًا ينبغي تأديبُه وسحقُه. وفي مثل تلك اللحظة ـ لحظةِ سعار الثأر ـ سيكون بوسع الجميع أن يُثْبتوا أنّ مَنْ صَلَبَ يسوعَ المسيح، وقَطَعَ رأسَ يوحنّا المعمدان، وقَتَلَ سپارتاكوس، وأَحْرق مراكبَ فينيقيا.. هي سوريا طبعًا.

ـ لكنْ، لماذا أنتم واثقون إلى هذه الدرجة من أنّ سوريا هي مَنْ «فَعَلَتْها»؟!

ـ لأنّنا نَرْغب، بل ومن مصلحتنا، «أن نكون واثقين» من أنّ مَنْ فَعَلها هي سوريا.

حسنًا، ربما تكون سوريا قد فعلتْها، لكنْ.. ربما آخرون أيضًا، وربما كاتبُ هذه السطور نفسه! ومع ذلك: «أُشنقوا سوريا» صاح الجميع. وعُقِدت الأنشوطة.

.. .. ..

قبل ألفيْ سنة من الآن كان اللبنانيون (أهلُ فينيقيا الممتدّة من جونية إلى الروشة، بالمعايير الجغرافية لسيّدنا مار مارون السوري) حاضرين أثناء محاكمة يسوع الناصري. وحين سألهم بيلاطس: «مَنْ تريدون أن يُصلبَ ؟ باراباس أم المسيح؟» صرخوا جميعًا، بفم واحد، وقلبٍ واحد، وخنجرٍ واحد:

«أُصلبوا سوريا.»

❖ ❖ ❖

حربُ الأعلام

فجأةً يكتشف اللبنانيون أنّ لديهم أعلامًا (أعلامًا لبنانيةً بحقّ) تَصْلح للتسلّح بها على مشارف ميدان الحرب! وفعلاً تبدأ الحربُ. حربٌ حمراء مدوّية.. وهتافاتٌ حمراء مدوّية مملّحةٌ بالكراهية وشهوة الدم:

«أُصلُبوا سوريا.»

لعلّهم على حقّ! بل لنعترفْ : لا أحد منهم يعنيه أن يكونوا على حقّ.

.. .. ..

مساء الأربعاء ٩ آذار وفق التقويم الدمشقي

تعود ناديا من مسيرة «أبناء عشيرتها» منهكةً، متوتّرةً وراضيةً، ممتشقةً عَلَمَها «السوري» المضمَّخ بدماء يسوع المسيح وسپارتاكوس ويوحنّا المعمدان وأمراءِ فينيقيا الأوائل (العَلَم الذي كانت، حتى ذلك الحين، ناسيةً شكلَه وألوانَه وعددَ نجومه). تُسْند عَلَمَها ـ رمحَ نقمتها الذابلَ الحزينَ ـ خلف الباب، وتتنهّد كمَنْ يقول: «أدّيتُ للوطنِ ما يستحقّ من ضرائبِ محبّته!»

هذه المرةَ لم أجد الحماسَ الكافي للسخرية منها ومن وطنيتها الباذخة، أنا الذي كنتُ أقول على الدوام لمن يتفاخرون بأعلامِ بلدانهم: إنّ خلف كلِّ علمٍ هويّةَ وحشٍ، ونابَ وحشٍ، ومصرَعَ وحش.

: العَلَم صورةُ تَجَبُّرِ الإنسان.. وصورةُ انحطاطه ويأسه أيضًا.

الآن ـ في شهوة ناديا للاحتماء بعَلَمِها ـ أَفْهم حنينَ الإنسان للعودة إلى القوقعة: إنها حيلته الأولى للاحتماء في كهف الوحش.

تمامًا كما لو أنها عائدةٌ من الحرب: تُسْند رمحَها في الزاوية وتتنهّد منتشيةً بمذاق نصرها الفقير. لعلّها أرادت أن تقول: نحن أيضًا لدينا أعلامٌ تَصلح للحروب والمطالبة بالثأر. لسنا أيتامًا ولا أبناءَ جَوارٍ. لدينا، مثلهم، أعلامٌ وهتافاتٌ وضوضاءُ عقائد؛ ومثلهم أيضًا.. لا تَنْقصنا صلافةُ المتعالي وزهوُ طالبِ الثأر.

فإذًا:

يحيا العلمُ /الخندقُ /الكهفُ /الجنونُ /نداءُ الموت.

يحيا الموت.

«بدأتْ حربُ الأعلام» قلتُ في داخل نفسي. وتذكّرتُ، دونما ضغينة، أعلامَ جيراننا «الآخرين،» هناك في ما صار يُدْعى ـ نكايةً بشهداء عروبتهم ـ ساحةَ الحرية.. حرية لبنان. ورنّتْ في أذنِ قلبي القولةُ السعيدةُ المظفّرة لصديقي پول شاول: الآن اكتشفتُ كم هو جميلٌ علم لبنان!

حقًا: كم هو جميلٌ العلم.. كلُّ علم! لكنْ، أيضًا: كم هي مريعةٌ فكرتُه والحاجةُ إليه! كم هو مريعٌ ارتدادُ الإنسان إلى ثقافة الحديد، وضوضاءِ العظمة، وصرخةِ العماءِ الأولى: صرخةِ هابيل وقاتله.

العَلَم الذي كان دلالةَ الفضاء والرحابة.. صار علامةَ القفص والانغلاق وثأريةِ نداء العقل: إنه الإيعازُ الأبلغُ لإطلاق رصاصة الحرب الأولى؛ ثم يأتي بعده البوقُ والبسطارُ والنشيد. بعدئذ يجيء دورُ السيّافين والقنّاصة وحفّاري قبور الموتى. وحينئذ ـ حينئذ دائمًا وتمامًا ـ يغدو بمقدور الإنسان، أيًا كان إلهُه أو عقيدتُه ـ أن يبرِّر لنفسه شهوةَ الوحش إلى الدم.. كلِّ دمٍ وأيِّ دم.

ما الذي فعله العمّال السوريون، وباعة الخضار السوريون... ليستحقّوا كلَّ هذا القدر من الكراهية والجنون وشهوة الانتقام؟

نعم، كم هو جميلٌ علمُ لبنان! لكنْ ما أجمله لو كان حقًا «عَلَمًا.»

كيف فات صديقَنا پول أنّ ذلك الـ «كَمْ هو جميل» لم يكن عَلَمًا واحدًا لجماعةٍ واحدة وشهوةِ حريةٍ واحدة وإرادةِ حياةٍ كريمةٍ واحدة. العَلَم الذي «كَمْ هو جميل» لم يكن حتى ليُفْصِحَ عن وجوهٍ وأصواتٍ حامليه، بل كان ـ في غالب الأحيان ـ يُخْفي ما أَبْدعه قدّيسو الوطن الجميل من مذابح.

ليس الهوية.. بل القناع: ذلك هو الجميلُ في العَلَم الذي «ما أجمله!» ذلك هو الجميل ـ القبيح ـ في كلّ عَلَمٍ يَنْهض على بُغْضاءِ العقيدة وسعارِ الدم. وفي أعلام بلادنا (في أعلام البلدان كلّها يا صديقي) ما أوفرَ الدمَ، وما أندر الرأفة! ما أعظمَ صيحةَ الموت، وما أوهنَ شهقةَ الحياة!!

صديقي وأخي پول، لا تزعلْ: هل كنتَ ستقول الكلمات نفسَها، عن العَلَمَ نفسه، لو أنّكَ شاهَدْتَه أولاً في تظاهرةِ «ثلاثاءِ الأغنام»؟!

ثم، صديقي وأخي پول (سامحْني واصفحْ عن مرارتي): إنّ الصيحة «الموحَّدة،» التي اشتعلتْ وما تزال تشتعل خلف العَلَم ـ القناع ـ الموحَّد، لم تكن أبدًا صيحةَ محبةٍ للوطن وناس الوطن، بل كانت ـ أَعْرف وتَعْرف ـ صيحةَ كراهيةِ «الآخر».. كلّ الآخر. وسامحْني أيضًا وأيضًا.

وأخيرًا، صديقي وأخي پول، لا تزعلْ: ذات يوم غير بعيد، سترى على كلّ شرفةِ بيتٍ عَلَمًا، وفي كل غرفة نوم خندقًا وحاجزَ ميليشيا، وتحت كلّ وسادةٍ خنجرًا وكتابَ صلاة. ذاتَ يوم أظنّك رأيتَه ونراه؛ ذات يوم «أتى ويأتي» ونشمُّ دعْسَتَه، منذ الآن، خلف باب المعبد.

يوم آخر في شباط/يوم الغفران

بعضٌ من أصدقائنا شعراء لبنان ـ أهلِ القلب ـ يتصدّقون، مشكورين حقًا، برسالةِ محبة موجَّهة إلى بضعة عشر نفرًا من أصدقائهم المثقفين السوريين «الحبّابين والأبرياء»!.. فاتهم أنّ مَنْ يستحق كلمةَ الحب هو «شعبُ سوريا» الذي يَعدّ عشرين مليونًا من البشر.. البشر الحبّابين الحقيقيين. وإذا كان ثمة مَنْ يستحقّ أن تُصبَّ عليه لعناتُ كراهيتهم بالفعل، فإنّ عليهم في هذه الحال أن يتوجّهوا بمعكوس هذه الرسالة إلى عشرين أو ثلاثين «موظّفًا» من الكبار ـ الصغار ـ الذين نُبْغضهم مثلما أَبْغضوهم. وإذا كان عليهم أن يتوجّهوا بالاعتذار عن فائض الكراهية الذي صُبّ على رؤوسنا وضمائرنا، فلعلّ من الأجدر والأجدى أن يعتذروا للعمّال وعابري السبيل السوريين (الأبرياء حقًا وصِدْقًا، والبشر حقًا وصِدْقًا) الذين اغتيلوا (أمْ يجب أن أقول: قُتلوا؟) برصاص وسكاكينِ التطرّف وسعارِ العنصرية وجنونِ محبة الأوطان (ما أقبح هذه الكلمة!).

لأصدقائنا هؤلاء نقول (والمحبة محفوظة بطبيعة الحال):

أُعفونا من فائض مغفرتكم. أُعفونا من الحنان والصفح وإنشاءِ الواجب. لسنا نحن، الآن، مَنْ يحتاج إلى التحية والتطمينات وتأكيد أواصر الودّ. وفّروا ذلك لجثامين إخوتنا وأبناءِ عمومتنا وأصدقائنا الذين ذُبحوا في الشوارع وتحت بطّانيات النوم وعلى مداخلِ وسقالاتِ الأبنية حيث يَعْملون ويعيشون ويَحْلمون.

ماتوا.. ولم يَخْرج صوتٌ من فم أحد!

مع ذلك، ثقوا أيها الأصدقاء: إنّ أيًا منكم، أنتم أبناءَ لبنان العظيم الذي أحببنا ونحبّ، لو واجهَتْه ـ هنا في سوريا كلِّها ـ إساءةٌ صغيرةٌ واحدة، بكلمةٍ أو هفوةِ لسانٍ أو غمزةِ عين، فلسوف يجد إلى جانبه عشرين مليونًا من البشر (لا بضعةَ عشر من المثقفين فحسب) مستعدّين، دفاعًا عن كرامته وكرامتهم، لاقتلاع قلبِ مَنْ يسيء إليه.. بأسنانهم!

ثم: ما الذي فعله العمّالُ السوريون، وباعةُ الخضار السوريون، وعشّاقُ جنّة لبنان السوريون، والمتسكّعون السوريون.. ليستحقّوا كلَّ هذا القدْر من الكراهية والجنون وشهوة الانتقام التي أوصلَتْهم إلى الموت تحت أبصار المثقفين وضمائرهم؟!

وَثِقُوا مرةً أخرى: إننا، نحن مثقفي سوريا المنفوخين ببلاغة الشعارات ودخانِ الشعائر، لَنَستحي حقًا وصِدقًا من مواجهة جاسوسٍ إسرائيلي بمثل هذه الفظاعة والدموية وعمى الثأر.

أمّا أنا، بلسان ضميري وقلبي، فأقول: إنّ أيًا من هؤلاء العمّال، فعّالةِ العَرَق والأحلام والرغيف، يستحقّ (لو كنتُ رئيسَ دولته) أن يُعاد إلى مَسْقط رأسه ـ لا مشحونًا كالبضاعة التالفة في الصناديق الخلفية للشاحنات ـ بل ملفوفًا بعلم بلاده الوطني، ومحمولاً على مئاتِ آلاف الأكفّ والقلوب، تمامًا كما يَليق برئيس وزراء دولة السويد... على أقلّ تقدير.

لكنْ، ما الذي بوسعنا عملُه، إذا كنّا ـ عمّالاً ومثقفين وعشّاقَ حياة ـ منكوبين على الدوام بشعوبٍ تنسى.. وسادةِ شعوبٍ يَصْفحون؟!

عصر «الكلاكيش».. وعنصرية الصمت

قلمُ ريمون جبارة يَصْدح في وجوه السوريين: «لُفّوا كلاكيشكم وفُلّوا!»

حسنًا، ها هُمْ يلمّون كلاكيشَهم.. ويفلّون.

لكنْ.. لا يقلْ لي أحدٌ منكم ـ إخوتَنا هناك ـ إنّ ريمون جبارة كان يتحدث بلسان نفسه فحسب، ويتوجّه بندائه الفولكلوري إلى رجالات الجيش السوري واستخباراته فحسب. كان صراحةً، وبملء الفم والقلم والقلب، يَقْصد «السوري.»

في هذا النداء «الوطني جدًا» تتجلّى أبلغُ الصيحات العنصرية وأشدُّها دمويةً وسفاهةً وسعارَ عقل. وحين أقول «العنصرية» لا أَقْصد فقط مَنْ قَتَلَ عاملاً أو أَحْرقَ خيمةً أو ذَبَحَ حارسَ مزرعة (إذْ، هنا، يُمْكن تَفَهُّمُ الاندفاعِ العاطفي الأحمق غيرِ القابل للسيطرة والكبح)، بل أقصد عنصريةَ الضمير والعقل.

العنصرية، في هذا السياق، كامنةٌ بصورة أعمق وأشمل وأحطّ لدى شغّيلة الثقافة والفنانين ونجوم الصحافة (الديموقراطية طبعًا) الذين صَمَتوا، أو باركوا، أو في أحسن الأحوال اكتفوْا بالهمس من وراء المتاريس: «لا يا شباب، حرام، هَدول عمّال مساكين ومقاطيع.. وبْيستاهلو منا شويّة عطف»...

أقلُّ من ذلك؟!

عيب يا أصدقاءَ الثقافة.

نعم، لم يكونوا يَصْرخون ضد النظام السوري (الذي أخلى المواقعَ وانتهيْنا...) بل، في كثير من الأحيان أو ربما في كلِّها، كانوا يَقْصدون «السوري»/العِرْق السوري!

مازلنا نتذكّر الحربَ الطاحنة التي شنّها مثقفو لبنان الحضارة على أدونيس، الفلاّح القليلِ الأصل. يومَها، لم تكن الحربُ الشاملةُ ضد «السوري» قد بدأتْ. وكان الجميع في لبنان ـ نقّادًا وشعراءَ ورُسُلَ مدنيّات ـ يتفاخرون أمام الكون كلّه بأنّ أدونيس شاعرٌ لبناني. وفجأةً... كفر الرجل. قال ما قاله حول بيروت/بيروت المتعددة/بيروت المتباينة الوجوه/بيروت الـ «أكثر من مدينة واحدة»... ما اعتبره الجميعُ إهانةً لبيروت الحاضنة وهجاءً لها؛ علْمًا بأنّ الرجل ـ بما عُرف عنه من عقلانية وتفتّح وعداءٍ للثوابت والوحدانيات والمفاهيم المغلقة ـ لم يوفّر مدينةً عربيةً من هجائه المرير... والمصيبِ في غالب الأحيان.

فجأةً تنبّه الجميعُ، وهبّ الجميعُ، وانتفض الجميعُ لدفع الإهانة. وفجأةً اكتشفوا أنّ الرجل مجرّد سوري، عَلَوي، عنصري، عاقّ، عديمُ الوفاء، متنكّر لخبز لبنان وملْحه، لبنان الذي صنعه، لبنان الذي آواه ورعاه وأَطعمه وكساه ومَدَّنه وعَلّمه الكتابةَ ـ أبجديةَ النور ـ وأَطْلقه في فضاء العالم.

بالله عليكم: ما هي العنصرية، إذًا، يا إخوتَنا في الثقافةِ والأحلامِ والأبجدية (لا؟!) والعقلِ ووحدةِ ضمير الإنسان؟

.. .. ..

فإذًا: احملوا كلاكيشكم أيّها «النَوَر» السوريون.. وارحلوا! (فاته أن يقول: زناختكم..).

ما قالوه عن «السوري» تَعَفَّفَ خطباءُ العروبة الصغار عن قوله بحقّ «ابنِ عمّهم» الإسرائيلي.

وها أنا الآن ـ تطوُّعًا ـ أُضيف وأُكْمل وأُفصّل في الإعراب:

أيُّها الهمج السوريون، احملوا كلاكيشَكم.. وارحلوا.

أيُّها العمّال السوريون، احملوا فؤوسَكم ورفوشَكم وزناخةَ عَرَقكم.. وارحلوا.

أيُّها الأثرياء السوريون، احملوا أموالَكم وودائعَكم المصرفية.. وارحلوا.

أيُّها الكتّاب السوريون، من أدونيس إلى غادة السمّان إلى ضيوف صحافة لبنان الحرّ.. المسامح.. الكريم، احملوا أقلامَكم وجقارتكم ورائحةَ رعيانكم.. وارحلوا.

ولترحلْ أيضًا عظامُ يوسف الخال ودماءُ كمال خير بك.

ولترحلْ أشلاءُ وغصّاتُ ودماءُ الجنود السوريين الذين ماتوا دفاعًا عن العَلَم الجميل وترابِه المثخن.

وليرحلْ ـ إذا شاء، وقبل أن يَحين موعدُ طرده ـ صديقُنا محمد علي الأتاسي ضيف **النهار** المحبوب والمكرَّم (وصدِّقْني يا أخي علي: أنتَ لست ضيفًا على قائمة الحب. أنت فقط مستثنًى، إلى حين، من قائمة الازدراء. وغدًا سيكتشفون «السوري» الصغيرَ المتنكِّرَ خلف ثيابك).

لكنْ، فقط، لتبقَ المطْربات والرقّاصات (بشرط أن يُتْقنّ اللغةَ الفينيقيةَ حصرًا)، لعلّ «شارعَ زيتونةٍ» جديدًا سيكون بحاجة إلى خدماتهنّ النبيلة في ميدان السياحة وتوطيد أواصر الأُخوّة مع أشقائنا «عربان» النفط المبجَّلين.

❖ ❖ ❖

ـ أنا ذاهب إلى بيروت.

صرختْ ناديا: لن تذهب. سيذبحونَكَ قبل أن تجتازَ طلعةَ «شتورا.»

ـ اطمئني، قلتُ لها. سأقول لهم: أنا شاعر معروف، مُعارِض لحزب البعث وللنظام الحاكم في سوريا. أَعْرف في لبنان وزراء، ونوّابًا، وشعراء، ومفكّرين، ورؤساءَ تحرير صحف، وقادةَ أحزاب، وزعماءَ طوائف محترمين، و.....

تحت راية مَنْ سيتوحّد لبنان؟ أتحت راية «البيك» الاشتراكي، أم تحت راية لبنان «الديموقراطي» الذي يبشّر به جزّارو الأمس؟

ـ لن تذهبْ، قالت. ربما يكون أحدُ معارفك متعاطفًا مع السوريين، أو على خلافٍ ما مع جماعة المعارضة.

ـ سأقول لهم: أنا صديق زياد الرحباني.

صَفَنَتْ قليلاً.. ثم:

ـ لذلك لن تذهب. نسيتَ حاجزَ البربارة؟ سيذبحونَكَ قبل أن يَطْرحوا السؤالَ الأول. لعلّها على حق. طبعًا لن أذهب.

❖ ❖ ❖

منذ خمسين سنة وأنا أَحْفظ عن ظهر قلب (ما ألطفَ هذا التعبير!) أسماءَ قرى وبلدات لبنان: شَدْرا، منيارة، أنطلياس، راشيّا، عندقت، القليْعات، مرجعيون، دير القمر، وادي شحرور (التحتا أو الفوقا؟) إلخ....

كان جدّي السوري، ابنُ مرمريتا، «معمرجيًا،» يعني: معلِّم عمار. ما من قرية في لبنان إلاّ وبنى فيها بيتًا أو بيوتًا، وزَرَعَ بين جدرانها صداقات (لم يكن يقول «بكرا رايحين عَ لبنان...» بل: «رايحين قِبْلي»).

حتى الآن لم أزُرْ أيًا من المواقع التي عمل فيها جدّي وتَرَكَ على حجارةٍ وعتباتِ بيوتها بصماتِ قلبه وأصابعه وعينيْه وعاطفته. (اشتقت لاسم جدّي: المعلّم أبو سليمان).

عاش جدّي مئةً وثلاثَ سنوات، وغادر الحياة قبل خمس ـ ستّ سنوات لا أكثر.

الآن أقول في نفسي: الحمد لله. لو قُدِّر لجدّي أن يعيش في مثل هذه الأيام، فلربما قتلوه ـ مثلَ خاله المسيح ـ في الثالثة والثلاثين.

لبنان الواحد، لبنان الأمل

أتنصّت إلى هتافات «الحرية» في ساحة الحرية، فلا يبقى في أذني غيرُ الضوضاء وصليلِ التوعّدات وأصداءِ الكراهية.

الكلّ يتحدث عن لبنان السيّد، الحرّ، المستقلّ، الموحّد: لبنان الأمل.

في بلادٍ يُمْكن مباراةَ رجلٍ أن تهدِّد سلامَها الأهلي، من أين سيُجاء بهذا اللبنان المعجزة؟ وكيف سيُتَّفق على صناعته؟!

تحت رايةِ مَنْ سيتوحّد لبنان؟

أتحت رايةِ «البيك» التقدّمي الاشتراكي؟ (باللهِ عليكَ، يا عمّي كارل ماركس، أعربْ لنا هذه الأحجيّة: «البيك الاشتراكي!»)

أمْ تحت راية لبنان «الديموقراطي» الذي يبشِّر به جزّارو الأمس المتنكّرون خلف أعلامهم، والمثْقَلةُ أعناقُهم بدماء آلاف القتلى من أشقّاء البيت الواحد؟

أمْ لبنان «الحضارة» الذي يتنادى إلى بعثه أباطرةُ الميليشيات والحواجز الطيّارة والذبح على الهوية؟

أمْ لبنان قداسة «البَطْرَك» حفيدِ المسيح المفطوم على المحبة، الذي تستطيع فتوى صغيرةٌ منه أن تُقِيم قيامةَ الوطن ورُكّابِ سفينته؟

أمْ لبنان الطوائف، والعصبيات، والأصنام المحنَّطين، ومحتكِري غنائم السياسة بنعمة التوريث العائلي؟.. (هم يستهجنون التوريثَ السوري!)

أمْ هو لبنان الكراهية.. كراهية السوري؟!

نعم، على هذا متّفقون. لكنّ الكراهية وحدها ـ لسوريا أو سواها ـ لا تكفي لصناعةِ دولةٍ وتأسيسِ مستقبلٍ وبناءِ حياة.

أمْ لعلّه فقط «لبنان يا قِطعة سما..» فيما الجميع ـ وهم يتغزّلون بالسماء ـ يَحْتقرون الأرضَ وما عليها وما تحتها؟!

مع ذلك: «لبنان يا قطعة سما...»

لكنّ سماوات الله واسعةٌ وكثيرةٌ وزرقاءُ كلُّها. ولكلٍّ حصّتُه الكافيةُ من السماء لإطلاق الأناشيد والأعلام والرصاص.

❖ ❖ ❖

: «المستقبل مفتوح للجميع، والوطن بيت الجميع...»/الجميع الذين هم: «نحن.»

لعلّ ذلك ما يعنيه فقيهُ السياسة الذي يتغنّى بحقّ الجميع على شاشة التلفزيون!

ثمة مَنْ يسأل: حتى لو عاد إقليدس العظيمُ إلى الحياة، كيف يمكن قسمةُ «الجميع» على اثنين؟!

مع ذلك: إنه الأمل...

❖ ❖ ❖

شهرٌ.. وأكثر. ودمُ رفيق الحريري يَصْعد ويَصْعد في بورصة مقاولي السياسة وصيّادي الفجائع!

الجميع يدّعي صلةَ الرَّحِم. الجميع يَطْلب حقَّ إضافةِ «الدمِ» إلى رصيده!

ولِمَ لا؟ فالدم، مثله مثل المال، رصيدٌ قابلٌ للاستثمار.

ألم أقلْ لكم؟:

السياسةُ فنُّ المتاجرة بالعار.

الدخول/الخروج (الغزو/الجلاء)

لعلّ أحدًا سيلمِّح (لَمَحوا وقُضي الأمرُ) إلى أنّ كاتبَ هذه اليوميات سَقَطَ أخيرًا في مصيدة النظام السوري.

لهؤلاء أقول: تذكّروا. حين دخل الجيشُ السوري إلى لبنان ـ مستَنجَدًا به من اللبنانيين أنفسهم الذين يتبارَوْن الآن في شتيمته ـ كنّا، نحن مثقفي سوريا وكتّابَها، من أوائلَ المعارضين لذلك «الدخول» الذي نَدْفع جميعًا ثمنَه الآن.. ومضاعَفًا (نَدْفع الكرامةَ بعد أن دَفَعنا الدم). ولعلّ أصدقاءنا، هناك تحت قطعة السما، يتذكّرون البيانَ الذي أصدرناه موقَّعًا بأسمائنا الصريحة، أيامَ كان التنفّسُ وحده ـ لا القولُ والفعلُ ـ كافيًا لإنزال العقوبة، مطالِبين فيه بعدم التورّط في ما يرُوقُ لي الآن أن أسمِّيه «مستنقعَ» لبنان الأبيّ الموحَّد الحضاري. ولعلّهم يتذكّرون (أمّا نحن فنسينا) أنّ بعضًا ممّن وَقّعوا سَدّدوا ضريبةَ ذلك البيان ـ الموقف.. مِنْ لقمةِ حياتهم ولقمةِ أمنهم ولقمةِ كرامتهم الإنسانية.

أما وأنّ ما حَصَلَ قد حصل (ويا لَفَداحة ما ترتّب عليه!)، فإنّ من حقّنا نحن أيضًا، الآن، أن نطالب مثلما يطالبون.. بمعرفة الحقيقة. لكم ـ هناك ـ حقيقتُكم التي تَصْرخون مطالبين بكشف أسرارها وخفاياها، ولنا أيضًا ـ هنا ـ حقيقتُنا الأخرى التي نطالب بكشفها وتبرير دواعيها (لا يُذكّرْنا أحدٌ بعدُ بقداسة التراب الموحّد!).

نريد أن يجيبَنا أحدٌ: لماذا يَخْرج جيشُنا الآن بهذه الصورة الموجعة؟

هل كانت إهانةُ المواطنين المستضعَفين (وبعضُهم أصدقاء نَعْرفهم) جزءًا من مهمتنا في لبنان؟

هل كان الابتزازُ، بشتّى صوره، جزءًا من هذه المهمة؟

هل التطاولُ على البشر كان جزءًا من المهمة؟

هل الإساءةُ إلى صورة الجندي ـ حارسِ الحياة والكرامة والأمن ـ كانت جزءًا من المهمة؟

هل كان العبثُ بالموازين ـ لمصلحةِ هذا أو ذاك، وضدّ مصلحةِ هذا أو ذاك ـ جزءًا من المهمة؟

هل كانت التجاوزاتُ والانتهاكاتُ والـ «خوّاتُ» كما يسمّيها اللبنانيون، التي تحوّلتْ سبّةً تُقذف في وجه كلّ مواطن سوري يزور لبنانَ ويتمشّى في شوارعه ويروِّح عن نفسه في كازينوهاته ومقاهيه... جزءًا من تلك المهمة؟

هل.. وهل... وهل...؟ وفي الفم ماءٌ كثير وحصًى كثير.

نعم. نحن أيضًا، هنا، نَرْغب في معرفة الحقيقة: حقيقة الأسباب الغامضة ـ الصريحة ـ التي جَعَلتْ كلمةَ «سوري» هناك تعادل الشتيمةَ. حقيقة الإهانات كلّها، والتجاوزات كلّها، والاستعلاءات كلّها، والإيذاءات كلّها، وإساءات التقدير كلّها، والأخطاء ـ بل الخطايا المميتة ـ كلّها وكلّها وكلّها...

ثمة جرحٌ، جرحُ كرامةٍ عميقٌ ومزمن، ونريد لهذا الجرح أن يلتئم.

الحقيقة؟

نعم. بل وأكثر: المحاسبة، ودفع ثمن آلام الضمير وتصدُّعات العقل والقلب.

تعالوْا إذًا ـ نقول لأولياء أمورنا في هذا البيت ـ لنحاول معًا تضميدَ جرح الكرامة هذا. وَثِقُوا: إنّ أيّ زعيم وطني يساعدنا على تضميد هذا الجرح الخبيث ـ بالمصارحة الحقيقية والتكاشف المخلص ـ سيفوز، الآن وغدًا، بنسبة ٩٩٪ من أصوات الناس وقلوبهم.

❖ ❖ ❖

ـ ما أثمنُ شيءٍ في بلادكم أيها المواطنون؟

ـ التراب الذي يَقْضمه الغرباءُ، والكرامةُ التي يلتهمها رعاةُ البيت.

ـ ودماءُ الناس؟

ـ أمّا هذه فلا. أَنْفقنا منها الكثيرَ.. فما عادت تُفيدنا إلا في إحصاء الهزائم، وتلطيفِ مذاقِ الندم، وعملياتِ تجميلِ الأخطاء.

❖ ❖ ❖

عَلَمُ «ناديا» لا يزال مركونًا في زاوية الصالة: خَفَتَتْ حماسةُ الاستعراض، والضوضاءُ تبخّرتْ.

ملفوفٌ ـ عَلَمُها ـ وبعيدٌ عن الأنظار، كي لا تتأذّى مشاعرُ جارتها «اللبنانية الأصل» التي انكفأتْ هي الأخرى، منذ أكثر من شهر، حابسةً نَفَسَها خلف باب بيتها المقابل تمامًا لباب جارتها «السورية»؛ أولاً: لتتحاشى إفسادَ يومها برؤية وجوه الأعداء، وأولاً أيضًا: لتستمتعَ، حتى آخرِ قطرةٍ من الوقت، بجمالِ أعلامِ بلادها التي تملأ وتُضوّئ جميعَ الشاشات.

الصورة جليّةٌ وموجعة:

ما كنّا نسمّيه شعبًا واحدًا في بلدين.. تحوّلَ فجأةً شعبَيْنِ في عمارةٍ واحدة.

: مرحى لجميعكم.

.. ..

ما كنّا نسمّيه شعبًا واحدًا في بلدين... تحوّل فجأةً شعبين في عمارة واحدة!

جرحٌ غيرُ قابل للالتئام؟!

بلى. يَلْزمه الكثيرُ من الوقت، الكثيرُ من الصداقة، الكثيرُ من شجاعة الوجدان، والكثيرُ من الـ..../لا. فالأمل ممنوع.

❖ ❖ ❖

على أنّنا نتشابه في كثيرٍ ونتفق على كثير...؛ اطمئنّوا يا جميعَكُم.

جبران تويني الديموقراطي يتحدث، مِنْ هناك، عن الغَنَم!

وعبقريُّ معسكرنا الفذّ عماد فوزي الشعيبي، عميدُ الإنشاء الرثّ، يَصْدح ـ من هنا ـ مستهجنًا الحالةَ «القطيعيةَ» لدى الآخرين.

نعم، هكذا نَخْرج من مهرجانِ اللغو متعادلين بنقاط العار:

صفرٌ في مادةِ الإنشاء.

صفرٌ في مادة آداب التخاطب.

صفرٌ في موادّ الجغرافية والتاريخ وعلومِ تطوّرِ المخلوقات.

وصفرٌ كبيرٌ في الأمل.

: مرحى لجميعكم.

❖ ❖ ❖

هل قلتُ: «الأمل ممنوع»؟

بلى. ولكنني، إذ أَسْتحضر أصواتَ ووجوهَ كثيرين من أصدقائنا ـ هناك ـ أَسْتعيد بعضًا، أو كثيرًا، من الثقة المفقودة بضمير الإنسان.

على أصواتٍ كهذه، وعلى أصواتٍ أخرى كثيرةٍ، مبرَّأةٍ من ڤيروسات الكراهية والجشع والكسل الروحي، يُمْكن الإيمانُ ببعضِ الأمل.

❖ ❖ ❖

غدًا، تقول ناديا، ستَقْرع بابَ جارتها اللبنانية.

غدًا، ربّما، ينتهي حِدادُ طالبي الثأر.

غدًا، ربّما، ينتهي عرسُ المتاجرين بالعار.

وغدًا، ربّما، تنتصر «صباحُ الخير» على شهوةِ السكّين.

دمشق

نزيه أبو عفش

شاعر سوري. آخر إصداراته: **إنجيل الأعمى** (دار الآداب).

الحقيقة؟ THE TRUTH?

عجزُ الطائفية وملحقاتِها، ودورُ القوى الوطنية والديموقراطية

□ سعدالله مزرعاني

قبل أقلّ من خمس سنوات كاد لبنانُ والعالمُ العربي، وحتى العالم، يضجّ بخبر الانسحاب الإسرائيلي من لبنان. حَدَثَ ذلك بقرار من حكومة إيهود باراك آنذاك، وبشكل سريع لم يعبأ لا بالطابع المذِلّ للانسحاب، ولا بالتخلّي «المعيب» عن العملاء، ولا بحجم الانتصار الذي حقّقه نظاما لبنان وسوريا عمومًا و«المقاومةُ الإسلاميةُ» خصوصًا.

وكان بإمكان انتصار مدوٍّ بهذا الحجم أن يَتْرك أعظمَ المفاعيل على الحياة السياسية اللبنانية الداخلية. إلاّ أنّ تأثيره كان، بالعكس، شديدَ التواضع. وقد تمّ اختبارُ ذلك، سريعًا، في الانتخابات النيابية التي جَرَتْ بعد ذلك الانتصار بثلاثة أشهر (أيلول عامَ ٢٠٠٠). حينها لم يتمكّن حزبُ الله، الذي هو الصانعُ الأساسيُّ المحلّي لهذا الانتصار، سوى في كسب بضعة مقاعد إضافية في المجلس النيابي، من دون أن يؤثّر ذلك، بشكل جدّيّ بالتأكيد، في حجم تأثيره السياسي أو حتى الإداري والخدماتي، في التوازنات الداخلية اللبنانية.

وفي مشاهدِ وذكرياتِ تلك الأيام أنّ جزءًا كبيرًا من اللبنانيين كان يَنْظر بحذرٍ وقلقٍ إلى مجرياتِ ونتائج ذلك الانتصار الوطني والقومي الفَريد.

وبشكل من الأشكال، كان هذا الفريقُ يعتقد أنّ خسارةً مباشرةً أو غيرَ مباشرةٍ ما ستصيبه من تداعيات ذلك. وهكذا فإنّ ما هو في العادة والطبيعة انتصارٌ وطنيٌّ يصبح، في ظروف لبنان الخاصة، انتصارًا لفئة على فئة، في «صيغة لبنان» الفريدة للحكمِ، والتعايشِ، والعلاقاتِ بين اللبنانيين، وبينهم وبين الخارج!

وفي الحالتيْن المذكورتيْن، أي انعكاس الانتصار المذكور على دور القوة الداخلية الأساسية المساهِمةِ في صنعه، وكذلك انعكاسه غير الطبيعي على فريق من اللبنانيين تعامَلَ معه بحذرٍ وبقلقٍ خلافًا لما هو معتاد؛ في كلتا الحالتيْن، بَدَتْ «فرادةُ» الصيغة اللبنانية، وكذلك غرابتُها وأمراضُها على حدّ سواء!

❖ ❖ ❖

وعلى جبهة أخرى من جبهات الصراع، هي تحديدًا الجبهةُ السياسية والاقتصادية والاجتماعية الداخلية، وفي أواسط التسعينيات بشكل خاصّ، احتدم نزاعٌ سياسي ـ اجتماعي ـ نقابي كبير. وقد كان موضوع النزاع هو السياسات العامة للدولة، وخصوصًا في المجال الاقتصادي ـ الاجتماعي، وانعكاساتها الخطيرة على أوضاع أوسع الفئات الاجتماعية، الشعبية والمتوسطة (والشباب خصوصًا)، إضافةً إلى بعض الفئات العليا من البورجوازية الوطنية. وكانت كلفةُ «المشروع الإعماري» هي موضوعَ الشكوى، وارتفاعُ المديونية، وتدهورُ الأجر، وغلاءُ المعيشة... وما اقترن بذلك من النهب والاستباحة والمحاصصة والفساد والرشوة وتجاوز القوانين وتسخير القضاء... علاوةً على أساليب الحصار والاستئثار واستشراء التقاسم الطائفي والفئوي لموارد الدولة وللإعلام بين أركان النظام... والمنع والقمع واستخدام الجيش والأجهزة ضدّ التحرّك الشعبي والنقابي.

عاشت البلادُ، نتيجةً لهذا الصراع، مرحلةَ توتّرٍ شديد. واستَخْدمت السلطةُ القمعَ، وصولاً إلى إطلاق النار على المتظاهرين (في صيدا خصوصًا). وجرى توقيفُ المئات وأُحيلوا إلى المحاكمة. ولجأت السلطةُ إلى منع التجوّل وإعلانِ ما يُشْبه حالةَ الطوارئ. ومع ذلك ظلت قوًى «تقليديةً،» معارضةٌ وناقمةٌ، حذرةً حيال المشاركة في هذا التحرّك السياسي ـ الشعبي ـ النقابي، رغم أنّه موجّهٌ للاعتراض على سياسة خصومها! ذلك أنّها، إلى التزامها موقفًا طبقيًا حذرًا، قد رَفَضَتْ أن يجرّها أحدٌ إلى خارج حلبتها المفضّلة: في النزاعات التي يتداخل فيها المحليُّ بالخارجي، والطائفيُّ بالسياسي. وكان الظرفُ، في نظرها، غيرَ ناضجٍ لكي تَنْخرط هي، على طريقتها، في معركةٍ لم تُسلِّم بخسارتها النهائيةِ لها، بانتظار تحوُّلِ الشروط والموازين. ومرةً جديدةً، أيضًا، بدا العاملُ الطائفي أقوى، في «تحييده» للعامل

الاجتماعي، رغم تضرُّر فئاتٍ واسعةٍ جدًا التزمتْ حبلَ الصمت، أو اكتفتْ بالتعاطف السلبي... لتَبْرز مرةً جديدةً خطورةُ «الصيغة اللبنانية» وخطورةُ أمراضها على حدّ سواء!

❖ ❖ ❖

والواقع أنّه كان ينبغي انتظارُ عقدٍ من الزمن لحصول بعض التحوّلات في طريقة الإدارة السورية للوضع اللبناني، ابتداءً من دعم وصول العماد إميل لحود إلى سدّة الرئاسة في لبنان، لكي يطرأ تحوُّلٌ أساسيٌّ على لوحة الاصطفافات في المشهد السياسي ـ الطائفي اللبناني. «وقد تجلّى هذا الأمرُ سريعًا، وفور بدء المشاورات لتشكيل حكومة العهد الأُولى، حيث اندلع نزاعٌ مريرٌ على الشكليات والصلاحيات والحصص والمواقع. وشكّل ذلك إيذانًا مبكّرًا بمعركة كبيرة ستَبْلغ أوجَها، لاحقًا، في الانتخابات النيابية (عام ٢٠٠٠)» (راجع **تقرير المؤتمر التاسع للحزب الشيوعي اللبناني**، كانون الأول ٢٠٠٣).

وكان الطرفَ الأساسي في هذا الصراع معظمُ حلفاء الأمس في عهد الرئيس إلياس الهراوي. وقد ضَمرتْ قاعدةُ الحكم نتيجةً لذلك، واستمرّت على هذا المنوال، إلى أن بلغَت الذروةَ في الحلف الذي جَمَعَ مؤخّرًا أطرافَ «لقاء البريستول،» وخصوصًا بعد اغتيال الرئيس رفيق الحريري في ١٤ شباط ٢٠٠٥.

ولم تغيِّر من هذه الحقيقة بعضُ التبدُّلات الارتدادية ـ في هذا الاتجاه أو نقيضه ـ لرئيس الحزب التقدمي الاشتراكي؛ إذ ظلَّ الثابتُ هو تحالُفه مع الرئيس الراحل رفيق الحريري. أما علاقتُه بالرئيس إميل لحّود فقد كانت مرحليةً، ثم انقطعتْ نهائيًا قبيْل

ما حاولتْه إسرائيل وأميركا منذ الانسحاب الإسرائيلي عام ٢٠٠٠ هو نفسه ما يُطالب به معارضو «البريستول،» ومن ضمنهم حلفاء سابقون لسوريا

التمديد للحّود في أيلول الماضي، ليصبح رأسَ حربةٍ في التحالف المعلَن أو الضمنيّ، الذي جَمَعَ ثلاثيَّ «قرنة شهوان» (برعاية البطريرك الماروني نصرالله صفير) و«اللقاء الديموقراطي» برئاسة وليد جنبلاط نفسه وكتلةِ قرار بيروت برئاسة المرحوم رفيق الحريري.

أدّى تبلوُرُ هذا التحالف، المعلَن أو الضمني، إلى حدوث خلل متصاعد في التوازنات الداخلية السياسية ـ الطائفية، لغَيْر مصلحة السلطة اللبنانية. ولئن تمكّنت السلطةُ اللحّودية، وراعيتُها السلطةُ السورية، من تداركِ ذلك موقّتًا، عبر اللجوء إلى العامل الأمني ودورِ الأجهزة، إلاّ أنّ ذلك أصبح أصعبَ بكثير بعد التفاهم الأميركي ـ الفرنسي وصدورِ القرارِ ١٥٥٩، بتزامن استفاد شكليًا من جملةِ أخطاءٍ كبيرةٍ وفادحةٍ، سوريةٍ ولبنانيةٍ، من بينها التمديدُ القسريُّ للرئيس لحود ثلاثَ سنوات إضافية.

وفي هذا المسار المستمرّ منذ حوالى ستّ سنوات، تباعدتْ قوًى كانت مجتمعةً، وتقاربتْ أخرى كانت متباعدةً. وجرى تبادلٌ للأدوار وتغييرٌ للمواقع وللمواقف، ولكنْ ضمن جبهة الصراع التقليدي الذي عرفه لبنانُ، خصوصًا منذ الاستقلال، ودائمًا بالتحالف مع «خارج» ما: عربيّ، أو إقليميّ (الغزو الإسرائيلي للبنان عام ١٩٨٢)، أو دوليّ (كما هو الأمر الآن بالنسبة إلى الدور الأميركي الناشط لترتيب أمورِ المنطقة عمومًا وفقًا للمصالح الأميركية ـ الإسرائيلية).

إنّ تحوّل الوضعين الداخلي والدولي لمصلحة قوى المعارضة التقليدية هو ما يَطْبع التطورات اللاهثة والمتلاحقة منذ التمديد للرئيس إميل لحّود في أوائل شهر أيلول لعام ٢٠٠٤، وحتى هذه اللحظة. وفي مجرى هذه العمليةِ المتراكمةِ عناصرها، كما أَشَرْنا، منذ ستّ سنوات حتى الآن، تداخلتْ وتوحّدت الشعاراتُ أيضًا، في الجوهر، بالنسبة إلى القوى التي تجمّعتْ مؤخّرًا في «لقاء البريستول،» وبالنسبة إلى واشنطن، على الأقل بشأن مسألتيْن أساسيتيْن: **الأولى**، إحداث تبديل جوهري في السلطة اللبنانية لمصلحة قوى المعارضة، وتحت شعار «استعادة السيادة والاستقلال.» **والثانية** إحداث تغيير جوهري في موقع لبنان في الصراع العربي ـ الإسرائيلي. ويتداعى عن ذلك، بالضرورة، إلغاءُ دور «حزب الله» كحزبٍ مقاومٍ ذي وظيفة محلّية وإقليمية؛ ونزعُ سلاح المخيّمات الفلسطينية، ضمن مشروع لتوطينِ قسمٍ منهم في لبنان، وتهجيرِ القسم الآخر إلى حيث وَجَدَ المعنيّون إلى ذلك سبيلاً.

وهكذا أصبح ما حاولتْه إسرائيلُ ومعها الولاياتُ المتحدةُ الأميركية وأجهزةُ الأمم المتحدة ـ من استخدام الانسحاب الإسرائيلي لعام ٢٠٠٠ من لبنان لإخراج لبنان من معادلة الصراع العربي ـ الإسرائيلي، وفكِّ تحالفه مع سوريا، وتفكيك المقاومة المسلّحة وإنهاءِ الدور العسكري لقوّتها الأساسية (حزب الله) ـ هو نفسَه ما يطالِبُ به معارضو «البريستول،» ومن ضمنهم حلفاءُ سابقون لسوريا تعاونوا معها، وبشكلٍ ثابتٍ لمدةٍ تُقاربُ العقدَ ونصفَ العقدِ من الزمن!

وفي المشهد اللبناني الراهن، يزداد دورُ القوى «الأصيلة» على حساب القوى الطارئة في «حرفة» الاعتراض والخلاف مع سوريا وحلفائها في لبنان. وفي المشهد نفسه، يزداد الدورُ الأميركي في الشعارات والتوجّه، بل وفي الإدارة المباشرة أيضًا، على غرارِ ما يمارسه نائبُ مساعد وزيرة الخارجية لشؤون الشرق الأوسط السيد دايڤيد ساترفيلد.

وفي هذا السياق المتصاعد، خصوصًا منذ اغتيال رئيس الوزراء السابق رفيق الحريري، تتّضح أكثرَ فأكثرَ معالمُ مشروع التغيير في لبنان وتغيير لبنان. ويُشْرف الرئيسُ الأميركي بشكل يومي على هذه العملية ذاتِ الأهمية الاستثنائية بالنسبة إلى الولايات المتحدة ومشاريعها في المنطقة عمومًا، ولتداركِ عَثَرات غزوها للعراق بشكل خاصّ. ولقد رَفَعَ الرئيسُ الأميركي متابعةَ ومساهمةَ

إدارته النشيطة، في الشأن اللبناني، إلى مستوى الرسالة السياسية والأخلاقية الشاملة في المنطقة: «يجب أن يكون واضحًا أنّ عقودًا من تبرير الطغيان والتأقلم معه، باسم الاستقرار، قد أدّت فقط إلى الاضطرابات والمآسي. ويجب أن يكون واضحًا أنّ تقدُّم الديموقراطية يؤدّي إلى السلام، لأنّ الحكومات التي تَحْترم حقوقَ شعوبها تَحْترم أيضًا حقوقَ جيرانها...» هذا ما قاله الرئيس بوش في إحدى خطبه الأخيرة؛ وقد نسي، كالعادة، ما يتعلّق بإسرائيل؛ كما نَسِيَها وهو يصرّ على تطبيق القرارُ ١٥٥٩ الصادر منذ أقل من أشهر، فيما القرار ٢٤٢ الذي يَطْلب إلى إسرائيل الانسحابَ الفوريّ أيضًا قد صدَرَ عام ١٩٦٧، أيْ قبل حوالى ٣٨ سنة!

❖ ❖ ❖

ومع ذلك، هل سيَحْصل التغييرُ بشعارات «الحرية والسيادة والاستقلال» كما تريد معارضةُ «البريستول،» وباستهدافات السيطرة على موقع وعلاقاتِ لبنان كما تريد واشنطن؟!

إذا كنّا في معركتَي التحرير من إسرائيل، والاحتجاج على السياسات الاقتصادية والاجتماعية والإعمارية، قد لاحظْنا عجزَهما عن إحداث تغييرٍ جوهريّ في الوضع اللبناني والسياسات اللبنانية، بسبب الافتقار إلى عناصر القدرة على اختراق التوازنات اللبنانية التقليدية في تداخلها مع العوامل الخارجية، فإنّه لهذا السبب أيضًا يُمْكن اليومَ، وبشكل مبدئي، توقُّعُ **العكس**.

ولكنْ قبل الإجابة على ذلك التساؤل (وفي حدود الاحتمالات على الأقلّ، دون إلغاءِ ما ذَكَرْنا من أرجحيّة التغيير لمصلحة الولايات المتحدة وحلفائها من القوى اللبنانية في لقاء البريستول)، لا بدّ من ملاحظة عدد من الأمور. مِنْ بينها أنّ القوى المطالبة بـ «الحرية والسيادة والاستقلال،» موزّعةٌ، أساسًا، بين فريقيْن:

ـ فريق كان، إلى الأمس القريب، ركنًا ثابتًا من أركان السياسة السورية في لبنان. عَنَيْنا، بشكل خاصّ، فريقَ الرئيس الراحل رفيق الحريري، وفريقَ الأستاذ وليد جنبلاط، إضافةً إلى بقايا فريق الرئيس السابق إلياس الهراوي، وشخصياتٍ أخرى يتزايد عددُها يومًا بعد يوم مع تدهور النفوذ السوري في لبنان نتيجةً للضغوط الخارجية والداخلية.

ـ فريق تقليدي تضرَّرَ من «تسوية الطائف» لعام ١٩٨٩ بسبب فقده جزءًا أساسيًا من امتيازاتٍ كان يمارسها في صيغة ١٩٤٣؛ وهو من ذَكَرْناه في مطلع النصّ، حين أشرنا إلى حذره وقلقه من معركة تحرير الجنوب عامَ ٢٠٠٠ ضدّ العدوّ الإسرائيلي.

والمفارقة أنّ الطرفيْن الأساسييْن المذكوريْن آنفًا، وقد توحَّدَا على شعارات «السيادة والاستقلال والحرية،» قد شاركا أيضًا في تثبيث الوجود السوري في لبنان، أو في استدعائه، ومنذ العام ١٩٧٦ (دون إسقاط فترات الصراع والتوتر)!

ومع ذلك، يجب عدمُ إهمال أهمية التغيير في لبنان. فالتغيير حاجةٌ داخليةٌ ضروريةٌ ومشروعة: تغيير يَشْمل العلاقات اللبنانية ـ السورية أساسًا، كما يَشْمل أداءَ السلطة ورموزَها، على أقلّ تعديل.

بالنسبة إلى العلاقات اللبنانية ـ السورية، فإنّ ما تَرَاكَمَ من سلبيات شَملتْ معظمَ الميادين (باستثناء مسألة التحرير وبعض الإيجابيات التي يتضاءل أثرُها إزاء تعاظم السلبيات) قد جَعَلَ مطلبَ خروج الدور السوري من لبنان، السياسي والعسكري والأمني، مطلبًا شبهَ شامل. ولم يَفْعل «أصدقاءُ» سوريا في السلطة، وكذلك الممارساتُ المنسوبةُ إلى الأجهزة السورية، سوى مفاقمة هذا المطلب.

وفي كلّ حال، فإنّ أمر الخروج السوري وتنظيمِه، بما يتوِّج عمليةَ استعادة لبنان عافيتَه وسلطةَ القرار في شؤونه كافةً، إنّما كان بندًا أساسيًا بين البنود المحورية في «اتفاق الطائف.» لكنّ الواقع أنّه يجري **استغلالُ** هذا المطلب المُحِقّ بغيةَ إضعاف العوامل الإيجابية في العلاقات اللبنانية ـ السورية (وفي الدور السوري حتى في سوريا، والذي يمتدّ الاستهدافُ إليه الآن من قِبل واشنطن، وبشكل صريح).

وتتباين هنا وجهاتُ نظر القوى الوطنية اللبنانية، قوى التغيير الديموقراطي، عن قوى المعارضة الطائفية في أمريْن أساسييْن:

ـ أوّلُهما في تنكُّر قوى المعارضة الطائفية للجانب الإصلاحي في «اتفاق الطائف» الذي يجري ـ شكليًا فقط ـ الاعترافُ بضرورة تطبيقه.

ـ ثانيهما، التحالفُ الالتحاقي من قبل المعارضة الطائفية بالخطة الأميركية الضاغطة لتطبيقِ كاملِ القرار ١٥٥٩ الصادر عن مجلس الأمن في مطلع أيلول الماضي، وبما يؤدّي تدريجيًا، ولكنْ سريعًا، إلى تأزيم العلاقات اللبنانية ـ اللبنانية، واللبنانية ـ السورية، واللبنانية ـ الفلسطينية. إنّ نقلَ لبنان من موقع الاعتراض على الخطة الأميركية (ولو بشكل محدود)، ومن موقع التعاون مع سوريا ضدّ العدو الإسرائيلي، هو إحدى ثمرات انتصار تحالُف المعارضة الطائفية مع المشروع الأميركي في المنطقة.

أما المفارقة الإضافية في كلّ ذلك فهي في مبادرة عدد من الشخصيات والتيارات الصغيرة، ذات الماضي اليساري، إلى الالتحاق بالقوى التقليدية ـ الطائفية، بكل شعاراتها وتحالفاتها الداخلية والخارجية. وذريعتُها في ذلك هي خوضُ معركة «الاستقلال» ضدّ «المحتلّ» السوري. والوسائل لا تهمّ... بل يذهب البعضُ إلى حدود التنظير للموقف «التقدُّمي» الأميركي الذي «يَخْدم،» موضوعيًا، القوى الديموقراطيةَ، في سعيه إلى نشر «الديموقراطية» في «الشرق الأوسط الكبير،» على غرارِ ما أعلن بوش في نصّه المذكور آنفًا وفي نصوص

ومواقف أخرى. أما مَثَلُ العراق فيبقى منه، فقط، الإعجابُ بمشاركة ٨ ملايين عراقي في معركة الانتخابات. ولا يرى «الديموقراطيون الجدد» في هذه المشاركة أدنى أهمية لتصميم الشعب العراقي على خوض المعركة ضدّ المحتلّ بكل الوسائل، بما في ذلك البندقيةُ والاقتراعُ!

بكلام آخر، لقد صادرتْ قوى الاعتراض الطائفي معركةَ التغيير، الملحّة والضرورية، مستفيدةً من الأخطاء الهائلة للإدارة السورية في لبنان وللسلطة التابعة لها من جهة، ومن نَقْص المبادرة لدى قوى التغيير الديموقراطي من جهة أخرى. وسيَقْتصر التغييرُ الداخلي، فعليًا، على تبديل توازنات السلطة لمصلحة تحالفٍ طائفي على حساب تحالف سلطوي قائم، فيما التغييرُ الأخطرُ هو ذلك الذي سيطاول موقعَ لبنان في لوحة الصراع، من أجل نقله من ضفة إلى ضفة أخرى، على ما كرّر الأستاذ جوزيف سماحة في مقالاتٍ كاشفةٍ ومحذّرةٍ في جريدة **السفير** اللبنانية.

وهكذا فقد وَجَدت القوى الوطنيةُ الديموقراطيةُ نفسَها في موقع ثالث، مختلفٍ عن الموقعين المتصارعين في السلطة وفي المعارضة التقليدية الطائفية. وهي قد حَذّرتْ من خطورة الإمعان السوري ـ السلطوي اللبناني في إدارة الظهر للاتفاقيات وللتغيير الجذري المطلوب، خصوصًا بعد التحرير عامَ ٢٠٠٠. وهي، كذلك، تَعْمل من أجل أن يكون الانسحابُ السوري شاملاً ومتفاهَمًا عليه (وهنا تقع مسؤوليةٌ كبرى على السلطتيْن السورية واللبنانية في عدم حدوث ذلك)، وكذلك الأمرُ بالنسبة إلى عملية الانتقال والتحوّل بشكل سلمي وديموقراطي.

كذلك فإنّ القوى الوطنية والديموقراطية تَرْفض جنوحَ المعارضة الطائفية، ومُلْحَقِها

القوى الديموقراطية حذّرتْ من إدارة الظهر للاتفاقيات بين البلديْن، ولكنّها رفضتْ أيضا جنوح المعارضة «وملحقها» اليساري نحو الارتماء في أحضان الوصاية الأميركية

«اليساري،» نحو الارتماء في أحضان الوصاية الأميركية، بكلّ ما يعنيه ذلك من تمكين المشروع الأميركي ـ الإسرائيلي من التمديد ومن اكتساب مواقع جديدة سيَسْتخدمها، حُكْمًا، من أجل توسُّع جديد.

إنّ فصل العامل الداخلي عن العامل الخارجي هو الخطأ المتعمّد الذي تقع فيه المعارضةُ التقليدية. وفصلُ «القومي» عن «الوطني،» وبشكل انتقائي(!)، هو الخطأُ الذي أدمنتْهُ القوى القوميةُ!

❖ ❖ ❖

في موازين قوًى ذَكَرْنا آنفًا أرجحيَّتَها وتفاعُلَها في عامليْها الداخلي (المعارضة التقليدية ـ الطائفية)، والخارجي (الدور الأميركي خصوصًا)، ليس من المتوقَّع إطلاقًا أن تَصْمد المعادلةُ التي حَكَمَت الوضعَ اللبناني في العقد ونصف العقد المنصرميْن. ومع ذلك، فإنّ التعديل المتوقَّع سيكون بسيطًا؛ ومن مواقعنا، نؤكّد أنّه سيكون تافهًا، لأنّه لن يطاول سوى التوازن ليُبقي على النظام الطائفي ـ السياسي نفسِه! وهذا هو الشكل الجديد ـ القديم من التعبير عن عجائب الصيغة اللبنانية وأمراضها!

ولأنّ النظام السياسي اللبناني سيبقى هو إيّاه، فليس من أمل في المحافظة على سيادةٍ، ما إنْ نستردّها من سوريا حتى نَفْقدَها على يد الوصيّ ـ المحتلّ الأميركي!

ليس هذا فحسب، بل إنّ السيادة كانت موضعَ انتقاص من الدويْلات والإمارات الطائفية التي تشكّل عنصرًا مكمّلاً للنظام اللبناني؛ وهي بذلك تشكّل العاملَ **الأولَ** للانتقاص الداخلي من السيادة، ومن ثم للاعتداء على هذه السيادة بفعل العامل الخارجي، عندما يستدعي الصراعُ والنزاعُ الطائفيان استدراجَ التدخّل الخارجي لتعديل التوازن الطائفي أو لتثبيته.

❖ ❖ ❖

هل تَمْلك القوى الوطنيةُ الديموقراطيةُ شيئًا حيال هذا الواقع الذي في تكراره، كمَلْهاةٍ عبثيةٍ، يهدِّد دائمًا، أو هو يتحوّل غالبًا، إلى مأْساةٍ باهظةِ التكاليف، وطنيًا وقوميًا؟

ربما تستطيع القوى الوطنيةُ ذلك إذا هي بادرتْ، وإذا هي توحّدتْ. وينبغي أن يكون التوحُّدُ باعتماد بديلٍ ديموقراطي للنظام الطائفي اللبناني، واعتمادِ مشروعِ مواجهةٍ لخطة السيطرة الأميركية ـ الصهيونية على لبنان. إنّ مِنْ شأن ذلك، وبوسائلَ وأدواتٍ مناسبة، استنهاضَ العوامل الإيجابية والسلمية في الوضع اللبناني، وخصوصًا عامل المقاومة، الذي ارتدى صفةً وطنيةً في مرحلة، وصفةً إسلاميةً في مرحلة لاحقة. هذا إلى عوامل ريادة أخرى في مجال الإبداع السياسي والاجتماعي والفكري...

وهنا يُمْكن، بل يَكْمن، الجوابُ على سؤالٍ طرحناه: إنّ انتصار القوى التقليدية ـ الطائفية قد يصبح موقّتًا، بل قد يصبح صعبًا وحتى متعذّرًا، إذا أخذت القوى الوطنيةُ الديموقراطيةُ، حالاً، زمامَ الفعل والمبادرة والمواجهة.

بيروت

سعدالله مزرعاني

نائب الأمين العام للحزب الشيوعي اللبناني.

الحقيقة؟ THE TRUTH?

قراءة في متغيّرات العلاقة السورية ـ اللبنانية: ضباب الإيديولوجيا وحسابات المصالح

□ عماد هرملاني

وراء مدارات الجدل الصاخب الذي يحتدم اليومَ بين سورية ومؤيّديها من جهة ومعارضيها داخل الساحة اللبنانية (وعلى المستوى الدولي) من جهة ثانية، حول حدود مسؤولية دمشق (التي يمكن نفيُها بسهولة حسب محلّلين من وزن الدكتور سليم الحص والباحث عزمي بشارة والكاتب پاتريك سِيلْ وغيرُهم كثرٌ) عن جريمة اغتيال رئيس وزراء لبنان السابق رفيق الحريري، شَكَّلَتْ جريمةُ الاغتيال نفسُها وما تَبِعها من تداعياتٍ محليةٍ وإقليميةٍ ودوليةٍ حدثًا ضاغطًا فَرَضَ فتحَ ملفّ الوجود العسكري السوري في لبنان بشكلٍ لم يَسْبِقْ له مثيلٌ.

جدل إيديولوجي

أثارت قضيةُ الوجود السوري في لبنان منذ بداياتها الأولى التي تَرْجع إلى عام ١٩٧٦ جدلاً متواصلاً بين قوى لبنانية وسورية وعربية وحتى إقليمية ودولية وَجَدَتْ نفسَها بين فترة وأخرى في موقع تقاطُعٍ أو تعارضٍ مع الدور الذي انتَدبتْ سوريةُ نفسَها للقيام به في لبنان. ولعلّ الملاحظة النافرة التي تثير الاهتمام في هذا المجال هي أنّ الجدل المذكور عَمَدَ طوال الفترة الماضية إلى امتطاء صهوة الشعارات الإيديولوجية الكبيرة، وابتعد باستمرار عن التطرق إلى وضوع المصالح التي حَمَلت النظامَ السوريَّ على اتخاذ قرار الدخول إلى لبنان وبرَّرت الأثمانَ الباهظةَ التي دفعها إلى البقاء فيه طوال العقود الثلاثة الماضية.

فمنذ البداية بَرَّرَ النظامُ السوري قرارَ إرسال قواته إلى لبنان بطروحات لم تكن تشير إلى ما هو أقلّ من التصدي لمؤامرات صهيونية وإمبريالية تَهْدف إلى تمزيق وحدة لبنان وتحويله إلى كانتونات طائفية تستظلّ بالحماية الإسرائيلية وتسهّل مخططاتِ إسرائيل لبسط سيطرتها على المنطقة. وفي مقابل ذلك عَمَدَ معارضو الدخول السوري إلى لبنان، ومن بينهم بعضُ قوى المعارضة السورية ومعظمُ فصائل المقاومة الفلسطينية وعددٌ كبيرٌ من قوى حركة اليسار العربي، إلى تأسيس خطابهم على طروحات لم تَنْزل ـ بدورها ـ إلى ما دون مستوى الحديث عن مشاركة النظام السوري في مخطّطٍ أميركي يَهْدف إلى ضرب حركة المقاومة الفلسطينية وإجهاض المشروع القومي التحرري الذي كانت تقوده الحركةُ الوطنيةُ اللبنانيةُ بالتحالف مع تلك الحركة. وفي حالات الاستطراد كان يُشار إلى محاولة القضاء على نموذج الحالة الديموقراطية التي كان يمثّلها لبنانُ عبر نظامه القائم على مرتكزَي الليبرالية السياسية والحرية الإعلامية.

ولا شكّ في أنّ التطورات اللاحقة التي شهدتْها المنطقةُ أعطت النظامَ السوري فرصًا متتاليةً من أجل تعويم طروحاته. فقد وَجَدَتْ تلك الطروحاتُ سندًا قويًا لها بعد توقيع اتفاقات كامب ديڤيد بين النظام المصري وإسرائيل، ثم بعد الغزو الإسرائيلي للبنان وإشرافِ سورية على رعاية نشاطات حركة المقاومة الوطنية في البداية ثم فيما بعد المقاومة التي قادها حزبُ الله ضد الاحتلال الإسرائيلي في جنوب لبنان. وأمام وهج النجاحات التي حقّقها النظامُ السوري في التصدّي لمحاولاتِ تعميم اتفاقات كامب ديڤيد على الصعيد العربي خلال المرحلة الأولى التي أَعقبتْ توقيعَ الاتفاقات (وقبل زلزال الغزو الإسرائيلي للبنان)، ثم أمام وهج الانتصارات التي حققتها المقاومةُ اللبنانية بمساعدة سورية ضد الاحتلال الإسرائيلي وانتهت بتحرير جنوب لبنان دون تمكين إسرائيل من استدراج الحكم اللبناني إلى توقيع اتفاق سلامٍ معها (وخصوصًا بعد نجاح حلفاء سورية في إسقاط مشروع اتفاق ١٧ أيار)، بدا كما لو أنّ الاتهامات التي رفعتها بعضُ قوى اليسار السوري والعربي ضد الوجود العسكري السوري في لبنان لم تَعُدْ تجد الغطاءَ الإيديولوجيَّ الذي يُمْكن أن يسوِّقَها. وهكذا كاد موضوعُ الوجود السوري في لبنان أن يتحوّل مع مرور الوقت إلى عنوانٍ لواقعٍ معيشٍ لكنّه منسيٌّ في ذاكرة الشارع العربي. وإذا كانت بعضُ القوى اللبنانية قد حاولتْ بين فترة وأخرى أن تعبِّر عن تبرّمِ قطاعاتٍ لبنانية واسعةٍ من استمرار الوجود العسكري السوري في

تفاصيل الحياة اللبنانية، فقد كان البرودُ العربي (الحكومي والمعارض) في التعامل مع تلك التشكيكات يقدِّم دليلاً آخرَ على حقيقةِ تغلُّب ضبابيات الإيديولوجيا وتَعْمِياتها على معطيات الواقع الحيّ وآلامِه المعيشة في الفكر السياسي العربي.

مقاربة سياسية

بالانتقال من فضاء الإيديولوجيا إلى مقاربات الواقع ولغة السياسة، يُمْكن القولُ بأنّ دخول القوات السورية إلى لبنان جاء في سياق الاندفاعة التي حقَّقتْها سورية بعد عام ١٩٧٠، وخصوصًا إثر مشاركتها في حرب عام ١٩٧٣، على صعيد تكريس دورها الإقليمي كطرفٍ فاعلٍ في توجيه مسار الأحداث الكبرى في الشرق الأوسط بعد عقود طويلة أَعْقبتْ مرحلةَ الاستقلال السياسي لدول المنطقة وشَغَلتْ سوريةُ خلالها موقعَ الغنيمة التي تتصارع القوى الإقليميةُ الكبرى (مصر، العراق، السعودية) على الفوز بها أو الهيمنة عليها. وإذا صحّ ما كتبه باتريك سيلْ مرةً بأنّ أحد الإنجازات الكبرى للرئيس الراحل حافظ الأسد يتمثل في نجاحه بإخراج سورية من موقع اللعبة والانتقالِ بها إلى موقع اللاعب في الشرق الأوسط، فلا شكّ في أنّ قرار دخول القوات السورية إلى لبنان عام ١٩٧٦ كان يمثِّل إحدى البوّابات الرئيسية التي أتاحت للرئيس الأسد الأب تحقيقَ تلك النقلة. ورغم المتاعب التي واجهها الرئيس حافظ الأسد نتيجةً لقراره إرسالَ القوات السورية إلى لبنان، فإنّه يُمْكن الجزمُ الآن بأنّ حزمة المكاسب السياسية والاستراتيجية التي حقّقها النظامُ من جرّاء وجود قواته في لبنان كانت جديرةً بقبول تحمُّل التبعات المترتّبة على كل تلك المتاعب.

تضافرتْ جملةُ المتغيّرات المحلية والإقليمية والدولية لتخلق واقعًا جديدًا أدّى إلى وضع السياسة السورية في مواجهة معركة متعدّدة الجبهات

وتتّسع قائمةُ المكاسب التي تُمْكن الإشارةُ إليها في هذا المقام لتَشْمل في البداية ـ وبشيء من المفارقة ـ حالةَ الاستقرار الداخلي التي حققها النظامُ نفسُه خلال عهد الرئيس الراحل. وقد تمّ ذلك عبر استخدامه المفرط للقبضة الأمنية التي أَحكمتْ ضبطَ إيقاعات الحياة السياسية السورية داخل البلاد، وامتدت هيمنُتها إلى الساحة اللبنانية التي وَفَّرتْ طوال مرحلة ما بعد الاستقلال «ممرًا ومستقَرًا» للكثيرِ من القوى والشخصيات السياسية السورية المعارضة التي كانت تجد في لبنان ملاذًا آمنًا ومركزًا مريحًا لإدارة خططها الهادفة إلى الوثوب إلى السلطة في دمشق. ورغم حملة الانتقادات الواسعة التي واجهتها القيادةُ السورية داخل سورية وعلى امتداد الشارع العربي ومن جانب حلفائها الدوليين (وعلى رأسهم آنذاك القيادةُ السوفيتيةُ) بسبب إرسال قواتها إلى لبنان، فإنّه يُمْكن التقديرُ بأنّ القيادة السورية ما لبثتْ أن لمستْ أهميةَ القرار الذي اتخذته بهذا الشأن إبّان المواجهة المسلّحة التي خاضتها جماعةُ الإخوان المسلمين ضد النظام السوري في أواخر السبعينيات وبداية الثمانينيات؛ ذلك أنّه لم يكن من الصعب التقدير بأنّ موازين المواجهة مع الإخوان كانت ستتغير كثيرًا لو أتيح لمجموعاتهم المسلحة أن تستفيد من منافذ البوّابة اللبنانية في إدارة نشاطاتها.

أما المحور المركزي الذي تجلّت فيه المكاسبُ السورية من جراء الوجود العسكري السوري في لبنان فيُمْكن رصدُه على خط تطوّرات قضية الصراع العربي ـ الإسرائيلي، والتي شكّلت قاعدةَ تأسيسٍ للدور الفاعل الذي لعبته سورية على المستوى الإقليمي خلال عهد الرئيس الراحل. فلقد نجحتْ سورية من خلال مشاركتها إلى جانب مصر في حرب أكتوبر في أن تَضْمن لنفسها حضورًا مؤثِّرًا في توجيه حركة الأحداث، اتجه نحو خلق حالة استقطاب حادة داخل العالم العربي تبلورتْ ملامحُها بعد قيام السادات بزيارته الشهيرة إلى إسرائيل وتوقيعه مع الحكومة الإسرائيلية اتفاقات كامب ديڤيد. وفي مواجهة ظروف تلك المرحلة نجحتْ دمشقُ في قلب اتجاه السحر الذي أراد وزيرُ الخارجية الأميركي آنذاك هنري كيسنجر تطويقَها به عبر استدراجها إلى الغرق في المستنقع اللبناني، واستطاعت أن توظِّف وجودَها في لبنان وإمساكها ـ عبر هذه البوّابة ـ بالورقة الفلسطينية في المعركة الظافرة التي قادتها ضد خطوة السادات وانتهت بتجميد عضوية مصر في الجامعة العربية، لتصبح الساحةُ خاليةً أمام دمشق لتَفْرض لنفسها دورًا إقليميًا فاق حجمَها الواقعيَّ بكثير. وطوال فترة العقديْن الأخيريْن من القرن الماضي أصبحتْ دمشقُ إحدى العواصم الرئيسية التي تتحكم بتحديد وجهة الحدث السياسي على مستوى المنطقة؛ وهو ما تبدّى في الاهتمام الخاصّ والجهود الحثيثة التي بذلتْها إدارةُ بوش الأب من أجل ضمان مشاركة سورية في «معركة تحرير الكويت» عام ١٩٩١، ثم في الدور المحوري الذي لعبته سورية في إطلاق مسيرة العملية السلمية عبر مؤتمر مدريد، وبعد ذلك في تأثيرها القوي على تموجات الحركة التفاوضية وضبطِ تداعياتها على الصعيد العربي.

قراءة في المتغيرات

لا شكّ في أنّ أول تلك المتغيِّرات هو التحوّل في تركيبة السلطة السورية بعد وفاة الرئيس حافظ الأسد وانتقال الرئاسة إلى نجله الرئيس بشار الأسد. إذ يبدو من الثابت اليوم أنّ

غياب الأسد الأب أَحْدث هزةً قويةً في بنية النظام السوري بعد ثلاثة عقود أمضاها في الحكم وحَصَرَ خلالها جميعَ خيوط عملية صنع القرار السياسي داخل جدران مكتبه الشخصي. وفي هذا المجال يُمْكن القول بأنّ تجربة الأسد الأب المديدةَ في الحكم أدّت إلى وضع خليفته أمام مهمّات بالغة الصعوبة؛ ذلك أنّه لم يكن من السهل على الرئيس الجديد، الذي ينتمي إلى جيلٍ مختلفٍ وثقافةٍ مغايرةٍ، متابعةُ نهج والده في شخصنة عملية صنع القرار السياسي وحصرها في يد الرئيس، في حين لم يَتْرك الرئيسُ الراحلُ وراءه تقاليدَ عملٍ مؤسساتي يُمْكن الاستنادُ إليها في إيجادِ آليةٍ بديلةٍ لعملية صنع القرار. وهكذا فقد أدّى غيابُ الشخصية الكاريزمية التي ضَبَطتْ أداءَ السياسة السورية على مدى ثلاثة عقود إلى ظهور مؤشّرات إرباكٍ في أداء السياسة السورية في الحقبة الجديدة. وتجلّى ذلك خصوصًا في تعددِ وتباينِ الأصوات التي صارت تَنْطق باسم القيادة السورية، الأمر الذي أوحى بوجود تجاذب في قمة هرم القيادة: بين ما أصبح يُعرف باسم «الحرس القديم» الذي يتمثل بشكل خاصّ في قيادة الحزب والمؤسسة العسكرية وبعضِ مفاصل الأجهزة الحكومية، وبين «الجيل الجديد» الذي يوحي في خطابه المعلن أنّه يمثّل المشروعَ الإصلاحي الذي يقوده الرئيس بشّار الأسد.

وقد يكون في حالة تعدد المراكز التي تحاول الاستئثارَ بعملية صنع القرار في سورية أحدُ المداخل التي تفسِّر سلسلةَ الأخطاء التي وقعتْ فيها السياسةُ السوريةُ خلال الأعوام الأخيرة. ومن هذه الأخطاء: الخطأُ المستمرُّ في إدارة ملفّ العلاقة مع الولايات المتحدة الأميركية، ولاسيّما عبر مدخلها العراقي. ومنها أيضًا الخطأُ الذي أدّى إلى خسارة العلاقة الخاصة التي أقامتها سورية مع فرنسا، وهي علاقة راهنتْ سورية على الاستفادة منها في كسر حالة الانفراد الأميركي بإدارة دفّة الأحداث في الشرق الأوسط، فكانت النتيجةُ دفعَ فرنسا إلى أن تكون شريكَ الولايات المتحدة الأميركية الرئيسي في قيادة الحملة الدولية المعادية لسورية. أما في لبنان فقد كان الخطأُ القاتلُ هو دعم قرار التمديد للرئيس اللبناني إميل لحود؛ فهذا الدعم، إنْ لم يكن هو السببَ الحقيقيَّ لصدور القرار الدولي رقم ١٥٥٩ الذي رَكِبَت المعارضةُ اللبنانيةُ موجتَه لتصعيد حملتها ضد الوجود السوري في لبنان بدعمٍ دولي كما تقول دفوعاتُ الإعلام السوري في تبريرها لدعم قرار التمديد، فلا شكّ في أنّه أَعْطى القرارَ المذكورَ وحملةَ المعارضة غطاءَه الحدثيَّ ومسوِّغاتِه السياسيةَ.

كما أنّه لا بدّ من التوقف هنا عند ملاحظة تزامُن التحول الذي طرأ على تركيبة السلطة في سورية مع جملة المنعطفات الكبيرة التي دخلتها المنطقةُ بعد أحداث ١١ سبتمبر واندفاع الإدارة الأميركية في اتجاه تكريس انفرادها بالهيمنة على قيادة النظام الدولي الجديد الذي دَخَلَ منعطفًا نوعيًا عقب الهجوم الأميركي على أفغانستان وإسقاطِ حركة طالبان ثم بعد الاحتلال الأميركي للعراق وإسقاط نظام الرئيس صدّام حسين. أما في معادلات الحسبة السورية فقد أَسْفرتْ تلك التحولاتُ عن جعل القوات الأميركية تُرابِطُ على تخوم الحدود السورية، لتضع دمشقَ تحت وطأةِ حملةٍ مبرمجةٍ من الضغط والتهديد وليِّ الذراع. إضافةً إلى ذلك، لا بدّ من الإشارة إلى المتغيرات التي طرأتْ على وضع القضية الفلسطينية بعد وفاة الرئيس ياسر عرفات وانتقالِ السلطةِ إلى يد الرئيس الجديد محمود عباس؛ فهذا الأخير أعاد إطلاقَ مسيرةِ عملية تفاوضية تَهْدف إلى ترتيب اتفاق فلسطيني نهائي مع إسرائيل، دون ارتباطٍ يُذْكر بما يَحْدث على المسارات التفاوضية الأخرى، التي أصبحتْ تنحصر في المسارين السوري واللبناني!

واقع جديد

تضافرتْ جملةُ المتغيرات المحلية والإقليمية والدولية تلك لتخلق واقعًا جديدًا في المنطقة أدّى إلى وضع السياسة السورية في مواجهة معركةٍ متعددةِ الجبهات، إذْ بدا كما لو أنّ هناك الكثيرَ من القوى الإقليمية والدولية التي استيقظتْ في وقتٍ واحدٍ للدخول مع سورية في معارك متزامنة لتصفية حسابات تراكمتْ على مدى أكثر من ثلاثين عامًا.

فعلى المستوى العربي يمكن إيرادُ قرائن كثيرة تدلّ على أنّ وفاة الرئيس حافظ الأسد أغرت العديدَ من الدول العربية بمحاولة انتهاز الفرصة من أجل إعادة تحجيم الدور الإقليمي الواسع الذي لعبته سورية خلال عهد الرئيس الراحل. وعلى المستوى الإقليمي تكاثرت المؤشّراتُ التي تدلّ على أنّ مصالح العديد من القوى المعنيّة بعملية السلام تقاطعتْ عند نقطة التوافق على إضعاف قدرة سورية على النهوض بالدور المؤثِّر الذي لعبته خلال عهد الأسد الأب في ضبط إيقاعات العملية التفاوضية. وعلى الصعيد الدولي قادت تداعياتُ الاحتلال الأميركي للعراق إلى تحريك هواجس ومخاوف من مخططات أميركية مبيَّتة تسعى إلى تقويض سلطة حزب البعث في سورية بعد أن تم لها تقويضُ سلطة الحزب في العراق. وفي ظل هذه التشابكات جاء تصاعُدُ حملة الضغط على سورية عبر خاصرتها اللبنانية لتَكْشف عن حقيقة الانقلاب الذي طرأ على وظيفة الوجود السوري في لبنان، إذ بات مطلوبًا من سورية (حسب تصريحات أكثر من طرف معنيّ بالأزمة، بما في ذلك مسؤولون في الإدارة الأميركية) أن تتعاون مع المخططات الأميركية في العراق، وأن تستخدم نفوذَها لدى فصائل المعارضة الفلسطينية من أجل تسهيل مهمة الرئيس الفلسطيني محمود عباس

للانطلاق بمسيرة مفاوضات تسوية المسار الفلسطيني بصورة منفردة، وأن تتولى مهمةَ نزع سلاح حزب الله وضبط الأوضاع الأمنية داخل المخيمات الفلسطينية في لبنان، مقابل تخفيف الضغوط التي تتعرض لها سورية داخل الساحة اللبنانية. وهذا كلُّه يعني عمليًا أنّ سورية وصلتْ إلى المنعطف الذي صار عليها فيه أن تضحّي بدورها الإقليمي وأوراقها التفاوضية (عملية السلام، العراق، المقاومة اللبنانية) من أجل ضمان استمرار وجودها في لبنان. وهنا تجب ملاحظة أنّ هذا الوجود نفسه فَقَدَ فاعليّتَه العملية، سواء لجهة التصدي لنشاطات القوى المناوئة (التي لم يعد يؤرِّقها هاجسُ الجوار الجغرافي بعد ثورة الاتصالات التي أتاحت لها إدارةَ نشاطاتها من مناطق بعيدة فيما وراء البحار)، أو لجهة الحفاظ على وجود جبهة مشتعلة تَضْمن بقاءَ قضية المسارين السوري واللبناني في واجهة اهتمام العواصم المعنيّة بترتيب أولويّات أجندة المفاوضات الخاصة بمسارات العملية السلمية بعد أن أصبح الدورُ المنوطُ بدمشق في لبنان ـ تحت طائلة تهديدات من كل نوع ـ هو السهر على **وقف** عمليات المقاومة عبر الحدود اللبنانية بدل توظيف تلك العمليات ورقةً رابحةً في يد المفاوض السوري.

أفق غامض

من حيث المحصّلة النهائية يمكن القول إنّ حادثة اغتيال الرئيس رفيق الحريري، وقبلها صدور القرار ١٥٥٩ الذي تزامن مع قرار التمديد للرئيس إميل لحود، أعطيا القوى اللبنانيةَ المعارضةَ للوجود السوري المناسبةَ الحدثيةَ التي كانت تنتظرها من أجل أن تُخْرج المسألةَ اللبنانيةَ

يبدو الأفق محفوفاً بالمخاطر، وخصوصاً إذا بقي في المعارضة اللبنانية مَن يراهن على الاستقواء بالقوى الخارجية، وأيضاً إذا بقي في القيادة السورية من يراهن على الاستقواء ببعض قوى الداخل اللبناني

من قشرتها المحلية وتَفْرضها على رأس أجندة اهتمامات العواصم الدولية والأطراف الإقليمية المعنية بأمور المنطقة. ولكنْ قبل ذلك بمدة طويلة كانت حركةُ المتغيرات المحلية والإقليمية والدولية قد قَوّضتْ مبرِّرات استمرار الوجود السوري في لبنان؛ ذلك أنّ خسائرَ هذا الوجود باتت تَفُوق عوائدَه في حسابات السياسة التي يجب أن تُستبعد منها حسبةُ المصالح المالية والشخصية لحفنة من الشخصيات المؤثِّرة في مراكز صنع القرار في الجانبين السوري واللبناني، وهي مصالحُ يُخْشى أن تكون قد لعبتْ دورًا محوريًا في إطالة أمد الوجود السوري في لبنان.

من هذه الزاوية يُمْكن القول إنّ القرار الذي أعلنه الرئيس بشّار الأسد في خطابه الأخير أمام مجلس الشعب السوري بشأن الانسحاب الكامل للقوات السورية من لبنان (على مرحلتين وفق اتفاق الطائف) شَكّلَ إعلانَ نهاية حقبة في تاريخ العلاقات السورية ـ اللبنانية فَقَدَتْ مرتكزاتِ استمرارها في أرض الواقع **قبل** أن يعلن الرئيسُ الأسد (ومن بعده المجلسُ الأعلى السوري ـ اللبناني) عن قلب صفحتها بصورة رسمية. ومع ذلك تبقى النقطةُ المركزية التي ينبغي التشديدُ عليها في ختام هذه القراءة، وهي أنّ قرار خروج القوات السورية من لبنان (سواء تمّ تحت سقف اتفاق الطائف أو القرار ١٥٥٩) وَضَعَ العلاقات بين البلديْن أمام منعطف نوعي فَتَح أفقَها على جميع الاحتمالات. ورغم الكلام المكرور الذي تَسْهل استعادتُه هنا حول اعتبارات التاريخ والجغرافيا والاقتصاد والثقافة وحتى السياسة التي تحتِّم على سورية ولبنان أن يرتقيا بعلاقتهما فوق الجراح التي خلّفتْها تجربةُ العقود الثلاثة الماضية، فإنّه يبدو أنّ أفق العلاقة الجديدة بين البلديْن سيظلّ محفوفًا بالمخاطر المقلقة. ويتبدّى ذلك خصوصًا إذا بقي في صفوف المعارضة اللبنانية مَنْ يراهن في حماية مصالحه المحلية الضيقة على الاستقواء بالقوى الخارجية التي تتربّص بسورية، بما يُمْكن أن ينطوي عليه ذلك من مجازفة بتفجير مواجهاتٍ داخليةٍ لا يُمْكن التنبؤُ بتداعياتها؛ وأيضًا إذا بقي في أوساط القيادة السورية مَنْ يراهن على الاستقواء ببعض قوى الداخل اللبناني من أجل تخويف المعارضة والالتفاف على تنفيذ قرار الانسحاب الكامل من لبنان الذي أعلنه الرئيس بشار الأسد، بما يُمْكن أن ينطوي عليه ذلك أيضًا من مجازفات بالدخول في مواجهة مفتوحة مع الخارج الذي بدأ مرحلةَ العدّ العكسي في تصيُّد الأخطاء التي قد يتذرّع بها من أجل توجيه الضربة القاضية إلى سورية!

دمشق

عماد هرملاني

باحث سوري.

الحقيقة؟
THE TRUTH?

كيف نَفْهم «زلزالَ العولمة» في الشرق العربي؟

□ سعد محيو

أصعبُ الأمور هي أن يتوقف المرءُ للتفكير، فيما هو يركض لاهثًا وراء أحداثٍ تَقْطع الأنفاس.

وأشقُّ المهامّ هي محاولةُ القبض على معنى التاريخ، فيما هو يتحرّك ويقفز ويصنع وقائعَ جديدةً وحيواتٍ جديدةً، كلَّ يوم، بل وكلَّ لحظة.

خذوا، مثلاً، ما حدث مؤخّرًا في لبنان، الذي شَهِدَ أربعةَ انقلابات متوالية خلال أربعة أسابيع.

الأول، كان الانقلاب الذي أعدّه وجَهّزه ورتّبه الرئيسُ الراحل رفيق الحريري ضد السياسة السورية في لبنان، وكان على وشك الكشف عنه لولا عمليةُ الاغتيال المروِّعة التي سقط ضحيتَها.

الثاني، الانقلاب الذي نفّذتْه دمشق، حين ردّت على الجهود الدولية والإقليمية والمحلية المتصلة ضدها بـ «التخندق» في لبنان ودَفْع كلّ حلفائها إلى أن يختاروا بينَ أن «تكونوا معي أو ضدي.»

الثالث، كان انقلابَ سنّة بيروت على السياسة السورية عقب اغتيال الحريري، وانضمامَهم علنًا ورسميًا إلى المعارضة.

الرابع، كان انقلابَ حزب الله (والشيعة؟) على انقلابات المعارضة، وركوبَه ـ ولو اسميًا حتى الآن ـ السفينةَ السوريةَ التي تتجاذبها حاليًا تسوناميّاتٌ عاتيةٌ. وحتى كتابة هذه السطور، كان لبنان ينتظر «انقلابًا خامسًا» محتّمًا.

خذوا، أيضًا، ما جرى في العراق الذي شهد انتخاباتٍ عارمةً في ظل فوضى عارمة، وما حدث في فلسطين التي اقترعتْ لحركة «حماس» في غزة تحت الاحتلال، وما يجري في مصر التي بدأتْ «تسوناميات» التغيير تَلفح شواطئها تدريجًا.

كلُّ هذه زلازلُ جيولوجيةٌ يعيشها الشرقُ الأوسط العربي ـ الإسلامي، تكون فيها الوقفةُ أكثرَ من ضرورية. إنّها واجبة الوجود إذا ما أردنا فهمَ ما يجري حولنا، ناهيك عن اتخاذ المواقف الصحيحة والسليمة.

الآن، إذا ما نظرنا حولنا، سنكتشف أنّ ثمة مقاربات عديدة متنوعة تَشْرح أسبابَ هذا الزلزال ومضاعفاته. منها :

ـ مقاربة العولمة.

ـ المقاربة الاستراتيجية الجيو ـ بوليتيكية.

ـ المقاربة الحضارية (صراع أو حوار الحضارات).

ـ المقاربة الإقليمية.

ـ المقاربة المحلية (صراع الشعوب والأنظمة الاستبدادية).

كلٌّ من هذه المقاربات له قوتُه الخاصة وجاذبيتُه الخاصة. وكلٌّ منها يضيء جانبًا، سواء كان ضيقًا أو واسعًا، من اللوحة العربية ـ الإسلامية العامة:

١ ـ في مقاربة العولمة، نحن في صدد تحليلٍ يرى إلى كلِّ ما يجري في الشرق الأوسط على أنّه إدماجٌ لها بالقوة في النظام المتعولم الجديد. وهذا ليس فقط على الصعيد الاقتصادي بل أيضًا (وخاصةً بعد أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١) على كل الصعد الثقافية والفكرية والسياسية والاجتماعية. ويوضح توماس بارنيت، أبرزُ محلّل استراتيجي في وزارة الدفاع الأميركية (البنتاغون)، هذه النقطة في كتابه الأخير **خريطة البنتاغون الجديدة: الحرب والسلام في القرن الحادي والعشرين**، حين يقول: «إنّ دور الإمبراطورية الأميركية الأول والأخير ليس المبادئ ولا القيم، بل نشر العولمة الرأسمالية وفرضها بقوة السلاح في كل أنحاء العالم.» ومَنْ هي الدول التي يجب إخضاعُها بالقوة؟

إنّها أيُّ دولة أو منطقة لا تتفاعل مع مضمون التدفُّقات التي تتأتّى من خلال إدماجها ما هو قومي بما هو اقتصاد عالمي (الأفكار، المال، الإعلام). وهي أيضًا أيُّ دولة أو منطقة لا تسعى إلى تنسيق «قواعد حُكْمها الداخلي» مع الحُكْم العالمي الصاعد للديموقراطية، وحكم القانون،

والأسواق الحرة (مثلاً عبر الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية). وبالطبع، فإنّ معظم الدول العربية تنتمي بجدارة إلى الفئتين معًا!

٢ ـ مع المقاربة الاستراتيجية ـ الجيوبوليتيكية، نجد أنفسنا أمام لوحة مماثلة لتحليلات العولمة، من حيث استنادُها إلى المعطيات الاقتصادية، لكنْ مع الوصول إلى نتائج مختلفة. فنحن نجد أنفسنا مجددًا أمام نظرية الإمبريالية التي تَعْتبر أنّ الرأسمالية كانت دومًا ـ بطبيعتها، ومنذ ولادتها ـ نظامًا استقطابيًا يَسْتند إلى بناء مراكز مهيمنة وأطرافٍ مسيطَرٍ عليها. ووفق هذه النظرية، التي طَوّرها سمير أمين، تتعايش عمليتان متنافرتان تحت سقف واحد:

الأولى تحالفية، تشير إلى أنّ الحرب العالمية الثانية انتهت بتحوّل كبير في شكل الإمبريالية، تمّ بموجبه استبدالُ تعدد الإمبرياليات الدائمة الصراعات بـ «إمبريالية جماعية» جَمَعَتْ كلَّ مراكز العالم الرأسمالية في مثلّثٍ يضمّ: الولايات المتحدة ومقاطعتَها الكندية الخارجية، وغربَ ووسطَ أوروبا، واليابانَ.

والثانية صراعية، تُوضح أنّ الإمبريالية الجماعية تتضمن في ثناياها تنافساتٍ تعود إلى مرحلة ما قبل العولمة. وهذا واضح من خلال تركيز الطبقة الحاكمة الأميركية الشديدِ في كل إستراتيجيات الأمن القومي التي أعلنتْها مؤخّرًا.

وما يجري الآن من حروب في الشرق الأوسط جزءٌ من سعي المؤسسة الأميركية لهيمنةٍ تستند إلى ثلاثة عناصر: السيطرة على الموارد الطبيعية للكوكب؛ والاحتكار العسكري؛ ووزن الثقافة الأنغلو ساكسونية التي تعبِّر بشكلٍ أفضل عن الهيمنة الإيديولوجية الرأسمالية.

نجح الأميركيون والأوروبيون مؤخّرًا في تقليص خلافاتهم «التكتيكية» حيال الشرق الأوسط لصالح إجماع استراتيجي على ضرورة تغيير وجه المنطقة

٣ ـ المقاربة الحضارية. هذه المقاربة تثير إشكالاتٍ أكثرَ مما تقدِّم حلولاً. وهذا ليس مستغربًا، لأنّ مَنْ يطرحونها (المثقفون الأميركيون وعلى رأسهم بالطبع صموئيل هانتينغتون) لا يَسْتهدفون تحليلَ التاريخ وتفسيرَه علميًا، بل ليّ عنقِ هذا التاريخ لإدخاله في زجاجة المصلحة القومية الأميركية الضيقة. وهذا اللّيّ يتضمن اعتبارَ صعود الأصولية الإسلامية تطورًا ملائمًا تمامًا للُّحْمة القومية الأميركية، لأنّ العداوة الإسلامية تشجِّع الأميركيين على تحديد هويتهم على المستويين الديني والثقافي، تمامًا كما ساعدت الحَربُ الباردةُ على بلورة الجانب السياسي للهويّة الأميركية.

٤ ـ المقاربة الأقليمية. هذا التحليل ينطلق من «الصراع على السلطة» بين المراكز الإقليمية الرئيسة في المنطقة (إسرائيل، إيران، تركيا، مصر، السعودية) في إطار الأمن القومي والمنطلقات الإيديولوجية لكلّ من هذه المراكز. بيد أنّ هذا المنحى تعرّض لاهتزازات شديدة، بعد أن انضمت الدولةُ العظمى الأميركيةُ إلى نادي الدول الإقليمية الشرق أوسطية عبر احتلالها العسكري لأفغانستان والعراق.

٥ ـ المقاربة المحلية. من كل المقاربات السابقة، يبدو التحليلُ المحلي للتطورات المتسارعة في المنطقة هو الأضعفَ أو الأقلّ تأثيرًا. بيْد أنّه ليس كذلك؛ فكل المشاريع الدولية والإقليمية، على تباينها، لا يُمْكن أن تستقر أو تنجح ما لم تَسْبح في بيئة محلية مواتية.

فغزو العراق على هذا النحو السهل، مثلاً، لم يكن ليحدث لو لم يَقُم النظامُ العراقي السابق بتصحير المجتمع المدني وتدميره. وقُل الأمرَ نفسَه الآن عن باقي الشعوب العربية التي تَرْغب حقًا في مقاومة الاجتياح الغربي لبلدانها، لكنّها لا تستطيع إلا أن تتفاعل مع شعارات «الحرية والديموقراطية» التي تُطْلقها أميركا، في مقابل عدم تفاعل الأنظمة التوتاليتارية مع مطالبها وتطلُّعاتها المشروعة.

فهم اللوحة العربية

كيف نَفْهم اللوحة العربية في المرحلة التاريخية الانقلابية الراهنة، على ضوء هذه المقاربات المتباينة؟

أكثرُ الأمور إغراءً، ونحن نحاول فهمَ الزلزال الراهن في المنطقة العربية، هو التركيزُ على المقاربات الحضارية والإقليمية والمحلية. لماذا؟ لأنّ هذه المقاربات بسيطة وواضحة ومريحة.

فتحليل الأحداث على أنّها حربُ حضارات، أو على الأقل صراعٌ حضاري، يريح النفوسَ المتوتّرة، ويصوِّب العقولَ الضائعة، ويَرْسم خريطةَ طريقٍ تَقُود التاريخَ من أذنه من القرن الحادي والعشرين مباشرةً إلى القرن الحادي عشر.

ومقاربة التنافس الإقليمي تحقّق، هي الأخرى، الراحةَ النفسيةَ ذاتها. إذ ستتبدّى حينها الأحداثُ كلُّها على أنّها مجردُ ردود فعل على الفعل الإسرائيلي المتصل لإقامة إمبراطوريةِ النيل والفرات، بدعم أميركي.

وكذا الأمر بالنسبة إلى المقاربة المحلية، حيث الإطلالةُ على الصراعات بوصفها مواجَهةً نهائيةً بين عالم سلطوي يموت وعالم ديموقراطي يولَد، وتحظى بتأييدٍ حماسي من العديد من قطاعات المجتمعات المدنية العربية «الصامتة.»

غير أنّ كلّ أدوات التحليل هذه، على قوة منطقها وتماسكه، لا يبدو أنّها تُمْسك باللحظة التاريخية الحقيقية. فلا الحضارة في الواقع هي التي تحدِّد الاستراتيجيات؛ ولا التجاذبات الإقليمية هي

التي تتحكّم بتوجُّهات سَهْم التاريخ؛ ولا التفاعلات الداخلية تَحْدُثُ بمعزلٍ عن قرارات الدول الخارجية. وهذا ما يُبقي أمامَنا منهجيْن للتحليل: العولمة، والعوامل الجيو ـ إستراتيجية. فكيف نَفْهم زلزال المنطقة على أساس هذيْن المنهجيْن؟

الكثيرون يعتقدون أنّ قرار الولايات المتحدة بنسف الأمر الواقع في الشرق الأوسط الكبير قد وُلِدَ من ركام برجيْ مركز التجارة العالمي عام ٢٠٠١. وهذا اعتقاد خاطئ.

فأميركا منذ انهيار الاتحاد السوفييتي في أوائل التسعينيات كانت تَنْشط في كل العالم من أجل مدّ «ثورة العولمة» إلى سائر دول العالم، بدءًا من وحدات الإمبراطورية السوفييتية السابقة. وهذا لم يتضمّن تغييرَ الأنظمة السياسية وقَلبَ الأنظمة الاقتصادية فحسب، بل طاول كذلك كلَّ المنظومات الفكرية والثقافية والإيديولوجية في هذه الدول.

ولكنْ لماذا لم تتمدد هذه «الثورة» فورًا إلى الشرق الاوسط؟ لثلاثة أسباب:

الأول، أن الأميركيين كانوا منشغلين بدمج أوروبا الشرقية في العولمة، وبإعادة رسم خريطة أوروبا الموحَّدة على أسس جيو ـ إستراتيجية جديدة، تَحْفظ أسسَ الزعامة الأميركية لـ «الإمبريالية الجماعية.»

والثاني، أنّ الأمر الواقع في الشرق الأوسط آنذاك كان مواتيًا للمصالح الأميركية. ذلك أنّ الأنظمة السلطوية العربية، بكلّ تلاوينها، التزمتْ منذ مؤتمر مدريد للسلام عام ١٩٩١ قواعدَ السلوك العامة التي رسمتْها الإداراتُ الأميركيةُ المتعاقبة.

والثالث، أنّ واشنطن كانت تنفّذ بهدوء عملياتِ تغيير بطيئةً في الشرق الأوسط، تركّز كليًا تقريبًا على تحرير الأسواق والليبرالية الاقتصادية كمدخل أولي لإدماج دول المنطقة في العولمة.

غير أنّ أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ جاءت لتسرِّع من وتيرة التاريخ، ولتَنْقل عمليةَ نسف الأمر الواقع من أوروبا الشرقية إلى الشرق الإسلامي كأولوية قصوى لكلٍّ من مشروعي العولمة والهيمنة الإستراتيجية الأميركية على العالم. ذلك أنّ هذه الأحداث، التي رَمَت القفّاز مباشرةً في وجه قلب الاقتصاد العالمي، رَبَطَتْ ربطًا وثيقًا بين أمن العولمة وزعامةِ أميركا العالمية وبين مسألة التغيير الشامل في الشرق الأوسط الكبير. وهكذا أَدخلتْ أميركا أولويةَ أوروبا الشرقية، ومعها أولويات روسيا والصين والهند، إلى ثلاّجة الانتظار، ووُضِعَ الشرقُ الأوسطُ برمّته على نار قوية. وهكذا أيضًا، تمّت إعادةُ رسم كلّ إستراتيجيات الأمن القومي الأميركي، استنادًا إلى توفير كلّ الظروف لدمج المنطقة العربية ـ الإسلامية بالقوة في «الإمبراطورية.»

وهذا، على أيّ حال، كان تطورًا محتّمًا، حتى لو لم تقع أحداثُ ١١ سبتمبر. كلُّ ما هنالك أنّ أسامة بن لادن غَيَّر تواريخَ هذه الحتمية.

بالطبع، هذا المشروع الإدماجي الإمبراطوري لن يتحقق بين ليلة وضحاها. وجورج بوش نفسه قال إنّ هذه «خطة جيلية،» أيْ أنّها تحتاج إلى جيل كامل كي تنفَّذ. إلاّ أنّ ما قد يحثّ خطى الزمن، بالنسبة إلى هذا المشروع، هو ما بدأ يَلُوح في الأفق من صفقة كبيرة بين أعضاء «الإمبريالية الجماعية» على توحيد الجهود لتغيير الشرق الأوسط. والمقصود هنا هو نجاح الأوروبيين والأميركيين مؤخرًا في تقليص خلافاتهم «التكتيكية» حيال الشرق الأوسط لصالح إجماع إستراتيجي على ضرورة تغيير وجه المنطقة. وقد كانت قمة بروكسل الأميركية ـ الأوروبية، التي أَعْلنتْ تجاوزَ الخلافات على العراق، مَعْلمًا بارزًا على طريق هذه النقلة. وصفقة بوش ـ شيراك حيال لبنان وسوريا كانت مَعْلمًا آخر. وبقية المعالم آتيةٌ على الأرجح، لتَسْتكمل ترخيمَ هذا الزلزال التاريخي المستمر.

ولكنْ أين الشعوب العربية؟

أين الشعوب العربية من هذه اللعبة «الكونية» الكبرى؟

لقد دَخلت الأمةُ الحقبةَ التاريخيةَ الجديدة من العولمة، وهي في وضع أسوأ كثيرًا من ذلك الذي كانت عليه أممُ أوروبا الشرقية. صحيح أنّ السياسات التوتاليتارية السوفييتية صَحّرت المجتمعات المدنيةَ في أوروبا الشرقية، لكنّها على الأقل تَركتْ فيها أيضًا العديدَ من البنى التحتية اللازمة لإعادة النهوض (الصناعة والزراعة والفنون التكنولوجية) إضافةً إلى ترسيخ قواعد الحداثة في طبعتها الشيوعية. غير أنّه لم يحدث شيء من هذا القبيل في الدول العربية، عدا ربما في مصر الناصرية خلال حقبتي الخمسينيات والستينيات، حين شَهدتْ أرضُ الكنانة ثورةً اقتصادية ـ تكنولوجية شبيهةً بتلك التي أدخلها الاتحادُ السوفييتي في أجرامه الأوروبية. ولو قُدِّر لهذه الثورة الناصرية أن تستمرّ، لكانت مصر الآن نمرًا آسيويًا متقدّمًا.

لماذا تأخرت المجتمعاتُ العربية على هذا النحو؟ لأسباب عدة:

ـ الإمبراطورية الأميركية، التي كانت يَتْبعها العديدُ من الدول العربية طيلة النصف الأول من القرن العشرين، لم تهتمّ البتةَ بتشجيع الحداثة في هذه الدول. فهي اكتفت بتحويلها إلى أسواق استهلاكية، وتَركتْ أنظمتَها السلطويةَ تتكفّل بتحقيق «الاستقرار» السياسي بالقوة في مجتمعاتها.

ـ تجربة الاتحاد السوفييتي في تحديث بعض الدول العربية لم تعش طويلاً، وهي انهارت تمامًا بعد حرب ١٩٦٧ وما تلاها من خروج مصر من فلكها. وحين سَقَطَ الاتحادُ السوفييتي نفسُه العام ١٩٨٩، بَدَتْ هذه الدولُ (العراق، سوريا، ليبيا، الجزائر، اليمن الجنوبي) أشبهَ بمدنٍ دمَّرتْها الحرب، تُسيطر عليها جماعات مسلّحة أو زعماء مسلّحون يَحْملون أعلامًا.

ـ طيلة الفترة بين ١٩٦٧ و١٩٨٩، كانت كلُّ الشعوب العربية بلا استثناء عالقةً في آلة زمن متوقفة عن العمل: لا هي قادرة على التقدم قليلاً إلى أمام، ولا في مستطاعها التراجعُ كثيرًا إلى الوراء. الكثيرون أَطلقوا على هذه الحقبة اسمَ «فترة الانحطاط الثانية،» بعد فترة الانحطاط الأولى التي تَلَتْ سقوطَ عقلانية ابن رشد وانتصار «وسطية» الغزالي ثم «نصوصية» ابن تيمية. بيْدَ أنّ التسمية الأدقّ هي الجمودُ في الزمن، لأنّ ثورة المعلومات والاتصالات حَجَبَتْ إمكانيةَ «الانحطاط» الكامل.

انهيار الزمن

هكذا، على ما نعتقد، كان حال الشعوب العربية حين حدث الانقلابُ العالمي الكبير في ١٩٨٩. وهكذا بقي الحالُ بعد مرور عشر سنوات على التحولات السياسية والاقتصادية الكبرى في أوروبا الشرقية وروسيا والصين والهند وبقية آسيا، لأنّ الإمبراطورية الأميركية (كما أشرنا) لم تر ضرورةً ملحّةً آنذاك لتغيير الأمر الواقع الشرق أوسطي بشكلٍ جذري.

غير أنّ أسامة بن لادن دَخَلَ على الخط عام ٢٠٠١ ليَقْلب هذه الصورة الراكدة رأسًا على عقب. فقد انهار فجأةً الزمنُ المتجمّدُ في المنطقة العربية مع انهيار برجيْ مركز التجارة العالمي في نيويورك، وهَبَّتْ على البيت العربي ذي المنازل الكثيرة عواصفُ عاتيةٌ اقتلعتْ كلَّ نوافذه والأبوابَ، ووضعتْه في قلب تغيرات العصر.

وما هي هذه التغيرات؟ إنّها، ببساطة، الثلاثيُّ نفسُه الذي غَيَّرَ دولَ أوروبا الشرقية غداةَ انهيار الاتحاد السوفييتي: الليبرالية، وحكم القانون، والأسواق الحرة. وهذا جنبًا إلى جنب مع الثلاثي الآخر الضروري في سيرورة العولمة، والمستنِد إلى إدماج ما هو قومي بما هو عالمي: الأفكارَ والمال والاعلام.

في حال نجاح الشعوب والنخب العربية في تغليب الفرص على المخاطر، فإنّها جميعًا ستَنْعم بالديموقراطية من دون أن تَخْسر الاستقلال (ولو النسبي) وستحقّق «المضاعفات غير المحسوبة»

وهنا يخطئ من يَظنّ أنّ إعصار العولمة هذا هو وحده الوجه الآخر للمصالح الجيو ـ إستراتيجية الأميركية. وتكفي لتبيان هذا الخطإ قراءةُ نصوص وأبحاث ومشاريع الاتحاد الأوروبي حيال الشرق الأوسط العربي ـ الإسلامي. حينها سنكتشف مدى توحُّد «الإمبريالية الجماعية» الأميركية ـ الأوروبية ـ اليابانية في هدف إدماج المنطقة بالعولمة.

هل نَسْفُ الزمن المتجمد إيجابيٌّ بالنسبة إلى الشعوب العربية؟ في الأمر فرصٌ ومخاطر.

المخاطر كبيرة: تقسيم المنطقة مجدّدًا، مصادرةُ القرار الوطني والقومي، هيمنة الإمبراطورية الإسرائيلية، تضعضع الهوية العربية، الحروب الأهلية... إلخ.

لكنّ الفرص كبيرة أيضًا: الخروج من حال الجمود القاتل. استعادة الحريات وحقوق الإنسان. إعادة الاعتبار لـ «سلطة الشعب.» مشاركة المجتمع المدني في صياغة القرارات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية. وأخيرًا، ثورة فكرية قومية عربية ووطنية جديدة تَسْتخدم الديموقراطيةَ والحريات الفردية جسرًا للنهوض بالأمة، ومنعِ التقسيم، ومصادرةِ القرار، ومواجهةِ الهيمنة الإسرائيلية والخارجية.

من غير المعروف حتى الآن لمن ستكون الغلبة: للفُرَص أم المخاطر؟ لكنّ ثمة شيئًا آخر معروفًا، وهو أنّ عقارب الساعة في الشرق الأوسط العربي لن تعود إلى الوراء بعد الآن، ولن تُراوح مكانَها بعد الآن. لقد عادت الساعة إلى التكتكة، وسيكون على الشعوب والنخب العربية التأقلُمُ بسرعةٍ مع هذه التكتكات، إذا ما أرادت نصرةَ الفرص وإلحاقَ الهزيمة بالمخاطر.

في الأول من مارس الحالي، كتبتْ **واشنطن تايمز**، الناطقةُ باسم المحافظين الجدد الأميركيين:

«... ولكنْ نحن ندرك أيضًا أنه إذا ما برزتْ حكوماتٌ تمثيليةٌ حقيقيةٌ في مصر والسعودية وباكستان وأماكن أخرى في هذه الأراضي المضطربة، فليس محتّمًا أنّها ستتصرف بشكلٍ متطابقٍ مع مصالح أمننا القومي. لذا، يجب على الإدارة أن تبذل على الأقلّ الجهودَ نفسَها لتشكيل سياسات هذه الديموقراطيات المستقبلية، كما تَبْذل الآن الجهودَ لإخراجها إلى الوجود. الرهان على الديموقراطية هو أفضلُ رهانٍ متوافر، لكنّه ليس رهانًا مضمونًا.»

نص مفاجئ؟

ليس كثيرًا. وهو يؤكّد الشُّبهات بأنّ كلّ ما تَفْعله أميركا في الشرق الأوسط لا يتعدّى تغليفَ مصالحها الإمبريالية في الشرق الأوسط بورق سيلوفان ديموقراطي.

لكنْ، في حال نجاح الشعوب والنخب العربية في تغليب الفُرَص على المخاطر، فإنّها حينها ستَنْعم بالديموقراطية من دون أن تَخْسر الاستقلالَ (ولو النسبي)، وستحقّق ما يصفه علماءُ الاجتماع بـ «المضاعفات غير المحسوبة» التي تُسْفر بموجبها سياسة ما عن عكس ما هو مستهدَفٌ منها.

هذه المضاعفات غير المحسوبة هي الآن ما تخشاه **واشنطن تايمز** والمحافظون الجدد.

بيروت

سعد محيو
باحث لبناني.

الحقيقة؟
THE TRUTH?

ندوة: مستقبل العلاقات السورية ـ اللبنانية*

□ المشاركون: حسين العودات، ميشيل كيلو، عمر أميرالاي
أدار الحوار: ياسين الحاج صالح

كيف تصفون ما يجري في لبنان بعد اغتيال الرئيس الحريري؟

حسين العودات: أعتقد أنّها بداية جديدة للبنان؛ إنّها عودةٌ لبنان إلى لبنان، بمعنى أنّ كلّ القوى السياسية وقوى المجتمع الحيّة تحاول الآن أن تستعيد أنفاسَها، وتَدْخلَ شريكةً حقيقيةً في تقرير مصير البلد. وبغضّ النظر عن أهداف كلّ فئة من الفئات، فإنّ الشيء المؤكّد أنّ هناك حراكًا سياسيًا اجتماعيًا بدأ في لبنان، وسيتطور دائمًا، وسيكون بدايةً صحّيةً جدًا.

ميشيل كيلو: إنّ ما يجري هو جزء من عالمٍ يموت، لكنّ موته سيكون صعبًا وسيؤدّي إلى موت كثيرين. وهو أيضًا جزءٌ من عالم يُولَد بصعوبة.

بعد مظاهرة ٨ آذار في لبنان، هل أصبحتما أكثر تفاؤلاً أَمْ أكثر تشاؤمًا؟

كيلو: بعد مظاهرة الثلاثاء [التي نظّمتها «الموالاة» بقيادة حزب الله] صرتُ أكثر تشاؤمًا. فإعادة تكليف عمر كرامي، والحكيُ عن أنّ سوريا مرجعيةٌ للقوى الوطنية في لبنان، والتذكيرُ بمساعدتها في إحباط ١٧ أيار... تدلّ بوضوح على أنّ سوريا لن تنسحب؛ سينسحب الجيش حقًا، لكنّ سوريا لن تنسحب.

العودات: أنا لستُ متشائمًا. لا شكّ في أنّ هناك صعوباتٍ خُلقتْ، ولكنّها لن تكون جدّيةً تمامًا. إنّها صعوبات من سوريا ومن حلفائها في لبنان ومن قوًى أخرى. وهناك محاولاتٌ لقلب الطاولة على المعارضة، وإعادةِ لبنان إلى ما كان عليه في العقود الثلاثة الأخيرة. ولكنّي لا أظنّ أنّ هذه المحاولات ستنجح؛ قد تُرْبك الوضعَ بشكل عامّ، ولكنّها لن تَدُوم طويلاً.

سنتطرّق لاحقًا إلى مسألة الانسحاب السوري. أعود إلى سؤالنا الأول.

عمر أميرلاي: أودّ أن أتوقف قليلاً عند موضوع اغتيال الحريري لِما كانت تَرْبطني به من علاقةِ صداقةٍ نشأتْ وتوطّدتْ خلال عملي على فيلم «الرجل ذو النعل الذهبي» الذي تناولتُ فيه شخصيّتَه. لذلك فإنّ في داخلي اليومَ حزنًا عميقًا وأسًى على فقدانه. أمّا صورة الوضع القادمة، فإنّي أراها غيرَ مطمْئِنة مع الأسف، لأنّ خروج الجيش السوري من لبنان من شأنه أن يؤدّي إلى ما يُشْبه الحالةَ التي وَرّثَها صدّام حسين لبلده بعد سقوط نظامه. نَخْشى أن نرى لبنانَ وقد تُرك لمصيره وهو في حالة من التفكك الداخلي والتأزّم الطائفي اللذين عمل الوجودُ العسكريُّ والمخابراتيُّ السوري جاهدًا على زرع بذوره داخل المجتمع اللبناني وتركيبته السياسية ومؤسساته خلال الأعوام الثلاثين الماضية. وما أشبهَ اليومَ بالبارحة، أيْ بما كان عليه لبنانُ قبل عام ١٩٧٥! ولعلّ تظاهرة الوفاء لسورية التي دعا إليها حزبُ الله في بيروت يومَ ٨ آذار الماضي هي أحدُ مظاهر القلق البليغ الذي يمكن أن ينتاب المرءَ على مصير لبنان وقدرتِه على التعامل مع مثل هذا المعطى الجديد في تركيبته الطائفية والاجتماعية والسياسية.

تابعتم تظاهرات واعتصامات لبنانيين في ساحة الشهداء. هل يتعلّق الأمرُ بحركة احتجاج ديموقراطي أصيلة؟ هل هناك شيء جديد في هذه المظاهرات؟

العودات: لا شكّ في أنّها حركةُ احتجاج ديموقراطية أصيلة، مهما كانت أهدافُ الفئات المشاركة فيها. إنّها ظاهرة ديمقراطية حقيقية وصحيحة وصحيّة. والجديد فيها أنّ مختلف التيارات الثقافية والسياسية اللبنانية التقت على ضرورة البحث عن سيادة لبنان واستقراره، وهذه نتائج هامة.

* ـ أُجريت الندوة قبل صدور تقرير لجنة تقصّي الحقائق الدولية في جريمة اغتيال الحريري والضحايا الآخرين في ٢٥ آذار. (الآداب)

هل في تلك التظاهرات ما يقلقكَ حول العلاقة السورية ـ اللبنانية؟

العودات: العلاقة السورية ـ اللبنانية قد تبدو الآن سلبية، ولكنْ أظنّ أنّها ستكون غيرَ ذلك في المستقبل. فهذه العلاقة هي أكثرُ من حالة عابرة؛ إنّها علاقةٌ لها شروطُها التاريخيةُ والجغرافيةُ والإنسانيةُ. وهناك مصالح حقيقية للبلديْن من الصعب على أيّ نظام سياسي، هنا أو هناك، أن يدير ظهرَه لها. وأعتقد أنّ هذه التظاهرات ستَدْفع حتمًا إلى علاقات صحّية ومؤسسية، وشاملة ومتنوعة.

أبو أيهم (ميشال كيلو)، هل في هذه التظاهرات، تظاهرات ساحة الشهداء وربما تظاهرة «الوفاء لسوريا،» ما يشير إلى أنّنا ندخل على خط الكفاح الديموقراطي العالمي؟

كيلو: أعتقد أنّ المظاهرات التي أَعْقبتْ موتَ الحريري، وحَكَتْ عن الدولة وغنّى المشاركون فيها نشيدَ الدولة الوطني، هي جزءٌ من حراك ديموقراطي. لقد كانت الساحة السياسية في لبنان مشتّتةً ومبعثرةً، فإذا بقتل الحريري يوحِّدها ويَدْفع بها إلى النزول إلى الشارع بمطالب وطنية عامّة تتجاوز الطائفية. وهذا شيء ديموقراطي.

بالنسبة إلى المظاهرة الأخرى، فإنّ المرء يَفْرح عندما يرى الجماهيرَ في الشارع وهي تعبِّر عن رأيها. إلاّ أنّني أعتقد أنّ هناك أشياء غيرَ مفهومة صاحبتْ أقوالَ وأفعالَ قادة مظاهرة الموالاة. فقد قال هؤلاء إنّهم يشاطرون قادةَ المعارضة آراءهم تجاه الموقف من سوريا والطائف وإسرائيل وسلاح المقاومة وأميركا. إذا كان الأمرُ كذلك، فلماذا نَظَّموا مظاهرةً ضد المعارضة؟ ولماذا نَصَّبَ السيد نصر الله نفسَه خلالها حاكمًا عرفيًا على لبنان، وحَدَّد المسموحَ والممنوعَ، وحكى عن خطوط حمر وغير حمر، بل وقَعْقَعَ

كيلو: لماذا نصّب السيّد حسن نصرالله نفسه حاكما عرفيا على لبنان، وحدّد المسموحَ والممنوعَ، بل وقعقع بالسلاح؟

بالسلاح، وتباهى بالعدد، وجَعَلَ البندقيةَ حاضرةً في لهجة التشدُّد التي اعتمدها، والبارزة في صورة المشهد الخلفية بدل صورة الدولة اللبنانية الديموقراطية الحرة؟

ربما أَسهمتْ هذه المظاهرةُ في إعادة بعض التوازن إلى الساحة اللبنانية؟

كيلو: أعتقد أنّ التوازن لم يكن قد اختلّ أصلاً، لأنّ مطالب المعارضة تأخذ في عين الاعتبار مصالحَ حزب الله، وتُعْلن الوقوفَ إلى جانب الحزب، إنْ كان سيُسْتَهدف، وتَصفُ بندقيتَه بأنّها بندقية مقاومة. والحقيقة أنّ موقف سماحة السيد **هو** الذي جَعَلَ هذه البندقيةَ حزبيةً، بالمعنى الضيق والسلبي للكلمة، لأنه بالطريقة التي نزل فيها إلى الساحة جَرَّدَ نفسَه من صفته شخصًا يقف فوق التناقضات ويمثِّل قضية المقاومة الوطنية العامة، وأصبح طرفًا. أعتقد أنّ لكلّ الناس الحقَّ في التظاهر، لكنْ ليس كلُّ تظاهر ـ سياسيًا ـ على حقّ.

أهذا مبشِّرٌ بخصوص الديموقرطية في العالم العربي؟

أميرالاي: ما يجري اليوم يُشْبه تمامًا لعبةَ البولينغ. فاندفاع الكرة الصلبة نحو البيادق، مهما بلغتْ قوّتُها ووَقْعُ صدمتها، قد يُوقع هذه البيادق، لكنّه لا يستطيع أن يغيِّر من شكل هذه البيادق التي يجري لُمُّها عادةً مع نهاية كلّ لعبة، لترتَّبَ من جديدٍ على النسق ذاتِه بانتظار كرة أخرى، وهكذا. بمعنى آخر، إنّ هذه الطريقة «التسوناميّة» في تغيير الحال العربية تُخَلْخِل اليومَ، وبصورة قسرية، مفاصلَ مجتمعاتٍ عربيةٍ ظلّت لعقود طويلة معطَّلةً مكبَّلةً مستنقعةً، إلى حدّ يثير عندي المخاوفَ أكثرَ ممّا يُشيع التفاؤلَ. خوفي أن يأتي هذا التغييرُ الجامحُ والموعودُ في لبنان والعالم العربي ككرة البولينغ، التي قد تنفرط البيادقُ أمامها لحين، لكنّها لا تَلْبث أن تعود فتنتصبَ من جديد في نسقٍ آخرَ وترتيبٍ مختلف. المطلوب منا توخّي الحذر فقط من مثل «همروجات» التغيير المصطنعة والقسرية هذه.

لماذا تسمّيها قسرية؟

أميرالاي: لأنّها تأتي تنفيذًا لفرمانٍ سُلْطاني صادرٍ عن مالك الكون اليوم، وهو الولايات المتحدة، الذي يَعْتبر بقاءَ مجتمعاتنا كمنابع أبديّة لإنتاج الإرهاب أمرًا يهدِّد أمنَه واستقراره، ومن الضروري ـ في نظره ـ أن يجفِّفَ هذه المنابع ليزرعَ مكانَها رياحينَ بلاستيكيةً تُرْضي ذوقَه القبيح. وهذا أمر غيرُ سيّئ في ذاته؛ فعَبَقُ أيّ زهرة ولو مصطنعة في حديقة وهمية خيرٌ من نَتَنِ أقبيةٍ تختنق فيها شعوبٌ وآمالٌ منذ عقود.

كيلو: أريد أن أُدلي بتعليق سريع على هذه القضية. إنّ الكلام الذي قيل بلسان المعارضة اللبنانية أكّد أنّها لا ترى نفسَها في السياق الأميركي: فهي تريد خروجَ الجيش السوري والأمن السوري من أجل ترتيبٍ جديدٍ للعلاقة السورية ـ اللبنانية يَخْدم مصالحَ الدولتين كدولتين مستقلتين، ومصالحَ الشعبيْن كشعبيْن حُرَّيْن. أما في موقفها من الداخل اللبناني، فقد قالت المعارضةُ ما يفيد بأنّها سلمية وديموقراطية تراعي بشكل خاصّ مصالحَ حزب اللّه وتحترم الدولةَ. وأعتقد أنّ النشاط الآخر، الذي قاده السيد نصر الله، كان يريد أساسًا وضعَ المعارضة أمام أحد بديلَيْن: إمّا أن تَقْبل بالأمر الواقع كما هو، أو أن تُدْفعَ دفعًا حثيثًا إلى أحضان أميركا لأنّ وقوعها فيها سيؤكِّد فرضياتِ سورية والحزبِ حول الطابع الأميركي لمواقفها.

العودات: أريد أن أعلّق على الموضوع نفسه. أعتقد أنّ الظروف نضجتْ في مجتمعاتنا لنقوم بمثل هذه الأعمال [أي التظاهرات المطالبة بالديموقراطية]. فهذا العسف الذي مارستْه الأنظمةُ منذ عدة عقود، وما يجري في العالم اليوم من تطورات، لابدّ أن يؤثّر فينا. نحن لسنا خارج

العالم؛ نحن في داخل العالم. لقد نضجتْ ظروفٌ حقيقيةٌ جديّةٌ كي يطالب الناسُ بالديموقراطية. لا شكّ في أنّنا نستفيد من حركات أخرى في بلدان أخرى، وهذا لا يُضير أحدًا؛ ولكنّه لا يعني أبدًا أنّه بدافع من أميركا، أو من الحلف الأطلسي، أو من أية جهات كانت. إنّه نتيجةٌ طبيعيةٌ لما يجري في هذه البلاد، ونتيجةٌ لنضوج ظروف موضوعية قائمة فيها ـ سياسيةٍ وثقافيةٍ واقتصاديةٍ وغيرها.

هل تعني أنّ احتجاجات ديموقراطية مماثلة ممكنةٌ في عواصم عربية أخرى؟

العودات: أنا أعتقد أنّنا سنَشْهد مثلَ ما جرى في لبنان في بلدان عربية عديدة. فكما أجدى الأمرُ في الخارج، وأجدى في لبنان، سيُجْدي في بلدان أخرى.

لسنا استثناءً ديموقراطيًا، إذن؟

العودات: بالطبع لسنا استثناءً. الشعوب لها ظروفُها، ولها إمكانياتُها، ولها مطالبُها ومطامحها، ولها وسائلُها أيضًا... بغضّ النظر عن مدى استبداد الأنظمة وشموليتها. وعلى جميع الأنظمة أن تَعْرف ذلك. وأنا لو كنتُ في هذه الأنظمة لحسبتُ ألفَ حساب لمثل هذه المسائل.

كيلو (متدخّلاً): سوريا ليست حلقةَ الاستبداد الضعيفة في المنطقة!

ماذا تعني؟

كيلو: لستُ متفائلاً مثلَ حسين، رغم أنّي أعتقدُ مثلَه أنّ البلد يحتاج فعلاً إلى الديموقراطية، وأنّ هناك مطالبةً حقيقيةً بها، وأنّ حاملها الاجتماعي والسياسي يتبلور أكثر فأكثر. بيْدَ أنّ الأحداث التي تقع، والسياساتِ الميدانيةَ التي تمارَس في لبنان، تُبيِّن أنّ سوريا ليست حلقةَ الاستبداد الضعيفة، وأنّ السلطة السورية لا تريد أن تتعلّم... أو أنّها تتعلّم ببطء شديد.

أريد أن نَخْرج الآن من الحدث اللبناني قليلاً، وأسأل: ما موقع الأزمة الراهنة في سياقِ ما يجري في العراق وفلسطين؟ أعني هل هي ضِمْنَ هذا السياق أمْ خارجه؟ هل يتعلق الأمر بالتحول نحو الديموقراطية، أمْ بمحض مرحلة جديدة من الهيمنة الأميركية، أمْ أنّها شيء مختلف عن الاثنين؟ ما سبب الإجماع الأطلسي القوي على وجوب الانسحاب السوري من لبنان؟

العودات: إنّها ليست في سياق العراق وفلسطين. هذه ظروف لبنانية خاصة، محض لبنانية. أمّا أن تكون قد تشابهتْ أو لم تتشابه مع أوضاع أخرى، فهذا شيء آخر. كما أنّه إذا كان للأطلسي أو للولايات المتحدة وجهاتُ نظرٍ أخرى ورغباتٌ ومطامحُ، فهذا ليست له علاقةٌ مباشرةٌ بما يجري في لبنان.

والقرار ١٥٥٩؟

العودات: قرار ١٥٥٩ ليس لبنانيًا صرفًا، بل له علاقةٌ بكلّ المنطقة، وله علاقةٌ بالاستراتيجية الأميركية العامة. ولكنّ ما جرى في لبنان غيرُ مرتبط مباشرةً بالقرار ١٥٥٩. ربما ما جرى في لبنان استَخْدَمَ القرار ١٥٥٩ **وسيلةً**، لا العكس.

كان الشق الثاني للسؤال يتعلّق بسبب الإجماع الأطلسي حول وجوب الانسحاب السوري.

العودات: الطرف الأمريكي موقفه مفهوم؛ إنّها الاستراتيجية الأميركية. أما بالنسبة إلى الأوروبي فأظنّ أنّ هناك سلبياتٍ مباشرةً وقعتْ على السياسة الفرنسية، وهي تريد أن تثأر لخسارتها.

كيلو: أريد أن أبدأ من الآخِر. **أولاً**، أعتقد أنّ أوروبا اكتشفت العامَ الماضي أنّ خيارات النظام السوري أميركيةٌ، وأنّه يتلاعب بورقتها من أجل تحسين مساوماته مع أميركا، لذلك قرّرت التخلّي عنه وتركَهُ لأميركا. (فلماذا تصارع أوروبا من أجل النظام، إذا كان خيارُ هذا النظام أميركيًا؟). وقد كان واضحًا يومَ ٨ حزيران الماضي خلال اجتماع الثمانية الكبار في أميركا أنّ الجانب الأوروبي، وخاصةً فرنسا وألمانيا، أَبلغَ أميركا موافقتَه على أن تفعل ما تشاء بالنظام السوري، الذي فَقَدَ ثقةَ أوروبا. **ثانيًا**: يجب أن نميِّز بين فلسطين ولبنان من جهة، والعراق من جهة ثانية. في فلسطين، هناك مسألة وطنية وَسّعت الانتخابات التي حَصَلَتْ، ووَحَّدتْ قاعدتَها الشعبيةَ الاجتماعيةَ والسياسية ـ العريضةَ والواسعةَ أصلاً. بهذا المعنى، كانت الديموقراطية الفلسطينية ممارسةً نضاليةً ووطنية، ولم تكن ممارسةً من داخل النمط الأميركي الذي يتحدثون في واشنطن عنه. أما لبنان، فقد انطلق الحراكُ الديموقراطي من جهات اجتماعية وسياسية واسعة جدًا ومتنوعة، بعد حادثٍ جلل هو قتل الشيخ رفيق الحريري. هذا الحدث النوعي رَدَمَ الكثيرَ من تناقضات الأطراف اللبنانية بمعارضاتها المتفرقة، ووحَّدَها، وزَوَّدَها بشعارات ومواقف وطنية، وَوَضَعَها بدورها خارج النسق والسياق الأمريكيَيْن، وجعلها تتبنّى علاقةً أخرى مع سوريا. وهذه العلاقة تقوم على المشتركات والتاريخ، وتُعْلن عزمَها على مواصلة علاقة العداء ضدّ إسرائيل، ورغبتَها في حماية السِّلْم والأخوّة في الداخل اللبناني. أما في العراق، فلا يستطيع المرء إلاّ أن يلاحظ حصولَ الانتخابات بعد أربعين عامًا من الاستبداد الأعمى، رغم أنّ هناك انفصالاً خطيرَ النتائج بين الوطنية والديموقراطية، وخطرًا طائفيًا أكيدًا يهدِّدهما معًا، الأمرُ الذي قد يُفيد أميركا كثيرًا ويتفق مع صورتها للمنطقة.

العودات: فيما يتعلق بالموقف الأوروبي أتّفق مع الأستاذ ميشيل: فلقد اكتشف الأوروبيون أنّ السوريين وغيرَ السوريين يَسْتخدمونهم وسائلَ لتحسين مواقعهم الأميركية، وأنّ الورقة الأوروبية ليست في ذهنهم.

بهذا المعنى فإنّ قرار الانسحاب السوري من لبنان لن يفيد سوريا، إذ سيبقى التحالف الأوروبي ـ الأميركي ضدّها ثابتًا؟

العودات: أظنّ ذلك!

أميرالاي: أعتقد أنّ ما يجري اليومَ في لبنان هو بمثابة خلطة لبنانية ـ عراقية، من حيث دخول عنصر الملالي إلى ساحة القرار السياسي في لبنان. وما مشهدُ النصف مليون متظاهر الذي رأيناه في ساحة رياض الصلح في بيروت [قدّرت المصادرُ الأجنبيةُ حجم التظاهرة المذكورة بمليون وستمئة ألف ـ الآداب] إلاّ دليلٌ على ولادة سيستاني ثانٍ في لبنان، قادرٍ من زاويةٍ حسينيّته على أن يحرّك مجاميعَ أتباعه في الشارع، ويَفْرضَ هيمنتَه على أيّة عملية ديموقراطية ممكنة في البلاد. إنّه، برأيي، شكلٌ من أشكال إعادة إنتاج الشمولية السياسية بطريقة أخرى: شمولية كهنوتيّة قادرة على أن تؤطّرَ الناسَ، وتتحكّم بوعيهم وبقرارهم السياسي بالفتاوى، وتجيِّشهم تحت شعارات نَعْرف جميعًا عقابيلَها. لكنّ أبشع أنواع الإيديولوجيات في رأيي هو ما يَشْهده العراقُ اليومَ من إرهاب، حيث ينجدل التعصّبُ الإسلاميُّ بالقوميِّ في أبهى صوره. علينا أن ننتظر بعضَ الوقت لنرى ما سيُسْفر عنه قرارُ حزب الله حين ينخرط جدّيًا في الحياة السياسة الداخلية للبنان، ويتخلّى عن رداء العفّة المصطنعة بوصفه مقاومًا محترفًا فوق كلّ الشبهات. لنرَ كيف سيتصرّف هذا الحزبُ على ضوء الانتخابات النيابية القادمة وعمليةِ إعادةِ تشكيل الخارطة السياسية الداخلية للبنان، بغياب الرّافع السوري وانحسار التأييد الشعبي لمهمته كمتعهّدٍ حصريٍّ لـ «كار» المقاومة!

كيلو: أوافق على ما قاله عمر. أنا تحدثتُ عن الجانب الآخر، عن الفروق في الحركة بين البلدان الثلاثة، لأؤكّد أنّ أميركا ليست وراء الديموقراطية الفلسطينية واللبنانية.

القرار ١٥٥٩ تَضمّن مطلبيْن هما: الانسحاب السوري؛ ونشر الجيش

أميرالاي: إنّ عبق أيّ زهرة، ولو مصطنعة، في حديقة وهمية خير من نتن أقبية تختنق فيها شعوبٌ وآمال منذ عقود

اللبناني في الجنوب وتجريدُ حزب الله من سلاحه ـ ما قد يعني تكتيفَه وضربَه. ويبدو أنّ هذا يَطْرح معضلةً على استقلال لبنان واستقراره. كيف يُمْكن تجنُّبُ هذه المعضلة؟ كيف يُمْكن ضمانُ استقلال لبنان عن سورية من ناحية، ووحدةِ اللبنانيين من ناحية ثانية؟ ذلك أنّه إذا أردتَ أن تجرّد حزبَ الله من سلاحه، فستجازف بالاستقرار والوحدة!

العودات: بخصوص ما سمّيتَه «استقلالَ لبنان عن سورية،» أظنّ أنّ سوريا لن تستطيع بعد الآن أن تتدخّل بشكل مباشر، وأن يكون لها نفوذ عسكري أو غيرُ عسكري مباشر. ستكون لها قوى خفيّةٌ، شأنَ ما لكلّ الدول لدى الدول الأخرى. وقد يكون لها نفوذٌ أكثر من غيرها، وذلك بحكم طبيعة علاقاتها، وطبيعة المصالح بين البلديْن، وطبيعة القوى التي نشأتْ؛ ولكنّ هذا النفوذ لن يكون مباشرًا. ومن ثم أظنّ أنّ ما تسمّيه «استقلال لبنان» سيتحقّق بلا جدال بشكله الرسمي، وبغضّ النظر عن اللعب التحتي.

فيما يتعلق بحزب الله، أظنّ أنّه لن يكون بعد الآن كما كان في السابق. فالغطاء السوري والإيراني سيُرفع عنه بالتأكيد، وسيجد اللبنانيون طريقةً ما لبقاء حزب الله وتحويله إلى صيغة مختلفة. ولكنّه لن يكون الوحيدَ صاحبَ القرار في الجنوب والحدود وضرب إسرائيل، وإنّما شريكًا أساسيًا فحسب في هذه المسألة. وسيتفق اللبنانيون على إبقائه لفترةٍ ما على أساس أنّه قوة لبنانية ومقاومة.

هل يَشْغل بالَكَ البندُ الخاصُّ بتجريد حزب الله من سلاحه؟

العودات: لا. فأنا واثق بأنْ لا حزب الله ولا غيره يستطيع أن يُشْعل حربًا أهليةً في لبنان، ولن يبقى قوةً مسلحة. سيجد اللبنانيون يومًا حلاً لهذا الأمر. وبالتالي لا يشغلني أنّه سيهيمن على لبنان أو سيقيم نظامًا شموليًا، ولو بشكل غير مباشر. ولا أظنّ أنّ الإيرانيين، أساسًا، يراهنون على ذلك، بل يُمْكن أن يبيعوا حزبَ الله أو غيرَ حزب الله بثمن ليس غاليًا!

كيلو: يمكن أن يسير استقلالُ لبنان ووحدتُه يدًا بيد، خاصةً وأنّ المعارضة لا تريد تجريدَ حزب الله من سلاحه، لِما قد يترتّب على ذلك من خطر على التفاهم اللبناني الداخلي، ولأنّ السلاح يُمْكن أن يصير سلاحَ لبنان **كلّه** قولاً وفعلاً. إذا كان قرارُ سوريا بالانسحاب سيُطبَّق، ويتحقّق الاستقلالُ، فإنّ السؤال سيصبح: كيف نحافظ على وحدة اللبنانيين، ونوسّع في الوقت نفسه قاعدةَ التفاعل الداخلي الديموقراطي والسلمي للحفاظ على تلك الوحدة في وجه الخارج الأميركي ـ الإسرائيلي؟

أودّ الحديثَ عن مقالةٍ كتبها قبل عامين مسؤولٌ سوري قال فيها إنّ وجود سوريا في لبنان مصلحةٌ أميركية ـ إسرائيلية استراتيجية؛ فإذا ما «أجبرونا» على مغادرة لبنان، فسيتحول ذلك إلى نقطة يتجمّع فيها الفلسطينيون والأصوليون، وتتفجّر أوضاعُ البلد وتتوسّع مشاكلُه وتنتشر في دول الجوار، بحيث تستحيل تهدئتُه دون عودة «جيشنا» من جديد إليه.

عندما ذَكَروا أبو عدس [المتّهم بعملية اغتيال الحريري] وقالوا إنّه فلسطيني/ أصولي، تذكّرتُ المقالةَ وقلتُ إنّ الوضع في لبنان قد لا يكون ذاهبًا نحو التهدئة مع خروج الجيش السوري، وإنّ سورية قد لا تَرْغب في علاقة تُبْقيها داخل لبنان بالمعنى الآخر الحقيقي ـ وأقصد المعنى التاريخي والثقافي والديني، ومعنى المصالح المشتركة القائمة على علاقات ندية ومتكافئة ـ لا بمعنى حزب الله، الذي يَعْلم الجميعُ أنّ مهمتَه انتهت تجاه إسرائيل، وأنّه قد يفكّر بلعب دور رقيب على جيشٍ ودولةٍ وشعبٍ لبنان، دور سيكون ـ لا سمح الله ـ كارثةً على لبنان وسورية

والعرب. أعتقد أنّ الديموقراطية ستواجه مصاعبَ كثيرةً قبل أن تصل إلى لبنان المستقلّ والحرّ. وأعتقد أنّ الوضع يَطْرح علينا مجموعةً مهمةً من الأسئلة، منها: هل يمكن إقامةُ الديموقراطية في بلد كلبنان دون مصالحة وطنية شاملة مع حزب الله، ودون تفاهم حقيقي مع سوريا؟ أعتقد أنّ على المعارضة اللبنانية التركيزَ على هذه النقطة، لأنّ الديموقراطية ستكون صعبة جدًا من دون حلّها، ولأنّ تجاهلَها يَفْتح أبوابَ التدخل الخارجي والاختراقات الأجنبية لدى جميع الأطراف، ويَفْتح عبرها أبوابَ جهنّم. أتصوّر أنّ إخواننا الذين أعلنوا انتفاضةَ الاستقلال استَسْهلوا الأمورَ، وأتصوّر أنّ عليهم الحفاظَ على الرابطة الحاسمة بين الوطنية والديموقراطية، وإلاّ ضاع كلُّ شيء. وأعتقد أنّ ما حصل أخيرًا يُجْبرهم على إعادة النظر في ترتيباتهم. ولو كنتُ مكانَهم لفعلتُ ذلك بسرعةٍ وعمقٍ!

أميرالاي: يشي خطابُ حسن نصر الله في تظاهرة الوفاء لسورية بأنّ ثمّة وكالةً قد أُعطيتْ له من قِبل السلطات السورية ليكون راعيَ مصالحها وضامنَ استمرار هيمنتها وتدخُّلها في لبنان بعد انسحاب قواتها ومخابراتها منه. إنّها وكالةٌ شبيهةٌ بالتي أعطاها الانتدابُ الفرنسي للطائفة المارونية قبل جلاء قواته عن لبنان، عندما مَنَحَها ضماناتٍ سياديةً في دستور عام ٤٣ جَعَلَها تتحكّم بمفاصل القرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي في البلاد لثلاثة عقود. واليومَ أعتقد أنّ ثمّة صفقةً مماثلةً قد تمّ إبرامُها بين دمشق وحزب الله في لبنان بتزويد هذا الأخير بما هو أمضى وأخطرُ بكثيرٍ من أيّ ضماناتٍ دستورية، ألا وهي ترسانةُ السلاح التي ستبقى حتمًا بحوزة الحزب إلى أمدٍ غيرِ قصير. ما أخشاه غدًا هو أن يلوّح الحزبُ بترسانته العسكرية، التي تَفُوق قدراتِ الجيش اللبناني النظامي، تحت قبّة البرلمان كلّما عارضه أحدٌ، أو اعتَرَضَ هو على قرارٍ أو قانون!

كيلو: قبل التحول إلى سؤال آخر، أريد ذكْرَ مفارقتين تَسِمان موقفَ حزب الله. **الأولى** هي أنّ الاتفاقية التي تنظّم علاقات لبنان مع العدو هي اتفاقيةُ الهدنة، لأنّ لبنان لم يَدْخل حربَ ١٩٦٧ ولا ينطبق عليه القرار ٢٤٢. ومن هنا، فإنّ وحدة المسارَيْن تعني أنّ سوريا ستأخذ لبنانَ إلى سلام كامل مع إسرائيل بدل اتفاق الهدنة. فما هو موقفُ حزب الله كحزب مقاومة من قضية حسّاسة كهذه؟ ولماذا يتجاهلها منذ نيّف وعشرين عامًا؟ إذا كان الحزبُ يَرْفض السلامَ، فعليه المطالبة بفكّ وحدة المسارين السوري ـ اللبناني، وعليه أن يُعْلن رسميًا أنّه يَرْفض أخذَ لبنان إلى سلام لا تُلْزمه المعاهداتُ الدوليةُ به ولا حاجة به إليه مادام اتفاقُ الهدنة ساريَ المفعول دوليًا. أنا لا أفهم منطقَ حزب الله، الذي يتحدّث عن نفسه كحزب مقاومة، ثم يَسْكت على هذه القضية الخطيرة! المفارقة **الثانية**: إذا كان حزبُ الله يخشى أن تكون الخطوةُ التالية نزعَ سلاحه بموجب القرار ١٥٥٩، فهل يزول خوفُه بوضع نفسه في مواجهة القوى اللبنانية الأخرى، أم يزول ذلك الخوفُ من خلال إقامة علاقات حسنة معها ـ خاصةً إذا كانت هذه القوى غيرَ معادية لسورية بل تريد علاقات مميزةً معها، وتعارض نزعَ سلاحه، وتتعهّد برفض عقد سلام مع إسرائيل وإقامة علاقات صداقة مع أميركا، وتؤيّد الطائفَ سقفًا لسياساتها؟ ألا يَغْلط حزبُ الله في موقفه من هذه القوى، لمجرّد أنّها تعارض الوضعَ اللبناني الرسمي الحالي؟

أميرالاي: صحيح أنّ ما أقوله يبقى فرضيةً مبنيّةً على ثبات الوضع السوري والحكم القائم فيه، لكنّي لا أعتقد أنّ شيئًا سيتبدّل حتى في حال تبدُّل الأمور هنا. ذلك لأنّ ما خلّفتْه السلطاتُ السوريةُ وراءها في لبنان هو قنبلةٌ موقوتةٌ لا يزول خطرُها رغم أيّة تغيرات محتملة!

العودات: لي تعليق صغير: هل تعتقدون أنّ المظاهرات التي خرجتْ بقيادة حزب الله هي لتأييد سورية أمْ للدفاع عن حزب الله؟ أنا أظنّ أنّها للدفاع عن حزب الله. وعندما يجدّ الجدُّ فإنّ مصالح سورية معروفة، ولن تجد أحدًا يضحّي بمصالحه الوطنية أو بمصالحه الذاتية من أجل سوريا!

في المرحلة القادمة، حزبُ الله محتاجٌ إلى القوى الأخرى كغطاء سياسي. فسوريا وحدها لا تكفيه...

كيلو: أخاف أن يكون تكتيكُ سوريا قائمًا على ازدواجيةٍ ضارّةٍ وخاطئة من أجل دفع الأمور إلى مواجهةٍ تخوضها القوى الموالية في لبنان، إذ يعتقد بعضُ ساستنا أنّ أوراقنا القوية هناك تمكّننا من مجابهة أميركا وأوروبا وإسرائيل. وعليه، ينسحب الجيشُ ولكنْ تشتغل «الأوراقُ القويةُ.» هذا الشكل من التكتيك لن يَنْجح، ويُستحسن أن لا يكون معتمَدًا من أحد. والبديل هو: العلاقات الحسنة مع لبنان الحر والمستقلّ، والمصالحةُ مع الداخليْن اللبناني والسوري. وعلى كل حال، ليس من مصلحة حزب الله الانكشافُ لبنانيًا وعربيًا، ولا التحوّلُ إلى حزبٍ مسلّح تؤيده نصفُ طائفة.

لماذا قررتْ سورية الانسحابَ من لبنان؟ هل تؤيّدون القرار؟ وكيف ستكون انعكاساتُه على سورية وأوضاعها الداخلية؟

العودات: لقد قررتْ سورية الانسحابَ لأنه لم تعد لها مصلحةٌ في البقاء. أمّا ما كان يقال عن الأمن القومي السوري فأظنّ أنّه لم يكن في أولوية اهتمامات السلطة هنا. وعليه، كان يجب أن يتمّ الانسحابُ منذ زمن، فيرتاح الجميعُ، لا من ناحية أخلاقية ومن ناحية مبدئية فحسب، بل من ناحية العلاقة بين البلدين كذلك. إذ كيف نُبيح لأنفسنا أن نَعْمل ما عُمل في لبنان، من تعيين رئيس البلدية والمختار وصولاً إلى رئيس الجمهورية؟! نتدخل في الشركات والبنوك والاستثمارات، فضلاً عن سياسة المصادرة والنهب المباشر. ولا تبيح تلك الممارساتِ لا علاقةُ البلديْن والمساريْن، ولا «سوا رْبينا،» ولا كلُّ الشعارات المماثلة. والحقّ أنّ الوجود السوري كان يؤذي الشعبَ السوري نفسَه لأنّه كان يُوهمه بأوراقِ قوةٍ في لبنان، فيما يتعلق

بالأمن القومي والصراع العربي ـ الاسرائيلي. ولكنّ هذه الأوراق لم تعطِ شيئًا ولن تعطيه شيئًا في الواقع. فليتهِ هذا الوهم! الانسحاب ستكون له نتائجُ إيجابية. كيف؟ لأنّ أهل السلطة قد يَفْهمون أنّهم في حاجة إلى آليات جديدة ومناهج جديدة للتعامل مع شعبهم ومع المنطقة. إنّ المنهج السابق والوسائل السابقة كلّها باطلة الآن، ولو افترضنا أنّها أفادت في السابق فلن تفيد الآن؛ ولا يمكن أن تفيد في المستقبل. عسى أن يتعقلن ساستُنا أكثر، ويَلْعبوا اللعبةَ السياسيةَ حسب إمكانياتهم الحقيقية لا الوهمية.

كيلو: أؤيّد الانسحابَ السوري من لبنان، وأتمنّى أن يكون تامًا، وأن تقوم بين سوريا ولبنان علاقاتٌ ترتكز على مصالح ملموسة بين دولتين حُرّتيْن ومستقلتيْن وتتّسم بالطَّوْعية والنِّدّية. إنّ انسحاب سورية من لبنان مهمٌّ للشعب السوري ولشعب لبنان؛ ذلك لأنّ الدور الإقليمي الذي ورثناه من حقبة الحرب الباردة سينتهي مع ذلك الانسحاب، ولأنّه يَفْتح البابَ أمام البحث عن دور بديل يقوم على أسس مختلفة ـ صحّية ومنسجمة مع مصالح الجماعة السورية واللبنانية والعربية. لقد انتهى هذه الدورُ في العراق، بل يوجد تنسيقٌ [سوريّ] مع الأميركيين هناك. وانتهى في فلسطين، حيث سلّمْنا رسميًا وعلنيًا بدورٍ مصريّ مقرَّر، وطلبنا من الإخوة في «حماس» و«الجهاد» التفاوضَ مع منظمة التحرير تحت إشرافِ مصر. إنّ نهاية الدورَ الإقليمي السوري تعني إعادةَ تعريفِ نظامنا، وإعادةَ تعريف سياسته الخارجية، وإعادةَ تعريف البلد من بابه إلى محرابه؛ وتعني أيضًا أنّنا لن نستطيع بعد الآن إكمالَ الطريق بالنيّة الحالية التي مكّنت السلطاتِ السوريةَ في السابق من اللعب كثيرًا مع أميركا وإسرائيل والسوفييت والسعودية والعراق ومصر وأوروبا.

العودات: الانسحاب ستكون له نتائج إيجابية لأنّ أهل السلطة [السورية] قد يفهمون أنّهم في حاجة إلى آليات جديدة للتعامل مع شعبهم ومع المنطقة

لكنّ هذا كلّه صار من الماضي، وهذه البنْية القديمة ستصير عبئًا ثقيلاً علينا؛ فإمّا أن تَدْفع بالنظام إلى مواصلة قهر الشعب لأنّها بنية أمنية أساسًا، أو أن يتّجه أخيرًا نحو توافقٍ وطني ومصالحةٍ وطنيةٍ ورؤيةٍ مختلفة، فيكونَ الانسحابُ من لبنان أمرًا مفيدًا، وتَصْمدَ سوريةُ حقًّا.

أميرالاي: أؤيّد كلامَ أبو أيهم حول وجود أذرع اصطناعية للنظام خَلَقَها لنفسه خارج سورية، وباحاتٍ خلفيةٍ أيضًا طالما استخدمها «للمبارزات» السياسية مع القوى الكبرى. إنّ ضمورَ الدور الإقليمي للسلطة مؤخّرًا، والذي ظلّ إلى عهد قريب المصدرَ الثاني لقوّته (بعد الأجهزة الأمنية طبعًا)، يُعتبر بلا شك فرصةً تاريخيةً أمام المجتمع السوري كي يتعاطى مع سلطته للمرة الأولى دون أذرعٍ وهميةٍ وتطلّعاتٍ وشعاراتٍ ديماغوجية كـ «قلب العروبة النابض» للآخرين دائمًا على حساب سورية. لذلك فإنّ الحُكْم في رأيي سيُذْعن للضغوط الخارجية في نهاية الأمر، وسيُضطرّ كغيره إلى أن يبدّل من جلده: بالاعتراف أولاً بشعبه، ومن ثمّ بقبوله مشاركةَ الـ ٩٩,٩٩ بالمئة له في السلطة. أنا أعتقد أنّ المؤتمر القُطْري القادم سيَحْمل معه رياحَ تغيير أكيدة على الصعيد الداخلي، هذا إذا استمرّ الضغطُ الدولي على حاله، من دون تدخّل عسكري طبعًا. فكلما ازداد الضغطُ الخارجي على الحُكْم تَقَطّعتْ بهذا الأخير سُبُلُ المناورة، وَوَجَد نفسَه مرغمًا على التعامل مع حقائق بلده الداخلية ومطالب شعبه. أنا أستبعد فرضيةَ انهيار النظام؛ فالبعث، كتيار قوميّ ريفيّ ذي جذور تاريخية، سيبقى حتمًا ممثّلاً لقواعد جماهيرية واسعة من المجتمع السوري. لذلك علينا ألاّ نتوهّم انقراضَ هذا التيار بين ليلة وضحاها، سواء أتى ذلك بقرارٍ خارجيّ أو داخلي.

كيلو: يَنْزع الانسحابُ من لبنان آخرَ ورقةٍ من أوراق الشرعية من يد النظام: ورقةَ النضال القومي ـ وخاصةً النضال الكلامي ضد الصهيونية والإمبريالية ـ ويُجْبره على رؤية المسألة القومية والوطنية (وفي محرقها قضيةُ الجولان) بمنظور أكثر جديةً وأكثر عمليةً. إلى هذا، سيكون الداخلُ هو الموضوعَ الرئيسَ، وربما الأخيرَ، الذي يتعامل معه. بهذا المعنى، لن تكون لدى النظام ساحةٌ يَهْرب إليها من مشكلاته.

هل ستنتهي الضغوطُ الأميركية بعد قرار الانسحاب؟ هل هناك إيجابيةٌ غيرُ مقصودة لتلك الضغوط على قضايا الحريات والإصلاح السياسي في سورية؟

العودات: أعتقد أنّ النظام السوري الآن يواجه خطَّ الدفاع الأخير. ذلك لأنّه خَسِرَ أوراقه اللبنانية، وخَسِرَ أوراقَه العراقيةَ. ولن يَقْبل الأمريكان بالصفقات بعد الآن؛ فهؤلاء يريدون البلدَ بأكمله، ويريدون تنفيذَ سياستهم بكاملها. إذن صارت المسألةُ داخل حدود سورية: إذ لا يمكن لهذا النظام أن يواجه الضغوطَ الأميركيةَ، مهما كانت أهدافُها، إلاّ بالعودة إلى شعبه: بإقامة وحدة وطنية، وبحريةِ تشكيل الأحزاب، وبإصلاح اقتصادي حقيقي وجدّي، وبمقاومةِ الفساد، وفصلِ السلطات، وإصلاح سياسي حقيقي يتّناول كلَّ جوانب الحياة في سورية، بمشاركة الناس في السلطة والثروة. لكنّي لا أعتقد أنّ النظام سيسير في هذا الاتجاه، بل سيبقى يعيش بالوهم، وسيعتقد أنّه أقوى من شعبه وأنّه قادر على المواجهة، وسيقيس أحداثَ الماضي بالحاضر رغم تغيُّر الظروف، فيطبّق قوانينَ الحاضر على الماضي وعلى المستقبل. وهذا كلّه يؤدّي إلى نتائج سلبية.

مصيره تحدَّد، إذا كان الأمرُ كذلك؟

العودات: إذا استمرّ ولم يغيّر رأيَه في آخر لحظة، فسيكون المستقبلُ صعبًا جدًا. فهو يواجه صعوبات داخلية، وتمارَس عليه ضغوطٌ خارجية. أمام هذه الحالة ليس لديه خيارٌ إلاّ

الوحدة الوطنية، التي يَرْفضها حتى الآن. إنّه يرفض المعارضة.. يَرفض الرأي الآخر.. يَرفض الحريات.. يَرفض التعاملَ العقلاني.. يَرفض مكافحةَ الفساد...

ولكنْ هل هناك نتائج إيجابية محتملة للضغوط الخارجية في قضايا الحريات والإصلاح الداخلي، لا تتخطّى عتبةَ انهيار النظام؟

العودات: دون عتبة؟ هذا أمر آخر. هناك ضغوط، والضغوط ستجعل معركةَ الحُكْم السوري داخل حدود سورية. فكيف سيواجه هذه المعركة؟ وبمن سيستقوي؟ هل سيستقوي بشعبه؟ هل سيجد آليّاتٍ جديدةً لمقاومة هذه الضغوط؟ أم يستمرّ في نهج التعامي وإدارة الظهر وعدم احترام الرأي الآخر وعدم الشعور بأهمية الناس في الدفاع عنَ أنفسهم؟

كيلو: ستستمرّ الضغوط. بوش نفسُه أعلن أنّها ستستمرّ، والكونجرس الأميركي نَشَرَ مسوَّدة قانون تحرير سورية منذ أيّام. في رأيي، أمام النظام طريقٌ من اثنين: إمّا الدولة الأمنية، مع أنّ كلّ ما يَحْدث الآن يُعدّ فشلاً لها؛ وإمّا إعادة النظر في مواقفه وسياساته ومحاولة إنتاج وضعٍ يقوم على حلولٍ وسطٍ مع المجتمع والمعارضة، فيستقوي بالشعب والمجتمع والناس.

هل هناك احتمالُ ١٧ أيار سوري يمدِّد عمرَ «النظام الأمني»؟

كيلو: باعتقادي لا. ذلك لأنّ أميركا مَنعتْ إسرائيل من الاتصال بهم [بالسوريين] عندما عَرَضوا عليها مفاوضاتٍ دون شروط مسبّقة ودون شرط الانسحاب من ضفّة بحيرة طبرية، وقالت لشارون: إنّ مكافأة قَتَلة «جنودنا» في العراق أمر ممنوع؛ وأنّ نظام سورية «نظام ضعيف» لا يستطيع أن يفعل لكم شيئًا إنْ رفضتم إعادةَ أراضيه المحتلة. أعتقد أنّ الأميركيين يفكّرون بإعادة الجولان إلى نظام سوري بديل لتكون هذه الإعادةُ هي البدايةَ التي سينطلق منها بحجة أنّه [أي النظام البديل] **هو** الذي رَفَعَ الاحتلالَ عن كاهل سورية وحَرَّر الجولانَ، إلخ. أخيرًا، أعتقد أنّ هامش الخيارات ضاق إلى درجة كبيرة، لأنّ الدول الأمنية لم تعد خيارًا بل هي الهلاكُ عينُه، ولأنّ النظام يبدو وكأنّه لا يستطيع تطويرَ أية بدائل.

أميرالاي: ما أخشاه هو أن يَعْقد الحكمُ السوري، بسبب الضغط الشديد عليه، صفقةً أخرى من صفقاته على حساب شعبه. أيْ أنْ ينحني أمام الضغوط الخارجية لقاءَ صفقةٍ تُطيل أمدَ بقائه في السلطة، مقابلَ بعض الإصلاحات الواهية التي تفكّ عزلتَه عن المجتمع السوري؛ صفقة على غرار ما جرى في مطلع الثمانينيات، مثلاً، بين الحُكْم والغرب إبّان أحداث الإخوان.

العودات: أنا أختلف قليلاً مع ما قيل. من الصعب أن يَعْقد الأميركيون صفقةً مع النظام، لأنّ الظروف وقوتهم تجاوزتْ كلَّ هذه المسائل. الأميركيون يريدون المنطقةَ بكاملها، يريدون نظامًا جديدًا. وحتى لو حدثتْ مثلُ هذه الصفقات الجانبية فإنّها ستكون بشروطٍ جديدة: فتحَ الحدود، وصحافة، وحريات، وديموقراطية... على الطريقة الأميركية طبعًا. وحتى لو أُقيمتْ مثلُ هذه الصفقات فستكون نتائجُها مختلفةً كليًا، ولن يحافظ النظامُ على ماهيته وميزاته.

سؤال أخير ووجيز: كيف ترَوْن مستقبلَ بلدكم؟

العودات: أنا قلق بلا شكّ، ولكنّي لست متشائمًا أبدًا لأنّه لم يعد بالإمكان الاستمرارُ بهذه الحال ولا النكوصُ إلى الخلف. لا بدّ من إجراءات أخرى، وكلُّ إجراء يؤدي إلى إجراء آخر؛ إنّها عملية لولبية صاعدة. لن يكون الحال في المستقبل القريب كما هو الحال الآن، والشرط الدولي والإقليمي والمحلي والداخلي يُلْزم هذا النظامَ بالإصلاح السياسي. قد يبدأ هذا الإصلاح جزئيًا ولكنْ قد ينتهي بإصلاح حقيقي وتتداعى أشياء كثيرةٌ جدًا.

كيلو: أنا قلق وخائف على البلد وعلى لبنان. هناك مجموعةُ ظواهر يجب أن تُقْلقنا، منها أنّ النظام فَقَدَ الغطاء العربي والدولي والمحلّي، ولكنّه يواصل التعاملَ مع العالم بعقلية ميزان القوى التي طالما تعامَلَ بها مع الشعب السوري. من واجبنا أن نخاف على شعبنا ووطننا من سياسةٍ تتجاهل أنّ سوريا بلدٌ ضعيفٌ ومنهك، أرهقه القمعُ والإفقارُ طيلة أربعين عامًا، لكنّه يُوضَعُ فجأةً في مواجهة العالم، بعد أن عُزِلَ وفقَد تواصلَه مع الحقائق.

أميرالاي: استعرضنا حتى الآن معظمَ التكهّنات حول كيفية تصرّف السلطة مع المستجدّات. لكنّ ما يشغلني اليومَ أكثرَ هو كيف سيتصرف **المجتمعُ** السوري حيال ما تخبّئه له الأيّامُ المقبلةُ من مفاجآت. بصراحة، أنا لا أعتقد أنّنا على دراية كافية بما يجري داخل مجتمعنا وما يعتمل فعلاً في صدور ناسه. سؤالي ما هو الدور الفعلي الذي سيلعبه المجتمعُ السوري في صنع التحولات القادمة؟ هل سيكون دورُه، كسابق عهده، مجرّدَ أداةٍ طيّعةٍ في يد السلطة؟ أم أنّه سينجح هذه المرّة في أن يكتشف قدراته على التأثير في خيارات النظام الحاكم؟

دمشق

حسين العودات

كاتب وناشر سوري.

ميشيل كيلو

كاتب سوري.

عمر أميرالاي

مخرج سينمائي سوري.

ياسين الحاج صالح

باحث سوري.

الحقيقة؟ THE TRUTH?

كي لا يكونَ الآتي أعظم!

□ سماح إدريس

إلى جوزيف سماحة ونزيه أبو عفش

حَفَلت الأسابيعُ الماضيةُ بتحوُّلاتٍ زلزالية طاولت النظاميْن في سورية ولبنان، كما طاولت «المعارضةَ» و«الموالاةَ» والمثقفين على حدّ سواء. ومن الواضح أنّنا لن نستطيع أن نَفْهم ما جرى، ناهيك عن أن نتلمّسَ طريقًا خارج هذا النفق المتفجّر، إنْ لم نتوقّفْ عند جملة من الأخطاء والخطايا التي ارتكبتْها جميعُ هذه الأطراف.

❖ ❖ ❖

إنّ أحدًا لا يُمْكنه الدفاعُ عن الممارسات السورية في لبنان. صحيحٌ أنّ علينا ألاّ ننسى الدورَ السوري الكبيرَ في تخليصنا من اتفاق ١٧ أيار «النادر» (بتعبير الرئيس أمين الجميّل) ـ وهو نادرٌ حقًّا لأنّه (كما قال د. عزمي بشارة في جلسةٍ خاصة) يكرِّس تحالفًا بين العدوّ الإسرائيلي وفئةٍ من اللبنانيين خلافًا للاتفاقات العربية ـ الإسرائيلية الأخرى. وصحيح أنّ علينا أيضًا ألاّ نَنْسى الدماءَ الزكيّةَ السوريةَ التي امتزجتْ بدماء القوات اللبنانية ـ الفلسطينية المشتركة أثناء الغزو الإسرائيلي للبنان عامَ ١٩٨٢. والأهمّ ألاّ نَغْفلَ عن الدعم الحاسم الذي قدّمه النظامُ السوري للمقاومة الوطنية اللبنانية من أجل تحقيق أولِ انتصارٍ عربي حقيقي عامَ ٢٠٠٠ على الاحتلال الإسرائيلي، وإنْ كان ذلك الدعمُ قد اقتصر في العقد الأخير الذي سَبَقَ التحريرَ على قوًى حزبية محدّدة (حزب اللّه وحركة أمل) يَسْهل التحكُّمُ السوريُّ بقرارها ـ حربًا أو سِلْمًا. وأخيرًا فإنّ علينا ـ حتى من منطلق المصلحة اللبنانية وحدها ـ أن نقدِّر وقوفَ النظام السوري إلى جانب المعارضة الفلسطينية الحالية والمقاومة العراقية، رغم أنّ ذلك بَدَأ بالتراجع من جرّاء الضغوط الأميركية.

كلُّ ذلك صحيح، ولكنّه لا يَطْمس الصورةَ السلبيةَ الطاغيةَ للسياسة السورية في لبنان: من وقوفها منذ اللحظة الأولى للدخول العسكري السوري إلى لبنان طرفًا في الخلافات اللبنانية ـ اللبنانية؛[1] إلى تصرّفات كثيرٍ من جنودها بمنطق الاستعلاء والخشونة حيال المواطن اللبناني العادي؛ إلى إسهامها «المشهود له» في تنميةٍ وترسيخ طبقةٍ لبنانيةٍ فاسدةٍ تبادلتْ وإيّاها المنافعَ الماديةَ. ولو حَبَّرْنا عشراتِ الصفحات لما استطعْنا أن نستقصيَ السلبيات التي أُخْضع لها لبنانُ على يد تحالفٍ لبناني ـ سوري كان أكثرُ أطرافه غيرَ معنيّ البتّةَ بالمصلحة الوطنية ولا القومية (بل كان بعضُ «الحلفاء» اللبنانيين من أصحاب السوابق في التعامل مع العدوّ الإسرائيلي، وارتكابِ المجازر بحقّ الفلسطينيين والمسيحيين والمسلمين). وقد اعترف الرئيس بشّار الأسد بأخطاء السياسة السورية في خطابه الأخير أمام مجلس الشعب، ولكنّ كلامَه يبقى ناقصًا ومبتورًا على طريقة «النقد الذاتي» الذي تَفَنَّنا به ـ نحنُ اليساريين العربَ ـ لكي لا نُصْلحَ ما خَرَّبْناه! وليْتَه، حرصًا على **مستقبل** العلاقات بين البلديْن (اللذيْن سيبقيان جاريْنِ شئنا أمْ أبيْنا)، جَرَدَ سلبيّاتِ السياسة السورية واللبنانية معًا، ولو اقتضاه ذلك خطابًا «كاستروياً» من سبع ساعات! أمْ أنّ تلك «السلبيات» هي جزءٌ متأصّلٌ في بنية الفكر القومي النظامي القديم، ولا يُمْكن تصحيحُها إلاّ ببنيانٍ فكري وتنظيمي جديد؟

أيًا يكن الجواب، فإنّنا لم نكن لنتمنّى أن يكون انسحابُ القوات السورية من لبنان استجابةً لضغوطٍ أميركيةٍ وأوروبية. ذلك أنّ «إذلالَ [سورية]، وتنافُسَ الزعماءِ الغربيين في إصدار التعليمات لدمشق، وإصرارَهم على ضرورة امتثالها للإرادة الغربية، تَسْتفزّ الضميرَ العربي.»[2] نعم، كنّا نتمنّى (غير أنّ السياسةَ ليست بالتَّمنّيات) لو خَرَجَ الجيشُ السوريُّ

١ ـ لنتذكّرْ أنّ القوات السورية جاءت إلى لبنان في الأصل، كما يقول روبرت فيسك (**الإندبندنت**، ٨ آذار ٢٠٠٥)، تلبيةً لدعوة «المسيحيين الموارنة من أجل حمايتهم من فلسطينيي ياسر عرفات!»

٢ ـ فهمي هويدي، **السفير** ١٥ آذار ٢٠٠٥.

باتفاقٍ عربيّ ما، ولكنْ ـ وسط غيابٍ فاضح لمؤسسات عربيةٍ جامعة كما هو حالُ الجامعة العربية ـ ليس ثمة مَنْ يَرْتق الخلافاتِ بين البلدان العربية.

لقد «أَكَلْنا الضَّرْبَ،» كما يقول التعبيرُ الشعبي، لبنانيين وسوريين، رغم أنّ بعضَنا يهلّل احتفالاً بالنصر المبين. المهمُّ الآن أن نَحدَّ من الخسائر قدْرَ المستطاع. فالخروجُ السوري قد لا يؤدّي، بالضرورة، إلى حلولٍ الديموقراطية في لبنان. ذلك أنّ البديلَ المطروحَ الآن هو تسوية أميركية ـ فرنسية (القرار ١٥٥٩) مكانَ التسوية الأميركية ـ السورية ـ السعودية (اتفاق الطائف)؛ ولا داعي إلى الاستطراد في الحديث عن نوايا السياستيْن الأميركية والفرنسية حيال لبنان ومقاومته، استنادًا إلى الماضي القريب والبعيد. ولكنّ الأهمّ الآن هو ألاّ يَعْتبر السوريون خروجَهم هزيمةً نكراءَ لهم. وبالمِثْل، فإنّ على المعارضة اللبنانية ألاّ تتصرّفَ وكأنّها انتصرتْ. فالحال أنّ سورية ماتزال «قوةً سلبية،»[1] وهي ما تزال قادرةً على التصرّف بكيْديّةٍ لن تَكُون في صالح أحد... إلاّ إسرائيل والغرب الاستعماري طبعًا. لقد عانى المواطنُ اللبناني العادي ممارساتِ الأجهزةِ السورية في لبنان، وبات يتُوق إلى أن تستفيد السلطةُ السوريةُ من خطاياها الفادحة، فتَعْمدَ إلى فسح المجال أمام الشعبين للتواصل الحرّ، الثقافي والاقتصادي والاجتماعي، بعيدًا عن القمع والقيود. ولعلّ في ذلك طوباويةً لا تستقيم مع واقع السلطة السورية، ولكنّه الطريقُ الأوحدُ لعلاقات صحيّة بين البلديْن، بل ربّما بات هو الحلُّ الأوحدَ اليومَ لإبقاء سورية نفسِها في منأًى عن الأخطار العسكرية والاقتصادية الدولية. وليس «مصادفةً» في هذا الاتجاه (وهذا برسم دعاة الرفض المطلق لنظرية المؤامرة!) أنْ يلتقي مؤخّرًا مسؤولون أميركيون بارزون قادةَ المعارضة السورية في واشنطن (فريد الغادري وآخرين) للبحث في «مستقبل النظام السوري بعد الانسحاب من لبنان.»[2]

❖ ❖ ❖

أما السلطة اللبنانية فحدِّثْ عن أخطائها ولا حَرَج. وماذا يُمْكن أن نتوقَّعَ، أصلاً، من تَرْكيبةٍ بُنِيتْ على توافقات طائفية ـ ميلشيوية ـ سورية ـ سعودية (والسلسلة لا تنتهي، ولكنّها لا تتضمَّنُ بالتأكيد صفةَ «لبنانية ١٠٠٪» التي يتشدّق بها بعضُ المتظاهرين المعارضين)! وأقولِ ذلك لكي أنبّه إلى لزوم أن لا نتوهَّمَ أنّ «السلطةَ اللبنانية» هي فقط ذلك النظامُ الهزيلُ الذي جاء بعد تكليف الرئيس عمر كرامي رئاسةَ الوزراء قبل شهور. إنّ السلطة هنا تَشْمل كثيرًا من رموزِ ما يُسمّى بـ «المعارضة اللبنانية،» بمن فيهم، بل وعلى رأسهم، الرئيسُ المغفورُ له رفيق الحريري وعددٌ كبير من النوّاب والوزراء ورؤساءِ «الأحزاب» والهيئاتِ والنقابات والمجالس و«الصناديق» المنتفِعةِ ـ جميعها ـ من سياسات المحاصصة والرشاوى ومشاريع الإعمار و«الترضية.» فالسلطة اللبنانية التي حَكَمتْ منذ بداية التسعينيات (مع استثناءٍ قصيرٍ هو فترةُ تولّي سليم الحصّ رئاسةَ الحكومة بين عامَيْ ١٩٩٨ و٢٠٠٠) هي التي حَكَّمت «الأجهزةَ الأمنيةَ» برقاب العِباد، وهي التي رَسَّخت التبعيةَ للسياسة السورية (تحت شعار «تلازُم المساريْن»)، وهي التي استفادت وانتفعتْ من نظام الفساد والإفساد الذي تهاجمه «المعارضةُ» الآن.

ولكنّنا حتى لو اقتصرْنا الكلامَ على السلطة السياسية منذ مجيء الرئيس عمر كرامي إلى سدّة رئاسة الحكومة، بل ومنذ اغتيال الرئيس الحريري والضحايا الآخرين بشكلٍ أكثر تحديدًا، لَهَالَنا حجمُ «التخبيص» وانعدام المسؤولية اللذيْنْ ظَهَرَتْ بهما هذه السلطةُ أمام الناس. فها قد مضى ثلاثةٌ وأربعون يومًا على «الـ» جريمة[3] دون أن تَطْلع علينا هذه السلطةُ ولو بتقريرٍ واحدٍ عمّا جرى فعلاً: أهُو مُحصّلةُ عمليّةٍ «استشهاديةٍ» (كما وَصَفَها، بزلّةِ لسانٍ معيبةٍ، وزيرُ الإعلام المستقيل الخطيبُ البارعُ الأستاذ إيلي الفرزلي) نَفَّذها الفلسطينيُّ الأصولي (والفلسطينيون، و«الأصوليون» تحديدًا، هم دومًا كبشُ المحارق العربية والدولية) أبو عَدَس؟ أمْ هو مِنْ عملِ حجّاج لبنانيين؟ وإلى ما قبيْل صدور تقرير «لجنة تقصّي الحقائق الدولية» كنّا مانزال نَجْهل كيفيةَ حصول جريمة اغتيال الرئيس الحريري والضحايا الآخرين (الذين لا نَعْرف أكثرَهم، ولا يَعْلم معظمُنا أنّ مِنْ بينهم ثلاثةَ سوريين فقراءَ كانوا يبحثون عن عملٍ يُقيم أودَ عائلاتهم المسكينة): أبسيّارةٍ مفخّخةٍ، أمْ بتفجيرٍ من تحت الأرض (سارَعَ الإعلامُ العونيُّ عبر موقعه الالكتروني إلى اتّهام العمّال السوريين به، في لفتةٍ عنصريةٍ مجيدةٍ تَليق به!)، أَمْ بصاروخٍ من السماء؟ وبقيتْ جثّةٌ واحدة على الأقل (للشهيد عبد الحميد الغلاييني)، حتى اليومِ السابع عشر من الحادثة، مطمورةً تحت طبقةٍ رقيقةٍ من التراب دون أن تَكْشفها الأجهزةُ الأمنيةُ بحجّة الحرص على سلامة التحقيق، رغم أنّها (أي

---

١ ـ الرئيس سليم الحصّ، **السفير**، ٧ آذار ٢٠٠٥.

٢ ـ **النهار**، ٢٧ آذار ٢٠٠٥.

٣ ـ دأبتْ وسائلُ الإعلام التابعة للرئيس الحريري على وضع سابقة «الـ» قبل كلمة «جريمة» لوصفِ ما حدثَ ظهيرةَ الرابع عشر من شباط. وبلغ الأمرُ بتلك الوسائل أنْ راحت تؤرِّخ الأيامَ بما قبل الجريمة وما بعدها: «اليوم الثالث والثلاثون على الجريمة،» «اليوم الرابعُ والثلاثون على الجريمة...» وكأنّ ما حَدَثَ ذلك اليومَ المشؤومَ هو التعريفُ الجامعُ والمانعُ، بل هو النموذجُ البدئيّ لكلّ الجرائم، وبدايةُ تأريخٍ جديد.

الأجهزة) سَحَبتْ سيّاراتِ الموكب المحترقة الستّ (فضلاً عن سيارة ب. أم. دبليو لم تكن ضمن الموكب) إلى إحدى الثكنات! وحين نَطَقَ فخامةُ الرئيس إميل لحّود بعد طُولِ صمتٍ، وَصَفَ الجريمةَ بـ «الرِّزالة» (كذا)، وكأنّ ما حَدَث قَرْصةٌ في فَخذِ طفلٍ أوْ محضُ شتيمة.

ولم يكتفِ الرئيس لحّود بذلك، بل رَفَضَ الإصغاءَ إلى مطالب وفد المعارضة (المُكوَّن من النائب الشرس فارس سعيْد، والنائب التي كَشَّرتْ عن أنيابها حديثًا السيِّدة غُنوة جَلّول)، وذلك أثناء الاستشارات النيابية المُلْزِمة، بحجّةِ عدم تسميةِ ذلك الوفد مرشَّحًا لرئاسة الوزراء يَخْلف الرئيسَ المستقيلَ آنذاك. ثم أعاد فخامتُه تكليفَ الرئيس كرامي متيقِّنًا من أنّ التمديد (الذي مَتَّعه به الإخوةُ السوريون قبل شهور) هو سُنّةُ الحُكْم في لبنان، ومتوهِّمًا (ومعه الرئيس كرامي) أنّ التظاهرة الحاشدة التي نَظّمها حزبُ اللّه في ٨ آذار إنّما هي استفتاءٌ على شعبيّتهما (لحّود وكرامي) لا على رغبةِ أكثرية اللبنانيين (٦٥٪ منهم بحسب استفتاء **السفير**) في حمايةِ سلاح المقاومة.

كما بَدَت الحكومةُ الكراميةُ مهلهَلَةً، سقيمةَ الخطاب. وكان أفضلَ ما أنجَزَه كرامي بعد الاغتيال هو استقالتُه، التي يؤكّد الأستاذ نجاح واكيم في إحدى مقابلاته التلفزيونية أنّها جَنَّبتِ البلادَ دماءً كانت ستُراق بسبب نيّةٍ مبيَّتةٍ باقتحام المجلس النيابي. بيْدَ أنّ الرئيس كرامي عاد فقَبِلَ التكليفَ من جديد على أساس تشكيلِ حكومةِ اتحادٍ وطني، وهو أمرٌ مايزال متعثِّرًا إلى اليوم (٢٩ آذار) بسبب رفض المعارضة المشاركةَ في

الأهم الآن هو ألاّ يَعتبر السوريون خروجهم هزيمة نكراء لهم، وألاّ تتصرّف «المعارضة» اللبنانية وكأنّها انتصرت

الحكومة العتيدة قبل موافقة السلطات اللبنانية على إجراء تحقيقٍ دوليٍ لمعرفةِ كيفية حصول جريمة اغتيال الرئيس الحريري (ولا أحد يهمّه الضحايا العشرون الآخرون كثيرًا) وقبل إقالة (أو استقالة) رؤساء الأجهزة الأمنية الذين تتّهمهم المعارضةُ بتنفيذ الجريمة أو بالتواطؤ مع منفّذيها أو بالتثاقل والإهمال في أحسن الأحوال.

ومع ذلك ينبغي أن نقول إنّ السلطة اللبنانية لم يكن يُمْكنها أن توافِقَ، هكذا ومن دون أدنى مساءلة، على مطلبَي المعارضة. فليس المحقِّقون الدوليون حياديين دائمًا كما تَزْعم هذه المعارضة؛ ولنا في كذبة «أسلحة الدمار الشامل» في العراق دليلٌ كافٍ على أنّ الأمم المتحدة ليست حَكَمًا نزيهًا وإنّما هي محصّلةُ توازنِ قوًى عالميةٍ تَميل كَفَّتُه إلى الولايات المتحدة منذ سنوات. المعضلة أنّ المعارضة، وعائلةَ الرئيس الراحل، تتمسّكان بالتحقيق الدولي لخوفهما (وهو خوفٌ في محلّه) من أن تتلاعب «الأجهزةُ» بالقضاء اللبناني. وتتفاقم المعضلةُ إذا صَدَّقنا فتوى النائب بطرس حرب[1] التي تَقْضي بعدم قانونيّة أيّ لجنةِ تحقيقٍ مختلطة (دولية ـ لبنانية) بحسب المادة ١٠٠ من شرعة الأمم المتحدة التي تنصّ على أنّ الأمين العامّ وموظّفي الأمم المتحدة ـ في معرض قيامهم بواجباتهم ـ لا يَطْلبون ولا يَقْبلون توجيهات أيّ حكومة أو سلطة خارجية عن منظمة الأمم المتحدة. وعلى كل حال، فقد وافقت الدولة اللبنانية (في ٢٦ آذار) على لجنة التحقيق الدولية. أما استقالة قادة الأجهزة الأمنية طوعًا، أوْ محاكمتُها (كما اقترح الأمينُ العامّ لحزب اللّه في ١٦ آذار عبر قناة المنار)، فيبدو لنا أنّ ذلك سيكون الحلّ الأفضل لتخفيف التوتر الداخلي الحالي. ويَظْهر أنّ الأمور تسير في هذا الاتجاه مع طلب رئيس الاستخبارات ريمون عازار «إجازة» لمدة شهر!

❖ ❖ ❖

عند الكلام على المعارضة اللبنانية الحالية يجب دائمًا التمييزُ بين قسميْن أساسييْن.[2] القسم الأوّل يتألف من قوًى عارضتْ دومًا وجودَ القوات السورية في لبنان، وكانت (وبعضُها مايزال) على ارتباطٍ بالخارج الاستعماري، وعلى رأسها القواتُ اللبنانية وتيّارُ العماد ميشال عون. أما القسم الثاني فقد كان في السابق جزءًا لا يتجزّأ من السلطة القائمة، ويتضمّن: أ) تيّارَ الرئيس الراحل رفيق الحريري؛ و ب) تيّارَ الأستاذ وليد جنبلاط. إضافةً إلى هذيْن القسميْن الأساسييْن، ثمة حضورٌ جَهير (وإنْ كان قليلاً من الناحية العددية) لـ «حركة اليسار الديموقراطي»؛ فضلاً عن وزنٍ معنويّ يمثّله النائب نسيب لحود وبعضُ الشخصيات الثقافية المستقلّة.

إنّ إغفالَ هذا التنوّع في صفوف المعارضة أمرٌ خطير، لا لأنّه يقدِّم توصيفًا خاطئًا للحال فحسب، ولا لأنّه يَعْجز عن فهم الهبّة الشبابية العارمة التي شَكّلت المدَّ الشعبيّ لهذه المعارضة فقط ، بل لأنّه سيزيد أيضًا من حدّة القُصور عن اجتراح حلٍّ سياسيٍّ للأزمة اللبنانية الحالية، وسيُسْهم في بناءِ منصّة وثبٍ لبنانيةٍ للولايات المتحدة من أجل تحقيق «الشرق الأوسط الكبير» القائم على دولةٍ صهيونيةٍ جبّارة ودولٍ عربيةٍ ضعيفةٍ ومُلْحَقة.

هذه القوى كانت على شيء من التنسيق قبل ١٤ شباط، ولكنّ جريمةَ ١٤ شباط قَرَّبتْ بينها إلى درجة التوحّد. غير أنّه توحّدٌ مزعومٌ لن يَلْبث، بعكس تأكيدات وليد جنبلاط شبهِ اليومية،

١ ـ **السفير**، ١٩ آذار ٢٠٠٥.

٢ ـ داغر، **السفير**، ١٦ آذار ٢٠٠٥.

أن يَنْفرط، لا بسبب انتهازيةِ كثيرٍ من المنخرطين الجُدُدِ فيه فحسب، ولكنْ أيضًا ـ وبالدرجة الأُولى ـ لأنّ الكتلة «السُّنيّة» كانت وماتزال تعبِّر في جلساتها الخاصة (وأحيانًا على لسان نوّابٍ سُنّةٍ غدوْا أشاوسَ في الفترة الأخيرة) عن عدم رضاها عن وجودها إلى جانب جبران تويني وبيار الجميل وأضرابهما. وليس مصادفةً أن تؤكّد النائب بهيّة الحريري، في خطابها بمناسبة مرور شهر على اغتيال شقيقها، «ثوابتَ» تيّارها: عروبةَ لبنان، ودعمَ القضية الفلسطينية، وإعادةَ بناء روابط سورية ـ لبنانية جديدة وصحّية؛ فهذه كلُّها ثوابتُ تتعارض تعارضًا صارخًا مع توجُّهات اليمين الطائفي العنصري داخل المعارضة نفسها. يُضاف إلى ذلك تقلُّبُ مواقف الوزير جنبلاط، بحيث لا يُمْكن أحدًا الرهانُ على بقائه في المعارضة (أو في أيّ مكانٍ آخر) وقتًا طويلاً؛ وقد سبق أن بدّل مواقفَه جذريًا بعد أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١، ولا يُستبعد أن يعود رأسَ حربة «المشروع السوري» في لبنان، بعد دعوته العلنيّة إلى الانتداب!

اتّسمت المعارضة، بشكل عامّ، ببؤسٍ بالغٍ في طرح الشعارات. ومردُّ هذا البؤس إلى تناقض الشعارات الجديدة التي يَطْرحها بعضُ أقطابها مع شعاراتهم وممارساتهم السابقة في أحسن الأحوال، أو إلى تناقُضها مع المبادئ الوطنية الجامعة في أسوإها. خذْ مثلاً شعارَ «السيادة،» إذ يبدو لافتًا هنا أنّ معظم أطراف المعارضة تُغْفل السيادةَ اللبنانيةَ على مزارع شبعا التي ماتزال رازحةً تحت الاحتلال الإسرائيلي. كما تُغْفل مسألةَ عودة اللاجئين الفلسطينيين (وهم أكثرُ من ثلاثمئة ألف في لبنان)، وهي مسألةٌ تشكّل الردَّ الأوحدَ على التوطين الذي تؤكّد المعارضةُ أنّها تَرْفضه رفضًا باتًا. ثم إنّ المعارضة (في حدّ علمي) لم تَرْفع طوال تظاهراتها الكبرى شعارَ عودة الأسرى اللبنانيين من السجون الإسرائيلية، مع أنّ بقاءهم هناك طعنةٌ نجلاءُ في صميم السيادة اللبنانية. علاوةً على ذلك فقد كشفت الأيامُ الأخيرة كذبةَ النزعة السيادية لدى أطراف المعارضة: ذلك أنّنا لم نَسْمعْ واحدًا من قادتها يُطالب بعدم استقبال دايڤيد ساترفيلد (نائبِ مساعِد وزيرة الخارجية الأميركية و«المندوب السامي» الجديد) أو على الأقلّ يندّد بتصريحه في ٢٥ آذار حين دعا القوى (**اللبنانية**) الحليفةَ لسوريا وإيران إلى عدم التدخل في شؤون الشعب اللبناني! صحيح أنّه «أوضح» في اليوم التالي أنّه يَقْصد «الأطرافَ الخارجية» فقط، إلاّ أنّ «زلّة لسانه» السابقة هي التي تعبِّر فعلاً عن قصده الحقيقي، تمامًا مثلما عَبَّرتْ «زلّةُ لسان» رئيسِه بوش عن مشاعره «الصليبية» ضدّ الإسلام! ولا يستغربن أحدٌ إنْ عَمَدَ الحُكْمُ اللبناني الجديد (بعد فوز المعارضة المرجَّح في الانتخابات النيابية) إلى وضع القيود على حرية التعبير ضدّ الصهيونية والصهاينة (على خطى اتفاقية ١٧ أيار) بحجّة الحفاظ على السيادة![1]

وبَلَغَ الأمرُ ببعض دعاة السيادة في جبهة المعارضة أمثال الأستاذ وليد جنبلاط أن طالبوا بحمايةٍ دوليةٍ للبنان، وبنوعٍ من «الانتداب» عليه. فأيّةُ سيادةٍ هي تلك التي تَقْبل أن تُحِلّ احتلالاً أجنبيًا أو وصايةً أجنبيةً ما، مكانَ احتلالٍ أو وصايةٍ أجنبيةٍ أخرى؟ لكنّ العَجَب سيَبْطل حين نَعْلم أنّ «الجرثومة» (پول وولفوويتز) التي تمنّى جنبلاط أن تُقْتَلَ بصاروخ المقاومة العراقية قبل شهور قد أصبحت اليومَ، بلسان جنبلاط، مثالاً على «العقل الديموقراطي الغربي.» وسيَبْطل العجبُ أيضًا حين نَسْمع جنبلاط يأسف لمواقفه القومية السابقة من الاحتلال الأميركي للعراق، فيَمْتدح على شاشة LBC (٣ أو ٤ آذار) الديموقراطيةَ الجديدةَ التي «سَمَحَتْ لثمانية ملايين عراقي بالانتخاب.» إذنْ، الانتداب لا يتناقض مع السيادة إذا جاء بمرشَّحي التوبة الجديدة! ومن هنا نستطيع أن نَفْهم لماذا يُصرّ قادةُ المعارضة على الانسحاب السوري الفوري والكامل **قبل** إجراء الانتخابات النيابية، مع أنّ مثل هذه الانتخابات جَرَتْ ـ وبديموقراطيةٍ كما يقولون ـ في فلسطين والعراق المحتلَّيْن. ولكنْ، احتلالٌ عن احتلالٍ يَفْرق[2]: فالاحتلالُ السوري حين نستدعيه لدفع القوات اللبنانية ـ الفلسطينية المشتركة عامَ ١٩٧٦ (كما فَعَلَ اليمينُ اللبناني) جيِّدٌ ولا يَمَسُّ السيادةَ؛ والاحتلالُ الإسرائيلي حين نستدعيه ونتحالفُ معه جهارًا نهارًا لطَرْدِ «فلسطينيّي ياسر عرفات» (كما فَعَلَ اليمينُ نفسُه عام ١٩٨٢) لا يَنْتهك تلك السيادةَ البَتُولَ؛ والانتدابُ (الأوروبي؟) حين نَسْتدعيه لطردِ الاحتلال السوري (كما يَفْعل قائدُ المعارضة، في هذه اللحظة طبعًا) شكلٌ من أشكال صون السيادة اللبنانية!

إنّ الأجنبي ـ حتى لو اعتَبَرْنا «السوري» كذلك ـ ليس خادمًا عندكم، يا دعاةَ السيادةِ، ويا عباقرةَ التكتيكِ المرحلي والدهاءِ السياسي. فللأجنبي مصالحُه الدائمة، وهو لن يَرْحل عن أرضنا بمجرّد أن «يَكْنس الوَسَخَ» (وهذا من تعبيرات بعض أطراف المعارضة العنصرية)، بل سيُرسِّخ دعائمَه ومنافعَه السياسيةَ والاقتصاديةَ والعسكريةَ كما فَعَلَ «الاحتلالُ السوري» طوال ٢٩ عامًا في لبنان، وكما فَعَلَ الاحتلالُ الإسرائيلي على امتداد ٢٢ عامًا في لبنان أيضًا، وكما يَفْعل الاحتلالُ الأميركيُّ للعراق منذ عام ٢٠٠٣. وكنّا نظنّ أنّ هذا أمرٌ بدهيّ لدى جهابذةِ السياسة، ولكنّه ليس كذلك على ما يبدو. وما يُؤْسَفُ له حقًا ليس سياسات السياسيين المتقلِّبين، ولا السياسيين الثابتين على مواقفهم الاستعلائية والشوفينية، وإنّما التحاق فئات شعبيةٍ واسعةٍ بهم، ومن مختلف الطوائف (باستثناء معظم «الشيعة،» والحمدُ للّه!). ومن المؤكّد

١ ـ كمال ذبيان، جريدة **الديار**، ٢٧ آذار ٢٠٠٥.

٢ ـ باستعارة من الشهيد غسان كنفاني: «خيْمة عن خيمة تَفْرق!»

أنّ الشعبَ اللبناني ذاق الأمرَّيْن، كما ذَكَرْنا، على يد المخابرات السورية، فاندفعتْ أقسامٌ كبيرةٌ منه خلف تظاهرات ساحة الشهداء. ولكنّ ذلك لا يعني أن يَسْتقيلَ العقلُ النقديُّ، واليساريُّ تحديدًا، من دَوْره، وأن يَنْدفعَ إلى «تبنّي» هذه الهبّةِ الشبابيةِ «تبنِّيًا أبويًا.»[1] والحقّ أنّ ثمة «جوًا من الإرهاب الفكري تمارسه المعارضة»[2] هنا: فإنْ لم تكن مع الجماهير في الساحة (ساحة الشهداء فقط طبعًا) فإنّ وطنيّتَكَ وسياديّتَكَ واستقلاليّتَكَ مطعونٌ فيها. وهذا الجوّ هو الذي سَمَحَ بتغييب الأهداف الحقيقية لقرار ١٥٥٩، الذي يشكّل أحدَ دوافع الانقسام اللبنانيّ الحاليّ (بعد قرار التمديد للرئيس لحّود واغتيال الرئيس الحريري) وأحلّ مكانَها أهدافًا / شعاراتٍ أخرى عن «السيادة والحرية والاستقلال.»

إنّ القرار ١٥٥٩ لا يتوخّى، كما يروِّج قادةُ المعارضة، تحقيقَ أيٍّ من تلك الأهداف/ الشعارات. بل هو لا يتوخّى طردَ «السوري» من لبنان لو كانت السلطاتُ السوريةُ قد أذعنتْ للمطالب الأميركية ـ الأوروبية، وعلى رأسها: نزعُ سلاح حزب اللّه، و«التعاونُ» الكامل مع خريطة الطريق الفلسطينية ـ الإسرائيلية. إنّ بعضَ أطراف المعارضة، كما ذَكَرْنا، كانوا أكثر المنتفعين من «السخاء» السوري، ولا يَجُوز لأيّ عاقل أن يَسْمح لهم بأن يَخْدعوه بكذبةِ «الاضطهاد» التي يَزْعمون أنّهم سَكَتوا عنها طوال عقود من أجل «المصلحة الوطنية»: فقد سَرَقوا

القرار ١٥٥٩ لا يتوخّى طردَ «السوري لو كانت السلطات السورية أذعنتْ للمطالب الأميركية ـ الأوروبية بنزع سلاح حزب الله و«التعاون» الكامل مع خريطة الطريق

ونَهَبوا وأَهْدروا واضطَهدوا (لا اضطُهِدوا) بغطاءٍ ودعمٍ من بعض الأجهزة السورية واللبنانية. بل كان بعضُ «المعارضين،» كما يقول الوزيرُ المستقيل ألبير منصور، «بين أيدي الأجهزة الأمنية حتى لا أقول بين سيقانها... وكان غازي كنعان 'لابِسْهُمْ'.»[3] ثم تبدّلتْ «وجهةُ الرياح الإقليمية والدولية» (كما يَكْتب كميل داغر)، فقَلَبُوا لداعميهم ورُعاتهم الأوائلِ ظَهْرَ المِجَنّ، وراحوا يروِّجون أمامَ طوائفهم وأمامَ الشعب عامةً كذْبةَ السيادة والحرية والاستقلال، القادمةِ جميعها على القاطرة رقم ١٥٥٩.

إنّ القرار ١٥٥٩ لا يَهْدف إلى إحلال هذه الأهداف والشعارات (النبيلة في ذاتها)، بل هو تتمّةٌ لخطّةٍ أميركيةٍ قديمةٍ عَبَّرَ عنها تقريرٌ أميركي شهير نُشِرَ عام ١٩٩٦ بعنوان: A Clean Break: A New Strategy for Securing the Realm. ومؤدّى هذه الاستراتيجية هو حلُّ مشاكل إسرائيل عبر «زعزعة destabilising» جيرانها الخطرين. فـ «بعد الخلاص من العراق» تَدْعو هذه الدراسةُ إسرائيلَ إلى «القبض على زمام المبادرة الإستراتيجية على امتداد حدودها الشمالية من خلال الاشتباك مع حزب اللّه وسورية وإيران...»[4] ويبدو أنّ الإدارةَ الأميركية والكيانَ الصهيوني قد وَجَدا الفرصةَ سانحةً للخلاص من المقاومة اللبنانية بعد تواتُر الأنباء عن تعاظُم الترسانة الإيرانية (التي يُقال إنّها ستُفيد ٥٠٠ مصنع في حال استخدامها لأهدافٍ تنمويّة) وبعد تسرُّب شائعاتٍ عن تملُّكِ حزب اللّه أكثرَ من ١٢ ألف صاروخ متطوّر، بعضُها من طراز «فجر ـ ٥» الإيراني ويَبْلغ مداها أكثرَ من ٥٤ ميلاً، وقد يصل إلى تل أبيب وحيفا! وقد نَقَلَتْ بعضُ الجرائد البريطانية تفاصيلَ خطةٍ إسرائيلية ـ أميركية لضرب المنشآت النووية الإيرانية، وبَيَّنتْ مخاوفَ إسرائيل من أعمالٍ انتقامية قد يقوم بها حزبُ اللّه حالَ بدء ذلك الهجوم، بما «يُعطي إيرانَ ميزةً لرَدْعِ أميركا عن ضرب منشآتها النووية.»[5] ولم يُخْفِ وزيرُ خارجية العدوّ ولا رئيسُ أركان جيشها دورَهما الأساسيَّ في استصدار القرار ١٥٥٩؛ كيف لا وإسرائيلُ هي المستفيدُ الأوّلُ منه لأنّه يحقّق ـ في حال تنفيذه ـ الثأرَ مِنْ عدوِّها الأبرز (حزب اللّه) الذي تتّهمه أيضًا بدعم الحركات الفلسطينية المسلّحة داخل فلسطين؟

إنّ فضيلةَ النظام السوري الأبرزَ (وربّما الأوحدَ) في هذا الصّدد، كما أرى، هي رفضُه التورُّطَ في نزع سلاح حزب اللّه. ولذلك تمّ الضغطُ الأميركي ـ الأوروبي عليه لسحب جيشه من لبنان فورًا، على أملِ أن تتولّى إسرائيلُ أو الجيشُ اللبناني تلك المهمةَ المشؤومةَ (إنْ لم يتخلَّ الحزبُ طوعًا عن سلاحه، كما يَأْمل الأميركيون). والمؤسف أن يتصدّى «اليسارُ الديموقراطي،» الذي بات جزءًا من المعارضة وإحدى «مدرَّعاتها الفكرية» أيضًا، لمهمّة تسويغ الديموقراطية القادمة بالتساوق والتزامن والتصادف مع القرارات الدولية أو «اللحظةِ الدّوليةِ المؤاتية،» بدل أن يَفْضح الخطةَ الأميركية ـ الإسرائيلية القديمة. ولكنْ ماذا كنّا سنتوقّع من يسارٍ لا يكفّ منظِّروهُ «الروحيّون» (أمثال الرفيق كريم مروّة) عن ترداد إيجابياتِ الديموقراطية العراقية الحالية مقارنةً (ولماذا المقارنة؟!) بحُكْم صدّام، ويُعْلن قادتُه الميدانيون استعدادَهم للدفاع عن «جميع» شخصيات المعارضة[6] ـ أيْ بمن في ذلك الرئيسُ أمين

---

١ ـ ٢ ـ جوزيف سماحة، **السفير**، ٥ آذار ٢٠٠٥.

٣ ـ **السفير**، ٢ آذار ٢٠٠٥.

٤ ـ www.israeleconomy.org/strat1.htm. والتقرير من إعداد «معهد الدراسات الاستراتيجية والسياسية» وهو نتيجةُ نقاشٍ جرى في «إسرائيل» مع صنّاع قرار أميركيين من بينهم: ريتشارد بيرل، وجايمس كولبرت، وتشارلز فيربانكس (جونيور)، ودوغلاس فايث.

٥ ـ حسن الأمين، **الرأي الآخر**، العدد ١٥ آذار ٢٠٠٥، ص ٧.

٦ ـ كما جاء على لسان الرفيق إلياس عطا اللّه على قناة الجزيرة في ٥ آذار ٢٠٠٥، وذلك في معرض ردّه (إنْ لم تَخُنّي الذاكرة) على الوزير وئام وهّاب.

الجميّل، صانعُ اتفاق ١٧ أيار «النادر»؟ وهل كنّا سنتوقّع غيرَ ذلك من يسارٍ يَعتبر أنّ نموذجَه التحريريَّ الأمثلَ هو النموذجُ الفلسطيني الرسمي؟ فقد جاء في بيان لحركة اليسار الديموقراطي: «إنّنا ماضُونَ في معركةِ انتزاع القرار الوطني اللبناني المستقلّ، وسنَنْجح في ذلك كما نَجَحتْ من قَبْلنا القيادةُ الوطنيةُ الفلسطينيةُ، وعلى رأسها ياسر عرفات، في رفض مقولة 'فلسطين جنوبُ سوريا' [جنوبُ أيّ بلدٍ إذن؟!]، ومَضَتْ في معركتها لاسترجاع فلسطين...»[1] فإذا كان نموذجُ السلطة الفلسطينية، وقيادةِ منظمة التحرير، هو الذي يتّبعه يسارُ المعارضة اللبنانية، فهل سنَطْمع في استرجاع ٢٢٪ من أرض لبنان، وفي تقسيم هذه إلى بانتوستانات دونما تواصُلٍ جغرافيّ، وفي إبقاءِ «اللاجئين» اللبنانيين في الشتات؟!

لسنا متيمِّمين بحزب اللّه. وينبغي ألاّ نَنْسى أنّ هذا الحزب يتبنّى عقيدةً دينيةً هي أبعدُ ما نكون عنه، نحن القوميين العربَ العلمانيين واليساريين؛ وأنّه أَسْهم، عَبْرَ تحالفه مع حركة أمل، في إسقاطِ رموزٍ وطنيةٍ وديموقراطيةٍ في الانتخابات (على رأسها الأستاذ حبيب صادق)، وفي احتكار المقاومة الوطنية على حساب تنظيمات يسارية وقومية كانت هي المبادرةَ إلى إطلاق المقاومة المسلّحة عام ١٩٨٢ بل وقبل ذلك أيضًا. وسلسلةُ اعتراضاتنا على حزب اللّه لا تنتهي، وأهمُّها ارتباطُهُ الوثيق بالسياستيْن السورية والإيرانية. ويجب ألاّ نَصمْتَ عن ذلك كلّه بحجّة «أولويّات» المعركة. ومع ذلك، فإنّ مكافأةَ حزب اللّه على إسهامه الأبرز في تحرير أرضنا عامَ ٢٠٠٠ لا يكون بتبنّي رغبةِ بعضِ أطراف المعارضة في تنفيذ القرار ١٥٥٩ القاضي بنزع سلاح المقاومة، أو بتبنّي رغبتهم في أن يسلِّم الحزبُ سلاحه إلى الدولة «من تلقاء نفسه!» فالعدوّ مازال على الأبواب، وهو يتربَّص بقادة المقاومة لاقتناصهم واحدًا واحدًا، وشبعا مازالت أسيرةً، والأسرى ما زالوا أسرى، والطائراتُ والمدرَّعاتُ الإسرائيليةُ مازالت تَنْتهك سماءَنا وأرضَنا، واللاجئون الفلسطينيون في لبنان مازالوا محرومين من حقّهم في العودة إلى بيوتهم في فلسطين.

❖ ❖ ❖

لن يستقيم نقدُنا ولن يَكْتمل إنْ لم نأخذْ في الاعتبار الدورَ الهامَّ، والسلبيَّ في معظمه، الذي أدّته للأسف غالبيةُ المثقفين في لبنان. فباستثناءِ قلّةٍ قليلةٍ، ولكنّها محترمةٌ ومميّزة، على رأسها جوزيف سماحة وكميل داغر وأسعد أبو خليل وإبراهيم الأمين، انجرف أكثرُ الكتّاب اللبنانيين ما بعد اغتيال الحريري في مواقفَ تراوحتْ بين الترويج لسلسلةٍ من عمليات التزييف بحقّ الرئيس الراحل وسياسته بما يَخْدم الشعاراتِ التي تَزْعم قادةُ المعارضة أنّه كان يناضل في سبيلها (السيادة، رفض الوصاية السورية، بناء دولة المؤسسات، حرية الوطن والمواطن) من جهة، وبين ركوبِ موجةِ المعارضة وتبنّيها تبنّيًا أبويًا يَحُول دون أيّ تطويرٍ حقيقيٍّ وتقدُّميٍّ لها.

١ـ فلنبدأْ أولاً بالتزييف الذي أَسْبغوه على سياسات الرئيس الراحل، مع الاعتذار مسبَّقًا إلى محبّيه؛ فالحقيقة يجب ألاّ تُطاولَ قتلةَ الرئيس المجرمين أيًا كانوا فحسب، وإنّما قَتَلَتَها هي أيضًا. إنّ «ذِكْرَ مَحاسنِ موتانا» مبدأٌ دينيٌّ قد يكون أخلاقيًا ونبيلاً، ولكنّه قد يَغْدو تعميةً لن تقود إلاّ إلى إعادة إنتاج (بل وتعزيز) السياساتِ الخاطئة والمضرّة في المستقبل.

لا شكّ في أنّ الرئيس الحريري كان ذا إيجابياتٍ لا يُنْكرها إلاّ المُغْرِضون. فقد أَسْهم في وقف الحرب، عَبْرَ رعايته (ورعايةِ المملكة السعودية أساسًا) لاتفاق الطائف. وكان ذا دورٍ أساسيّ في بناء «تفاهم نيسان» عامَ ١٩٩٦ بين المقاومة الإسلامية والعدوّ الإسرائيلي، وهو تفاهُمٌ شرَّع عَمَلَ المقاومة الرَدْعي. كما ساعَدَ الحريري (باعتراف السيّد حسن نصرالله) في عودة الأسرى من سجون الاحتلال الإسرائيلي، وفي استعادة جثامين الشهداء (ومِنْ بينهم هادي نصرالله، ابنُ الأمين العامّ لحزب اللّه). ولا يُمْكن أن نُنْكر دورَه في تعليم أكثر من ثلاثين ألف طالب على نفقة مؤسّساته، وفي إنشاءِ مستشفياتٍ وجامعاتٍ ومشروعاتٍ أفادت من خدماتها كافةُ المناطق اللبنانية إلى هذا الحدّ أو ذاك، وبغضّ النظر عن الفوائد (ولاسيّما السياسية والدِّعائية) التي جناها منها.

ولكنْ هل يبرِّر ذلك كلُّه «أَسْطَرَةَ» الحريري كما فَعَلَ كثيرٌ من المثقفين اللبنانيين، إلى حدّ دعوةِ الزميل أحمد بزّون إلى «عدم المسّ بالحريري بكلمةِ سُوء» وإلى «تحذير» الناس من «المسّ برمزٍ وطنيٍّ على هذا القدْر من الإجماع... لأنّ للرموز لعنةً تُشْبه لعنةَ الفراعنة»[2]؟! ألسنا هنا إزاء مصادرةٍ ترهيبية يَقُوم بها مثقفٌ حداثيٌّ يُفْترض ألاّ يضع أمرًا فوق مستوى النقد، فإذا به يُشرِّع «تطويبَ [الرئيس الحريري] قدّيسًا لبنانيًا بامتياز»؟ كما بَلَغَ الأمرُ ببعض المثقفين الآخرين، أمثال المحامي مصطفى يوسف حمّود، أَنْ رَفَعَه إلى مرتبة السيّد المسيح («وما فَجَّرُوه وما قَتَلُوه ولكنْ شُبِّه لهم!»).[3] وبلهجةٍ تعبِّر عن عقدةِ نقص دونيّةٍ غيرِ مبرَّرة، صَرَخَتْ أُميْمة الخليل (أهي المغنيّةُ صاحبةُ الصوت البديع؟) تخاطِب الشهيدَ الحريري: «يبدو أنّك كبيرٌ جدًا علينا. ما منِسْتاهلك!»[4]

١ ـ **السفير**، ٥ شباط ٢٠٠٥.
٢ ـ **السفير**، ١٥ آذار ٢٠٠٥.
٣ ـ **السفير**، ٢٤ شباط ٢٠٠٥.
٤ ـ **السفير**، ٧ آذار ٢٠٠٥.

وإذا انتقلنا إلى المثقفين الآخرين فماذا نَسْمع أو نقرأ؟ پول شاوول يصف الحريري (على ذمّة برنامج «خلّيك بالبيت») بأنّه «شاعرُ الأمكنة»! ويَزْعم علي حرب على شاشة تلفزيون المستقبل أنّ تفكير الحريري «مركَّبٌ،» «خلاّقٌ،» «متعدِّدُ الوجوه،» بل يرى أنّه «مثقفٌ ما بعد حداثي» (أإلى هنا وَصَل الناقدُ الأبرزُ لـ «أوهام النخبة»؟). ويتأنّى رضوان السيِّد (الذي يؤكّد على شاشة المستقبل أنّه كان يَكْتب خطاباتِ الرئيس الحريري بنفسه بعد عام ١٩٩٢) في اختيار مفرداته، فيردّ على المثقفين الذين شكّكوا في مشروع الحريري الإعماري قائلاً إنّ بناءَ المطار (الذي يَسَعُ ٦ ملايين مسافر) والأوتوستراداتِ الضخمة هو الطريقةُ المثلى «لإطعام الفقراء،» مغفلاً حجمَ الديون التي راكمَها ذلك الإعمارُ (ضِمْن أمورٍ أخرى) على كاهل الشعب اللبناني. وتَمْتدح إحدى المثقفات اليساريات (على تلفزيون المستقبل أيضًا) جوَّ «الحريّة» التي تمتّع بها المثقفون أيّامَ الحريري (وهو ما سنناقش صحّتَه بعد قليل). وتتغنّى منى فيّاض بعصامية الرئيس الراحل مستخدمةً تعبيرًا إنكليزيًا (self-made man)، متناسيةً أنّ نقطة الانطلاق الرئيسة لثراء الحريري البليوني[1] هي رضى العائلة السعودية المالكة عن سرعة تنفيذه لأحد مشاريعها. ويَنْعته زاهي وهبي بأنّه «عَرَبْرالي،» «مزيجٌ فريدٌ ونادرٌ بين الانتماء العربي الأصيل والانفتاح

لا يجوز لأيّ عاقل أن يسمح لـ «المعارضين» بأن يخدعوه بكذبة «الاضطهاد» التي يزعمون أنّهم سكتوا عنها طوال عقود من أجل «المصلحة الوطنية»

الليبرالي الرحب»[2] (وكان وهبي قد قال لجريدة **السفير** أيضًا إنّه يفكّر، بعد اغتيال الحريري، في تركِ الإعلام، والعودةِ إلى الشعر والكتابة، أو... الهجرة). ويبرِّئ وجيه كوثراني الرئيسَ الحريري من «إغراق البلد بالدَّيْن الكبير،» راميًا بالمسؤولية على «ثقافة الهدر والفسادِ والإفسادِ والنظامِ الزبائني المعتَمَدِ لدى الطبقة السياسية اللبنانية»... على أساس أنّ الحريري لا يمتّ إلى هذه الطبقة بصِلة، وإنّما «اضطُرّ أحيانًا للتعايش والمكابدة مع مسارٍ تسلُّطي.»[3] ويعتبر الرفيق زياد ماجد أنّ المشروع الحريري تحوّلَ ـ مع صعود «المشروع الأمني» ـ إلى «مشروع سياسي استقلالي وسيادي،»[4] وكأنّ الحريرية لم تَحْفلْ بسماتٍ زبائنيةٍ ولم تتحالفْ مع رموز الوصاية السورية والهيمنة الطائفية!

شو القصّة يا إخوان؟

أليس من المفترض أن يكون المثقفُ حافظًا للذاكرة، أمْ أنّ دوره يَقْتصر على أن يكون برغيًا في «صناعة الحريري» أو أداةً في «تصنيع الحريرية»؟[5] والحقّ أنّ الصناعةَ والتصنيعَ يَسِيران سَيْرًا حثيثًا، يومًا بعد يومًا، بل لحظةً تلو لحظة، ولاسيّما عبر تلفزيون المستقبل وجريدة **المستقبل** و«إذاعة الشرق» التابعة كلّها للرئيس الراحل. هكذا، مثلاً، يتباهى پول شاوول[6] بأنّ «الشباب» أنْتجوا حتى اللحظة ٨٠ شريطًا غنائيًا في رثاء الحريري والتغنّي بمزاياه، دون أن يَنْبس بكلمة عن **مستوى** هذه الأغاني التي أُنْتجتْ خلال أيام (وبعضُها ربّما خلال ساعات)، وهو الذي عُرف عنه نقدُه لفنّ المناسبات. أليس غريبًا أن تُصبح هذه «القصائد» المغنّاة محطَّ تبنٍّ حداثويّ مجيد، ومعظمُها محضُ تركيبِ قافيةٍ على قافية: فإذا وَرَدَتْ كلمةُ «رفيقْ» في الشطر الأول تبعَتْها ـ دون أدنى سؤال ـ كلمةُ «طَريقْ» في الشطر الثاني؛ وإذا وَرَدَتْ كلمةُ «بَيْروتْ» في الأول لحقَتْها ـ بالتأكيد ـ كلمةُ «بِيْمُوتْ» في الثاني؟! هذا ناهيكم عن تقيُّؤ معظم هذه «القصائد» المغنّاة لكذبة التعايش الطائفي: فكُلّما ذُكِر «الصليبُ» تَبِعَه «الهلالُ،» وكلّما قُرِعتْ أجراسُ الكنائس حِدادًا على الحريري رَدَّد صداها ـ من دون أدنى شكٍّ ـ أذانُ المساجد. ومع ذلك لا نجد المثقفَ العلمانيَّ، الذي يؤْمن بالإبداع والمواطنةِ والوعي المدني، إلاّ مدّاحًا للتسطيح... و«للشباب» كيفما كانوا.

فلنُنْعِشْ ذاكرتَنا قليلاً، أيُّها الأصدقاء الذين تَحْملون شعارات السيادة والحريّة والاستقلال وحقوق الإنسان وبناء الدولة والمؤسسات، ومكافحة الهدر والفساد والزبائنية والوصاية السورية والأجهزة الأمنية، وتروِّجون أنّ عهودَ الرئيس الحريري قد كافحتْ من أجل تطبيقها. وهدفُنا ليس «فتحَ الملفّات» (بالمعنى الثأري المتأخِّر المبتذَل)، وإنّما المشاركة في إعادة البناء على أسسٍ غير كاذبة. بَيْدَ أنّنا لن ننساق وراء التبرير «الكوثراني» بأنّ «الانتهاكات» التي سنأتي على ذِكْرها لم يكن الرئيسُ الراحلُ موافقًا عليها ـ وإلاّ فقد كان عليه أن يستقيلَ، أو أن يَفْضَحَها في أقلّ تقدير، بدلاً من أن يَسْكتَ عنها ويمرِّرَها، فيزيدَ

---

١ ـ قدّرتْ مجلةُ **Forbes** ثروتَه بـ ٤،٣ بليون دولار عام ٢٠٠٤، ويحتلّ المرتبةَ ١٠٨ بين أغنى أغنياء العالم.

٢ ـ **السفير**، ٢٢ شباط ٢٠٠٥.

٣ ـ **ملحق النهار**، ٢٧ شباط ٢٠٠٥.

٤ ـ **ملحق النهار**، ٢٧ آذار ٢٠٠٥.

٥ ـ التعبير الأوّل مستعار من كتاب نورمان فنكلستين: **صناعةُ الهولوكوست** The Holocaust Industry. أما التعبير الثاني فمستعارٌ من كتاب نوامْ تشومسكي: **تصنيعُ الإذعان** Manufacturing Consent.

٦ ـ إذاعة الشرق، ١٩ آذار ٢٠٠٥.

الفسادَ فسادًا والتسلُّطَ تسلُّطًا. ولنبدأْ بملفّ الحرية وحقوق الإنسان. إنّ النموذج الذي أرساه الرئيسُ المغفورُ له في هذا المجال هو مزيجٌ من نموذجيْن نظاميَّيْن: سعودي وسوري، لا «عَرَبْرالي» كما تفلسف البعضُ. فلنتذكَّرْ أنّه سيطر على معظم وسائل الإعلام والصحافة، فصَوَّرَتْه «مخلِّصًا اقتصاديًا للبنان.»[١] وعَمَد إلى «شراء شريحة واسعة جدًا من الإنتلجنسيا اللبنانية... في عملية إفسادٍ شاملة»[٢] حتى كاد الجوُّ الإعلامي برمّته يَتَسَعْوَد أو يتخلجن. وفي الوقت نفسه، عَمِلَتْ حكومتُه على «الحدّ من حريّة وسائل الإعلام البنّيّ من خلال تشريع الوسائل المؤيِّدة لسورية أو تلك التي تخصّ زعماءَ لبنانيين قريبين من دمشق،» بحسب البيان الذي أصْدرتْه منظمةُ «مراسلون بلا حدود» CSF في ١٩ أيلول ١٩٩٦ عَقِبَ قرار الحكومة السماحَ لأربع محطّات تلفزيونية وإحدى عشرة محطّة إذاعية فقط من أصل ٤٧ بالبثّ إلى حين «اكتمال دفتر الشروط.» وهكذا جاء السماحُ ـ بشكل أساسي ـ لوسائلَ تابعةٍ لطوائفَ وجهاتٍ سياسيةٍ معيّنة على سبيل المحاصصة الطائفية والزبائنية. وبين عاميْ ٩٦ و٩٨ (أثناء حكومات الحريري) تعرّضتْ حريةُ الفكر والتعبير لانتهاكاتٍ عديدة: فحَذَف الأمنُ العامّ أكثرَ من نصف فيلم «متحضّرات» للمُخْرجة رندة الشهّال. وصَدَر قرارٌ ظنّيّ يقضي بحبس مارسيل خليفة بتهمة «تحقير التقاليد الإسلامية» لغنائه قصيدةً تَردُ فيها آيةٌ قرآنيةٌ.[٣] وفي كانون الثاني ١٩٩٨ صَدَرَتْ دعوى تشهير ضدّ **الكفاح العربي** بسبب «إهانة» الملك فهد (في افتتاحيةٍ كُتبتْ عام ٩٥) وغُرِّم وليد الحسيني ٣٣ ألف دولار. وفي ٢٣ شباط ١٩٩٨صَدَرَتْ دعوى ضدّ شارل أيّوب ويوسف الحويك بسبب عمود صحفيّ في جريدة **الديار** تنال من الترويكا اللبنانية الحاكمة، وضدّ إيلي صليبا لرسمه في الجريدة نفسها كاريكاتورًا في ٣٠ أيلول ١٩٩٧ (أيّامَ حكم الحريري) «يتحدّى» القضاء اللبناني.[٤] وفي تشرين الثاني ١٩٩٨ التقى وفدٌ من «الرابطة العالمية للجرائد» WAN (التي تضمّ ناشرين ومحرِّرين من أوروبا وأميركا الجنوبية وآسيا) بالرئيس الحريري، وطالبه بإلغاء قوانين الصحافة الجائرة، فنفى الحريري وجودَ رقابة في لبنان، وأكّد أنّ بمقدور المرء أن يَنْقد «مِينْ ما كان وشُو ما كان،» فردَّ الوفدُ بتذكيره بالغرامات المفروضة على كلّ مَنْ يَنْتقد رؤساءَ الدول، فأجاب الرئيس أنّه يستحيل إلغاءُ القانون «قبل أن يصبح هناك ديموقراطيةٌ أكثر في الشرق الأوسط » ـ أيْ أنّ علينا أن ننتظر تزايُدَ مساحة الحريّات في السعودية وسورية والأردن وعراق صدّام مثلاً قبل أن نَسْمح لأنفسنا في لبنان بالديموقراطية «الكاملة»![٥] وهكذا يرمي الحريري بمسؤولية قانون الصحافة القمعيّ على الأنظمة العربية، مثلما يرمي وجيه كوثراني مسؤوليةَ الدَّيْن والفساد على «الطبقة السياسية اللبنانية» متناسيًا أنّ الحريري جزءٌ منها (بل على رأسها) وأنّه موافقٌ على منع انتقاد رؤساء الدول!

ومن بين حلقات انتهاك حرية التعبير في السنوات الحريرية الأخيرة: سَحْبُ جواز سفر الصحفي سمير قصير (٢٩ آذار ٢٠٠١) بسبب انتقاده عبر جريدة **النهار** اللواءَ جميل السيّد (المديرَ العامَّ للأمن العامّ) وقوى الأمن والمخابرات؛ وتوقيفُ السيِّد تحسين خيّاط (في ٩ كانون الأول ٢٠٠٣) بذريعة «علاقاته بإسرائيل» (في حين أنّه يُعْرف بمعارضته للرئيس الراحل، وبثّ محطّته التلفزيونية NTV تقريرًا عن فضيحة «بنك المدينة» وتقريرًا سابقًا «يسيء» إلى المملكة السعودية)؛ واقتحامُ قواتِ الأمن اللبنانية في ٥ أيلول ٢٠٠٢ لمحطة MTV وراديو جبل لبنان في خطوةٍ اعتبرتْها «لجنةُ حماية الصحافيين» CPJ (وهي منظّمةٌ مستقلّةٌ مركزُها في نيويورك) «تهديدًا خطيرًا لحرية الصحافة في لبنان» (بيان ٦ أيلول ٢٠٠٢)؛ ثم إغلاق المحطتيْن بذرائعَ اعتَرَفَ وزيرُ الإعلام نفسه آنذاك (الوزير غازي العريضي، أحدُ قادة المعارضة اليوم) بأنّها كانت سياسيةً أكثرَ منها قانونيةً؛[٦] واعتقالُ د. أدونيس العَكْرة وسَجْنُهُ ومصادرةُ كتابه الناقد للأجهزة اللبنانية والسلطات السورية. وكلُّ ذلك طبعًا، وغيرُه كثيرٌ، حَدَثَ أثناء حكم الرئيس الحريري الذي يتغنّى بعضُ المثقفين و«المعارضة» اليوم باحترامه لحرية التعبير!

والحقّ أنّنا لسنا هنا في وارد جَرْد كلّ الانتهاكات الصحافية والإعلامية التي حَفَلَتْ بها سنواتُ حكم الرئيس الراحل ـ بتبريرٍ منه أو تغاضٍ ـ لأنّ ذلك سيَضيقُ عنه مقالٌ واحد. ولكنْ يَكْفينا أن نُضيف إلى ملفّ الحريّات وحقوق الإنسان في «لبنان الرئيس الحريري» إصدارَه لقرار منع التظاهر خلافًا للدستور الكافل للحريات، وهو قرارٌ تمّ تدشينُه بمجزرةٍ عند جسر المطار عامَ ٩٣ ضدّ اتفاق أوسلو راح ضحيّتَها عشرةُ أشخاص. وفي تمّوز ١٩٩٥ قَمَعَتْ حكومتُه تظاهرةً أخرى (كنتُ مشاركًا فيها)، كما قَمَعَتْ في عام ١٩٩٦

---

١ ـ Tore Kjeilein, LexicOrient.com/e.o/hariri_r.htm.

٢ ـ داغر، مصدر مذكور.

٣ ـ سماح إدريس، الآداب ١١/١٢، ١٩٩٩.

٤ ـ Committe to Protect Journalists, 16 March 1998.

٥ ـ ليست المؤشّرات العربية الأخيرة مشجّعةً في هذا الصدد، بما في ذلك داخل الدول «العَرَبْرالية» مثل الكويت، حيث حُكِم على د. أحمد البغدادي بالسجن سنةً لانتقاده خططَ وزارة التربية زيادةَ حصص التعليم الديني في المدارس (راجع جريدة **الحياة**، ٢٧ آذار ٢٠٠٥).

٦ ـ تقرير «مراسلون بلا حدود» في ٢ كانون الثاني ٢٠٠٣.

تظاهرتيْن عمّاليتيْن. وأذْكر أنّنا في ذكرى مرور ٤٠ يومًا على احتلال العراق عامَ ٢٠٠٣ استَحْصلنا ـ كناشطين وجمعيّات مدنيّة ـ ترخيصًا من محافِظ بيروت الأستاذ يعقوب الصرّاف لإقامة حفل عزاء لشهداء العراق في ساحة الشهداء، لكنّ «أمْنَ شركة سوليدير» حاول مَنْعَنا بحجّةِ أنّ الأرض تخصّ الشركةَ ولا تَخْضع لمحافظة بيروت (!)، فأَصْرَرْنا على موقفنا بعد أن هَدَّدْنا بأن نقول أمام كاميرات التلفزيون إنّ شركة الحريري فوق القانون اللبناني، وأَقَمْنا العزاءَ رغم أنفِ أمنِ الشركة.

ويُمْكننا أن نضيف، علاوةً على منع التظاهر، أمورًا أخرى أَلْحَقتْ ضررًا فادحًا بملفّ الحريات وحقوق الإنسان أثناء حكم الرئيس الحريري، مثلَ تأييدِه لعقوبة الإعدام،[١] وإفشالِه قانونَ الزواج المدني الاختياري الذي كان سيشكّل في حال إقراره «أوّلَ مسعًى جدّيّ لتقريب الشقّة بين المواطنين.»[٢]

أمّا في ملفّ بناء الدولة والمؤسسات ومكافحة الزبائنية ومحاربة الوصاية السورية والمخابرات (وكلُّها من شعارات «المعارضة» اليوم) فالسجلّ الحريريّ ليس ناصعًا «حريريًا» هنا أيضًا. فالمعلوم أنّ حكومات وإدارات الرئيس الراحل كانت تَخْضع لمحاصصاتٍ طائفيةٍ وزبائنية هائلة، ولا يُمْكن تبرئتُه منها بحجّة «اضطراره» إليها، وإلاّ كان ذلك عذرًا أقبحَ من ذَنْبٍ بالنسبة إلى مَنْ يَطْرح نفسَه بديلاً جدّيًا عن «الغلط» : فنهبُ المال العامّ كان سُنَّةَ كثير من الوزارات والإدارات

أليس من المفترض أن يكون المثقف حافظًا للذاكرة، لا برغيًا في «صناعة الحريري» أو أداةً في «تصنيع الحريرية»؟

العامة، وذلك «في سياق تفاهم وتشارك عميقيْن مع مراكز المخابرات» (داغر). ولا نعتقد أنّ أحدًا كان يُجْبر الرئيسَ، مثلاً، على أن يعيِّن العاملين في شركاته الخاصة مسؤولين ووزراءَ في جهاز الدولة التي كان يقول إنّه يريدها منزّهةً عن المصالح: فالأستاذ بهيج طبّارة الذي عَيّنه وزيرًا للعدل كان أحدَ محاميه الخاصّين، والأستاذ فريد مكاري الذي عَيّنه وزيرًا للإعلام كان نائبَ رئيس «أوجيه» التي يَمْلكها الحريري، والأستاذ سهيل بموت الذي عُيِّن محافظًا لجبل لبنان كان مسؤولاً عن مصالح الرئيس في البرازيل. والأمثلة أكثرُ من أن تُحصى، بحيث يبدو جليًا أنّ حكومات الحريري متّهَمةٌ بتضارب المصالح conflict of interests لأنّه لم يَعْزلْ نفسَه حين كان في سدّة الرئاسة عن مصالحه التجارية الشاسعة.

وأما في ما يخصّ المشروعَ الإعماري تحديدًا، فالعَجَبُ كلّ العجب أن يَنْسى المثقفون اللبنانيون (أو معظمُهم) سلبياتِ ذلك المشروع بعد استشهاد الحريري! ففي الوسط التجاري (حيث المتظاهرون اليوم) صادرت الحكومةُ الحريريةُ هذه الأراضي في ما اعتبره البعضُ «أثمنَ اللُّقطات» في تاريخ المعاملات العقارية.[٣] ذلك أنّه في مقابل تحمُّلِ سوليدير كلَّ نفقات البنى التحتية في وسط بيروت المجدَّد، وَهَبَتِ الحكومةُ الحريريةُ تلك الشركةَ (التي يَمْلك الرئيسُ الراحلُ أكثرَ أسهمها) معظمَ أملاك تلك البقعة، وعَوَّضتْ كلَّ مالكٍ أصليّ بحصّةٍ من الشركة بَلَغَتْ في بعض الأحيان ما لا يتعدّى ١٥٪ فقط من قيمة الأملاك![٤] وحتى لو نسينا (ويجب ألاّ ننسى) المبانيَ التاريخيةَ الجميلةَ التي هُدِمتْ دون مبرِّر إلاّ توخّي توفيرِ كُلْفةِ الترميم (وإنْ حُوفِظَ على بعض المباني الرائعة)، فعلينا ألاّ ننسى أنّ إعادة إعمار الوسط التجاري والمطار والأوتوستّرادات ومعظم إنجازات الحريري الإعمارية الأخرى لم تأتِ من جيبه الخاصّ، كما يظنّ عامّةُ الناس للأسف الشديد، وإنّما جرّاءَ ديون هائلة يَدْفعها وسيَدْفعها الشعبُ اللبناني وبلغتْ أكثرَ من ٣٠ بليون دولار قبل خروج الحريري من رئاسة الحكومة. وهذا الرقم هو من أعلى أرقام المديونية في العالم نسبةً إلى عدد السكّان، علمًا أنّ كثيرًا من هذه الديون تُدفع إلى الدائنين بخدماتِ دَيْن عاليةٍ جدًا،[٥] وتَجْعل لبنانَ في القريب العاجل «لقمةً سهلةَ البلع لصندوق النقد الدولي.»[٦]

II ـ ولم يكتفِ بعضُ المثقفين اللبنانيين بأَسْطرةِ وتجميلِ السياسات الحريرية لخدمة «المعارضة» وتوحيدِ صفوفها المنتفخةِ بالانتهازيين الجدد، تحت راية الرئيس الراحل، بل رَوَّجوا أيضًا جملةً من الإيهامات السياسويّة في سبيل ذلك الغرض، كان أبرزَها:

ـ الإيهامُ بأنّ خروج «السوري» جاء نتيجةً للتظاهرات الحاشدة في ساحة الشهداء. وأمّا الحقيقة، كما نراها، فهي أنّ القوات السورية انسحبتْ تحت الضغط الأميركي العارم، خوفًا على مستقبل السلطة السورية نفسها. فالمعلوم أنّ الدخول السوري عام ١٩٧٦ إلى لبنان جاء بموافقةٍ أميركية، واستمرّ الوجودُ السوري المسلّح عندنا بمباركة أميركية، وكان يُمْكن

---

١ ـ Robert Fisk, **The Independent**, March 8, 2005.

٢ ـ داغر، مصدر مذكور.

٣ ـ Richard Carlson, **The Weekly Standard**, May 12, 2003.

٤ ـ Garry C. Gambill & Ziad Abdelnour, **Middle East Intelligence Bulletin**, July 2001.

٥ ـ Richard Carlson، مصدر مذكور.

٦ ـ نهلة الشهّال، **الحياة**، ٢٧ شباط ٢٠٠٥.

أن يستمرّ (بل أن يَزيدَ) لو وافقتْ سورية على ضرب حزب اللّه ومسايرة «خريطة الطريق» كما ذكّرْنا، حفاظًا على «ودّ» أميركا. وهذا، بالتأكيد، لا يَنْفي صدقَ ونزاهةَ ووطنيةَ الغالبية العظمى من المتظاهرين (لا القادة) الذين اندفعوا إلى الساحة تبرُّمًا من الوجود العسكري والمخابراتي السوري وتوقًا إلى معرفة حقيقة مرتكبي جريمة اغتيال الرئيس الحريري والمواطنين العشرين الآخرين، ولكنْ كان يُمْكن ألاّ تَحْدثَ هذه التظاهراتُ أصلاً لو مَنَعت قوى الأمن والجيش (بضوءٍ أخضر سوري ـ أميركي) التجمُّعَ منذ البداية ـ وهو ما لم يَحْدث لحسن الحظّ. ولذلك فإنّ اجتهادَ الأستاذ العزيز حبيب صادق بأنّ المعارضة الداخلية استَرْعَت انتباهَ الخارج «فدَوَّلَ الشأنَ المحلّي»[1] إنّما هو قَلْبٌ للتاريخ؛ ذلك أنّ القرار ١٥٥٩ جاء قبل الانتفاضة الجماهيرية المحلية، لا محصّلةً لها.

ـ الإيهامُ بأنّ التظاهرات الشعبية الكبيرة في ساحة الشهداء تعبيرٌ عن «انتصار العلمانية على التفرقة الطائفية.»[2] لماذا؟ ألمجرّد أنّ اللبنانيين، «مسيحيين ومسلمين،» اجتمعوا في تظاهرةٍ واحدة؟ ألمجرّد أنّ البعض حَمَلوا الصليبَ والهلال متعانقيْن؟ بصراحة، يا إخوان، كلّما رأيتُ هذيْن متعانقيْن رأيتُ الطائفيةَ (لا العلمانيةَ)، بل تراءى لي شبحُ حرب أهلية ـ وهذا بالتأكيد عكسُ انطباع الرفيق إلياس عطاالله الذي رأى في هذه التظاهرات «تبخُّرًا لندوب الحرب الأهلية.»[3] فالعلمانية هي تحديدًا ما يتجاوز هذيْن الرمزيْن في عملية البناء الوطني، وكلّما أَعَدْنا التركيزَ عليهما سَدَدْنا الآفاقَ أمام ما يتخطّاهما (أي المواطَنة اللبنانية)، ورَسَّخنا التفرقةَ بين اللبنانيين، وأَبْرزنا مدى بُعْدِنا بعضِنا عن بعض، بل وعَزَّزْنا عمليةَ التكاذب (الملقّبة عندنا بـ «التعايش»). إنّ اللبنانيين مواطنون، لا مجرّد «مسلمين ومسيحيين.» وتغنّي المعارضة بتوافق الطوائف في صفوفها يُناقض شعاراتِها هي نفسها؛ فالحرية والسيادة والاستقلال ضِمْنَ نظام «التوافق الطوائفي» انتقاصٌ لسيادةٍ وحريةٍ واستقلالِ الوطن والمواطن معًا، وإعلاءٌ لرؤساء الطوائف ولـ «سيادتهم» هُمْ على بقية اللبنانيين.

ـ الإيهام بأنّ نقّادَ الحريري قبل اغتياله الشنيع قد حَرَّضوا على قتله. وهذه أطروحةُ قادةِ المعارضة أساسًا، ولكنّ تبنّاها بعضُ المثقفين أيضًا. يقول الصديق زياد ماجد، مثلاً، إنّ تخوينَ الحريري والاتّهاماتِ الموجَّهة إليه بالعمالة هي «في السياق اللبناني تحريضٌ واضحٌ على القتل والاغتيال.»[4] وقد يكون ما ذَكَره صحيحًا لو اقتصر الأمرُ على التخوين والاتّهام بالعمالة، غير أنّ بعضَ مثقفي المعارضة راحوا يَسْتخدمون هذا المنطق لإدانة نقّاد الحريري «بمفعولٍ رجعيّ» ولتغطيةِ كلّ خطايا سياساته السابقة من أجل تعزيز قوة المعارضة الحاليّة. فصار مجرّدُ القول بتساوق مواقف الحريري قبيْل اغتياله، في قبولها للقرار ١٥٥٩، مع المخطّطات الأميركية ـ الأوروبية، اتّهامًا بالتخوين والتحريض على القتل وتسويغًا لمواقف المعارضة! ولكنْ ألم يكن ثمة تساوقٌ حقًا؟ المعارضون أنفسُهم يتحدّثون عن انتهاز «اللحظة الدولية المواتية» للقيام بهبّتهم الحالية، بل ويَعْترفون بلقاءاتهم مع الكونغرس وغير ذلك، فلماذا يُدان «المُوالُون» إنْ تحدّثوا عن تساوقٍ بين التحرّكِ الدولي وتلك الهبّة؟ ألا تمارس المعارضةُ والمثقفون المعارضون، في هذه الحال، نوعًا من الديكتاتورية المسبّقة على حرية الرأي والسِّجال بحجّةِ أنّ هذه الحرية تؤدّي إلى... القتل؟

ـ الإيهامُ بأنّ تسليمَ حزب اللّه سلاحَه إلى الدولة حمايةٌ له، وبأنّ «حاضنةَ» حزب اللّه الحقيقية هي الشعبُ اللبناني والدولةُ اللبنانية[5] بل والمعارضةُ الحالية.[6] والهدف من هذا «الحرص» الشديد على حزب اللّه إنّما هو ـ في حقيقة الأمر ـ رغبةُ المعارضة في تجاوب هذا الحزب مع تظاهراتها، وفكِّ «تبعيّته» لسوريّة، وتجاوُزِ «الشيعة» لقصورهم عن «الانخراط في المناخ السياديّ العامّ للبلاد.»[7] ولكنْ، بغضّ النظر عن اتّهام الشيعة في سياديّتهم (وهو ما استدعى بيانًا مرتبكًا من «مثقفين شيعة» أمثال جودت فخر الدين وجميل مروّة، مغزاه الأساسيُّ المبطَّن أنّهم، كشيعة، ليسوا مع حزب اللّه أو أمل بل مع ذلك «المناخ» أعلاه)، كيف يُمْكن إقناعُ المقاومة بذلك المنطق؟ فلو كانت الدولةُ حاميةً للبنان من الاحتلال، لما نَشَأتِ المقاومةُ أصلاً منذ أيام «الحرس الشعبي» أوائلَ السبعينيات! أمّا عن «حماية» المعارضة للمقاومة، كما يقول الأستاذ فادي توفيق[8] والمحامي ريمون بولس،[9] فنسأل: هل يحميها أمين الجميّل ودوري شمعون وسمير جعجع وميشال عون وجبران التويني مثلاً؟ هل مَنْ عَقَد اتفاقَ ١٧ أيار ضدّ المقاومة عام ١٩٨٣، ومازال يَمْدحه ويدافع عنه، يريد أن يَحْميَها اليوم؟ وهل مَنْ تحالَفَ مع العدوّ

---

١ ـ **ملحق النهار**، ٢٧ شباط ٢٠٠٥.

٢ ـ راغدة درغام، **الحياة**، ٤ آذار ٢٠٠٥.

٣ ـ جريدة **النهار**، ٢٥ آذار ٢٠٠٥.

٤ ـ **ملحق النهار**، ٢٧ شباط ٢٠٠٥.

٥ ـ زياد ماجد، المصدر السابق.

٦ ـ د. أحمد فتفت، تلفزيون المستقبل، ١٤ آذار ٢٠٠٥.

٧ ـ غسان جواد، **ملحق النهار**، ٢٧ شباط ٢٠٠٥.

٨ ـ ٩ ـ **ملحق النهار**، ٢٧ شباط ٢٠٠٥؛ جريدة **النهار**، ٢٥ آذار ٢٠٠٥.

الإسرائيلي، على امتدادِ عقدٍ كاملٍ، ضنينٌ بالمقاومة؟ وهل المحرِّض على استصدار القرار ١٥٥٩ الذي يَسْتهدف رأسَ المقاومة بالدرجة الأولى راغبٌ حقًّا في حماية المقاومة؟ وهل مُحْتقِرُ «الأغنام» و«الأكثرية غير النوعية» مُغْرَمٌ بالشيعة المسلحين؟ ثم كيف «نَحْمي» المقاومةَ ونجرِّدها من سلاحها في الوقت نفسه؟ لقد قال لنا د. عزمي بشارة أثناء زيارته بيروتَ إنّ ذلك يعني أمرًا واحدًا لا غير: تحويلُ حزب اللّه إلى أسرى في غوانتانامو!

إنّه لمن الصحيح جدًا أنْ لا سيادةَ مع بقاء سلاح غير سلاح الجيش اللبناني؛ فـ «الدولة لا تَستكمل مقوِّماتِ سيادتها وشرعيّتها من دون أن تَحْتكر وحدَها العنفَ...»[1] لكنْ إذا وَضَع حزبُ اللّه جناحَه العسكري «في تصرُّفِ الدولة اللبنانية» (كما يدعو زياد)، فإنّ أيّ سكوتٍ رسمي لبناني عن أيّ اعتداءٍ إسرائيلي سيَعْتبره اللبنانيون خيانةً لبنانيةً رسميةً واضحة. أمّا إذا ردّ الجيشُ على مثل ذلك الاعتداء، فستَعْتبر إسرائيلُ ذلك بمثابة قرار **رسمي** لبناني يُخوِّلها حقَّ الردّ على لبنان بأسره. إنّ إسرائيل لن ترعوي عن انتهاكِ لبنان، ولا عن تصفية قياداتِ المقاومة واحدًا واحدًا، إنْ لم يكن ثمة مَنْ يَرْدَعها ـ والمقاومةُ فعلاً (كما يقول ياسين) «عنصرُ ردع حقيقيٌّ لإسرائيل،» بل هي «الصيغة الفضلى حاليًا لحماية لبنان وسيادتنا ومياهِنا...» (كما يؤكِّد السيد نصر الله في «المنار» عشيّةَ ١٦ آذار). إذن، يجب إرساءُ تفاهمٍ رسمي ـ شعبي لبناني على إبقاءِ سلاح المقاومة من أجل الدفاع عن لبنان، على الأقلّ إلى حين نضوج «تسوية» إقليميةٍ موقّتةٍ ما. ومن جديدٍ نكرِّر أنْ لا سيادةَ حقيقيةً بوجود سلاحٍ غيرِ سلاح

لم يكتفِ بعضُ المثقفين اللبنانيين بأسطرة السياسات الحريرية لخدمة «المعارضة» بل روّجوا أيضاً سلسلة من الإيهامات السياسوية في سبيل ذلك الغرض من مثل «انتصار العلمانية» والقول بأنّ «المعارضة» حاضنة حزب الله

الجيش والأمن الداخلي اللبناني، غير أنّه ثمة ضرورةٌ اليومَ، في هذا المناخ الذي تَمْثل فيه الإدارةُ الأميركيةُ وحشًا كاسرًا، «للدفاع عن المنطقة وللدفاع عن المدافعين عنها.»[2]

❖ ❖ ❖

انتهيتُ من كتابة الصفحات السابقة في ٢٨ آذار، ولم يكن الرئيس كرامي قد نَجَحَ في تشكيلِ حكومةِ اتحادٍ وطنيّ أو غيرِ ذلك، بل كان يميل إلى الاعتذار عن رئاسة الحكومة. وصَدَرَ تقريرُ «لجنة تقصّي الحقائق» في جريمة اغتيال الحريري والضحايا الآخرين محمِّلاً دمشقَ «المسؤوليةَ الأوليةَ عن التوتّر السياسي الذي سَبَقَ الاغتيالَ،» ويُطالب بتشكيل لجنة تحقيق دولية ولكنْ بعد «إعادة هيكلة الأجهزة الأمنية اللبنانية» التي يُحمِّلها التقريرُ (هي والاستخبارات السورية) «المسؤوليةَ الأوليةَ عن نقص الأمن والحماية والقانون والنظام في لبنان.» ويَذْكر التقريرُ صراحةً «أنّ الأجهزة الأمنية اللبنانية خَفَضَتْ عددَ فريق الحماية الخاصّ بأمن الحريري من ٤٠ شخصًا إلى ٨ أشخاص» بعيْد تركه رئاسةَ الحكومة، فوفَّرَتْ بذلك «بيئةً ملائمةً لاغتياله» عبر تفجيرٍ «فوق الأرض.» ويَلُوم التقريرُ الأجهزةَ بسبب إعطائها الأولويةَ للحفاظ على «الأدلّة» بدلاً من إنقاذ الضحايا، وبسبب سماحها لأشخاص «مجهولين» بالدخول إلى موقع الاغتيال دون تسجيل أسمائهم، وبسبب وضعها أجزاءً من شاحنة ميتسوبيشي (تَشْتبه الأجهزةُ بضلوعها في العملية) داخل حفرة التفجير **بعيْد** الاغتيال.

ولكنْ بغضّ النظر عن نتائج لجنة التحقيق الدولية العتيدة، وبغضّ النظر عن تركيبة الحكومة القادمة ونوعيّتها، فإنّه يبدو لي أنّ عليْنا أن نَضْغط باتجاه عقد مؤتمرٍ وطنيّ للحوار يُشْرف على تنفيذ اتفاق الطائف بشقّيْه: الانسحاب السوري «اللائق،» والإصلاح الداخلي ـ ولاسيّما عبر قانون انتخابي قائم على النسبية خارج القيد الطائفي.

ومن مهامّ هذا المؤتمر (الذي يَقْترح الحزبُ الشيوعيُّ اللبناني أن يتمّ في مجلس النوّاب وبدعوةٍ من هذا المجلس) طَرْحُ موضوع المخيّمات الفلسطينية في لبنان تحت سقف القرار ١٩٤ الخاصّ بعودة اللاجئين، بحيث يُتَّفق على تأمين حقوقهم المدنيّة الكاملة إلى حين عودتهم، وربما على تشكيل قوةٍ فلسطينية تَحْمي المخيّمات وتكون جزءًا من الجيش اللبناني (كما هو الوضعُ في المخيّمات الفلسطينية في سورية) ـ وهذا هو اقتراح السيد حسن نصر الله. ومن مهامّ المؤتمر الوطني أيضًا الاتفاقُ على حماية المقاومة الوطنية اللبنانية، بعدِّها جزءًا لا يتجزّأ من السياسة الدفاعية اللبنانية؛ ومن المُفْرح أن يؤكِّد وليد جنبلاط قبل ثلاثة أيام من إرسال هذا العدد إلى المطبعة أنّه ضدّ فتح ملفّ سلاح حزب الله قبل تحرير شبعا (ونتمنّى أن يَثْبت عند هذا الموقف). وأخيرًا لا آخرًا، على هذا المؤتمر أن يَطرح أُسُسَ علاقات لبنانية ـ سورية جديدة، ثقافيةٍ واقتصاديةٍ وأمنيةٍ...، قائمةٍ على الأخوّة والندّيّة والتحالفِ الوثيقِ لمواجهة المخطّطات والاعتداءات الأميركية والإسرائيلية.

هذا... أو المزيد من الأخطار التي تهدِّد حريّتنا وسيادتَنا واستقلالَنا في لبنان وسورية معًا!

بيروت

سماح إدريس

كاتب من لبنان.

١ ـ ياسين الحاج صالح، **ملحق النهار**، ٢٧ شباط ٢٠٠٥.

٢ ـ جوزيف سماحة، **السفير**، ٥ آذار ٢٠٠٥.